صفحات من تاريخ مدينة الإسكندرية

خليج الإسكندرية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في العصر العثماني

(١٥١٧م - ١٨٠٢م)

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف

أيمن أحمد محمد محمود



صفحات من تاريخ مدينة الإسكندرية

خليج الإسكندرية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في العصر العثماني

(١٥١٧م - ١٨٠٢م)

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف

أيمن أحمد محمد محمود

مصر العربية للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م

* خليج الإسكندرية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية

في العصر العثماني (١٥١٧م - ١٨٠٢م)

دراسة تاريخية وثائقية

* تأليف: أيمن أحمد محمد محمود

* الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

* عدد النسخ المطبوعة: ٥٠٠ نسخة

* الناشر: مصر العربية للنشر والتوزيع

١٩ شارع إسلام - حمامات القبة، القاهرة

ت: ٢٢٥٦٢٢٦٨ - ٢٤٥٠٥٨٦٣

* فاكس: ٢٢٥٦٢٢٦٨

إهـــــداء

إلـي أستاذي الأستاذ الدكتور

محمد عفيفى

أهدى إليه ثمرة من ثمار غرسه

وفاءً وعرفاناً

المؤلف

"أن دراما التاريخ والحضارة المصرية برمتها وعلى طولها يمكن أن تختزل أساساً في صيغة صراع ملحمي بين المصري وبين نهر النيل تؤلف أدواره وفصوله" .

جمال حمدان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ترجع فكرة هذه الدراسة إلى خريف عام ٢٠٠٥ م عندما دُعيت للمشاركة ببحث عن خليج الإسكندرية وأهميته في العصر العثماني بالمؤتمر الدولي لتاريخ مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، المنعقد في سبتمبر ٢٠٠٥م؛ بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، وبعد إلقاء بحثي أشاد بعض الزملاء بأهمية البحث وما جاء به من أفكار، وأن موضوعه يتطلب دراسة شاملة ومفصلة تخرج في شكل كتاب مستقل بموضوع الدراسة، ومنذ هذا التاريخ وأنا شغوف بمعرفة هذا الخليج وأسراره التي كمنت في المنشآت المائية والأثرية التي تخلفت عنه، أسفل مدينة الإسكندرية، بعد أن حلت محله ترعة المحمودية التي شقها محمد على مكان هذا الخليج، ودفعني شغفي هذا إلى البحث والتنقيب عن ضالتي المنشودة داخل الوثائق والسجلات المحفوظة بدار الوثائق المصرية، حتى خرجت هذه الدراسة على هذا النحو.

ويعتبر موضوع دراسة الجغرافية التاريخية لخليج الإسكندرية وأهميته أيضا لمجتمع الإسكندرية بكل فئاته وطبقاته، وأهميته لبعض أقاليم الدلتا التي يخترقها ، من الموضوعات المهمة التي لم تتوفر لها دراسة خاصة ومتكاملة، فعلى الرغم من كثرة الموضوعات التي تناولت نهر النيل وأهميته سواء، ما يتعلق منها بالعصور السابقة للعصر العثماني إلا أنه لم توجد دراسة خاصة بفرعي نهر النيل: فرع رشيد وفرع دمياط، على أنه ينبغي علينا الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت خليج الإسكندرية قبل وبعد العصر العثماني، والتي تمثلت في ثلاث دراسات: أولها دراسة للأمير عمر طوسون (بعنوان خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية ونشرت عام ١٩٤٥، وتناول فيها الجغرافية التاريخية لخليج الإسكندرية حتى العصر المملوكي، وانتقل سريعًا للحديث عنه زمن الحملة الفرنسية، وأكمل دراسته عن ترعة المحمودية، وثانيها: بحث للدكتور محمد محمود الحناوي بعنوان "خليج الإسكندرية وأهميته إبان الحملة الفرنسية" وتناول فيه بالدراسة أهمية الخليج لقوات الحملة الفرنسية، وثالثها: بحث للباحثتين إيزابيل هيري I. Hairy ووداد سنون O. Sennoun

Geographie Historique De canal D'Alexandrie

وتناولـتا الباحثتان خليج الإسكندرية منذ العصر الروماني حتى نهاية العصر المملوكي وانتقلتا سريعًا إلى الحديث عن ترعة المحمودية. ومن ثم لم تتعـرض هـذه الدراسـات لخليج الإسكندرية وآثاره في فترة القرون الثلاثة للعصر العثماني.

ونهـدف مـن وراء هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن صفحة جديدة مـن صـفحات تاريخ نيل مصر العظيم الذي لولاه ما دبت الحياة على أرض مـصر، وكـان من أهم فروعه، خليج الإسكندرية، الذي نحن بصدد دراسته، وكـيف كان هذا الخليج بمثابة الحبل السري الذي يغزي مدينة حيوية ومهمة بالمياه كمدينة الإسكندرية، مما دفع بالعثمانيين إلى الاهتمام به.

وقد اتبعنا في هذه الدراسة منهجًا يجمع ما بين منهج البحث التاريخي ومـنهج الـبحث فـي الدراسـات الجغرافية، فهذه الدراسة تتناول الجغرافيا التاريخـية لخلـيج الإسـكندرية، كمـا اعـتمدت هـذه الدراسة على المنهج الإحصائي، فيما يتعلق بمراحل حفر الخليج وتطويره، وأيضًا حصر وإحصاء المنشآت الأثرية والاجتماعية التي وجدت بالمدينة آنذاك، واستمر بعضها حتى وقتـنا هـذا، تلك المنشآت التي ارتبط وجودها بوفرة المياه بالمدينة، كما شمل أيـضًا المـنهج الإحـصائي، تقديـر التمويل المالي الذي أنفقته الإدارة على الاهـتمام بالخليج ومنشآته، وخضعت الدراسة لمنهج يخضع لتحليل المعطيات والبـيانات الإحـصائية وتحلـيلها إلى نتائج توضح جوانب موضوعات هذه الدراسـة، واعـتمدت أيضًا على منهج يتناول بالدراسة التحليلية لإشكالياتها، وركـزت على الربط والمقابلة بين ما ورد بوثائق محكمة الإسكندرية وما ورد بموسـوعة وصف مصر، للخروج بنتائج قد تكون نهائية فيما يتعلق بإشكاليات الدراسة.

وقد فرضت المادة المتاحة علينا تقسيمًا يتناول الموضوع عبر محورين:

المحـور الأول: يتـناول بالدراسـة جغرافية الخليج ومراحل حفره وتطويره ودور الإدارة العثمانية في التصدي للأزمات التي تعرض لها، وجاء ذلـك فـي التمهـيد، وثلاثة فصول، واستعرضنا في التمهيد في عجالة خليج الإسـكندرية قـبل العـصر العثمانـي، بيـنما يتناول الفصل الأول الجغرافيا التاريخـية لخلـيج الإسكندرية في العصر العثماني وامتداداته من منبعه حتى دخـول الإسـكندرية، كما تعرض هذا الفصل لإحدى الإشكاليات المهمة التي

تتعلق بالتحولات الجغرافية لخليج الإسكندرية، وما أدت إليه هذه التحولات من تشييد السدود والقناطر والجسور للتحكم في مياهه.

في حين خصص الفصل الثاني للأزمات التي تعرض لها خليج الإسكندرية والتي جمعت بين ثنائية الأزمات – الطبيعية والبشرية على حد سواء – كما يتناول هذا الفصل دور العثمانيين في مواجهة تلك الأزمات والتصدي لها، لتجنب إهدار مياه الخليج دون فائدة.

والفصل الثالث يتعرض لدور الإدارة العثمانية في الاهتمام بتطوير الخليج وتوسعاته، مع تناول الفترات التي تمت فيها أعمال حفر الخليج وتوسيعه.

أما المحور الثاني فيتناول بالدراسة أثر خليج الإسكندرية ومياهه على المنشآت الأثرية والاجتماعية بمدينة الإسكندرية، وأهميته للأنشطة الزراعية والتجارية بالمدينة، وجاء هو الآخر في فصلين الرابع والخامس، أما الفصل الرابع فقد اهتم بدراسة شبكة توسيع المياه داخل المدينة، حيث تناول بالدراسة قنوات الخليج المتفرعة منه والمحفورة بباطن الأرض والموجودة آثارها حتى الآن بالمدينة.

كما يتناول بالدراسة التوزيع الجغرافي للآبار والصهاريج السلطانية الموجودة بالمياه، والتي يوجد بعضها حتى الآن بمدينة الإسكندرية، مع ذكر كل صهريج باسمه وحدوده المكانية، وتعرض هذا الفصل أيضًا للدور المهم من قبل طوائف الحرف المرتبطة بتطوير شبكة توزيع المياه داخل المدينة، ومظاهر اهتمام الإدارة العثمانية بذلك.

وأخيرًا يأتي الفصل الخامس الذي يهتم بأهمية مياه الخليج للمجتمع السكندري، فيتناول أهمية مياه الخليج كمجرى ملاحي للسفن التجارية، واستخدامات مياهه أيضًا لري الأراضي الزراعية، ويتناول بالدراسة أيضًا استخدامات المياه وأهميتها داخل المنشآت الاجتماعية والدينية كالمساجد والأسبلة والحمامات، وينتهي بمظاهر اهتمام المجتمع السكندري بالاحتفال بوفاء النيل.

وكنت الخاتمة بلورة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالإضافة إلى مجموعة كثيرة من الوثائق المهمة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفصول الدراسة وإشكالياتها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في المقام الأول على وثائق وسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، والتي تناولتها بالبحث والتنقيب على امتداد الثلاثة قرون التي تواجد العثمانيون خلالها في مصر، كما اعتمدت الدراسة على وثائق ديوان الروزنامه المتمثلة في دفاتر الجسور السلطانية، ودفاتر ترابيع المساحة، ودفاتر الرزق الإحباسية، واعتمدت الدراسة أيضًا على مخطوطات دار الكتب المصرية، فيما يتعلق بنهر النيل وخليج الإسكندرية في العصر العثماني.

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن أتوجه بالشكر إلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد عفيفي الذي لولا تشجيعه الدائم لي للانتهاء من هذه الدراسة، ما خرجت على هذا النحو.

كما أتقدم بالشكر إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور قاسم عبده قاسم لتوجيه نظري إلى أهمية إعداد هذه الدراسة ونشر وثائقها المهمة لما لسيادته من باع كبير في الدراسات التي تتعلق بنهر النيل، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى القائمين على مشروع دراسة تاريخ الإسكندرية في العصر العثماني، وأخص بالشكر الدكتور جان إيف إمبرير مدير المركز الفرنسي للدراسات السكندرية CELX، والدكتور ميشيل توشيرير الأستاذ بجامعة إكس إن بروفانس، لاعتمادي على خرائط قاعدة بيانات مشروع الإسكندرية .

كما أتقدم بالشكر إلى الباحثة الفرنسية إيزابيل هيري I. Hairy والباحثة O. Sennunes لإمدادي ببحثهما عن خليج الإسكندرية، وأتقدم بالشكر لكل الزملاء الذين أفادوني بآرائهم وأخص بالذكر الصديق الأستاذ الدكتور محمد عبد الحفيظ والصديق ماجد عزت ، وأخيرًا لا أنسى فضل أسرتي الصغيرة: زوجتي وابنتي أماني اللتين أخذتني منهما شواغل هذه الدراسة.

أيمن أحمد محمد محمود

الجيزة في ٢٠٠٧/٩/٢٦

التمهيد

خليج الإسكندرية قبل العصر العثمانى

قامت على ضفاف النيل أعظم الحضارات المصرية القديمة ، واستطاع المصريون القدماء تشييد حضارتهم العريقة على ضفتيه ، ومن ثم كان نهر النيل هو باعث أسس تلك الحضارة ، كما اعتبر أيضاً باعث الحياة فى أراضيها ، حيث فجر نهر النيل فى مصر – دون سواها – التاريخ والحضارة ، وتؤكد ذلك إحدى الروايات المصرية القديمة على لسان نهر النيل بقوله "أعطني محصول أرضك وجهدك وأنا أعطيك مياهي"[1] .

وقد أدي قدوم نهر النيل إلي أراضي مصر – كظاهرة طبيعية – إلي قيام حياة بشرية على ضفتيه جعلت العلاقة المتبادلة بين نهر النيل والمصريين علاقة وطيدة وحميمة ، ويؤكد ذلك جمال حمدان بقوله " بل أن دراما التاريخ والحضارة المصرية برمتها وعلى طولها يمكن أن تختزل أساساً في صيغة صراع ملحمي بين المصري وبين نهر النيل تؤلف أدواره وفصوله"[2] ، ولذلك أدرك المصريون منذ القدم أهميته التي دفعتهم إلي الاهتمام به ، وشق الجسور والقنوات والخلجان حتى تعمم مياهه وخيراته أراضي مصر كلها ، وكان من تلك الخلجان والقنوات التي شقها المصريون من فروعه ، خليج الإسكندرية ، الذي شُق من فرع رشيد منذ القِدم .

والجدير بالذكر أن هناك اختلافا فى الآراء حول تاريخ نشأة خليج الإسكندرية ، إذا اتجه جانب كبير من الباحثين فى التاريخ والجغرافيا والآثار وأدلوا بدلوهم حول تاريخ نشأة خليج الإسكندرية ، وفى هذا الصدد انقسموا إلي ثلاثة آراء مختلفة وهي كتالي :

اتجه أنصار الرأي الأول إلي القول بأن خليج الإسكندرية قد نشأة

---

(1) سيد أحمد الناصري ، الناس والحياة فى مصر زمن الرومان ، دارة النهضة العربية ، ١٩٩٧ ، ط١ ، ص ص ٢٦٠-٢٦١

(2) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الأعمال الفكرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠م ، ص ١٥٨ .

علـــى مـــا يـــدور – على حد قولهم – فيا بين نهاية القرن الرابع وبداية القرن الـــثالث قبل الميلاد في عهد الإسكندرية الأكبر[٣] وأستند أنصار هذا الرأي إلي شـــهادة الجغرافـــي استرابون Strabon الذي أشار للمرة الأولي لبداية حضر الخليج .

وقـــد أشـــار أحد أنصار هذا الرأي إلي أن خليج الإسكندرية قد شق وأنـــشأ فـــي عهـــد الإسكندر الأكبر ، واستندا فى رأيه هذا إلي أنه عند أنشأ الإســـكندرية الأكبر لمدينة الإسكندرية، كان عله في البداية أن يفكر في إيجاد وســـيلة لتزويد المدينة بالمياه ؛ نظراً لان أهالي ضيعه راكوتيس لا يحصلون إلا علـــى كمـــية ضـــئيلة من ماء الأمطار والآبار وهذا لا يكفي حاجة سكان المديـــنة ، فكـــان حتماً عليه أن يفكر من مصدر آخر ، مما دفعه ذلك إلي أن يـــشُق قناة من نهر النيل[٤] وكان الفرع الكانوبي هو الأقرب للمدينة ، لذا أمر بشق قناة للمياه العذبة تصل بين نهر النيل والمدينة ، حتى تيسير إمداد المدينة بالمياه وقت الفيضان .

وممـــا تجدر الإشارة إليه أن أحد أنصار الرأي قد أشار بالتحديد إلي أن هذا الخليج قد أنشأه الإسكندر عام ٣٣١ ق.م من شيديا إلي الإسكندرية .

أمـــا الـــرأي الثانـــي يري أن الملكة كليوباترا هي التي أمرت بإنشاء خلـــيج الإسكندرية وحضره حتى أدخلته إلي المدينة ، وبلطته بالرخام والمرمر ومن بعدها جاء البطالسة وقاموا ببعض التطويرات به واستمر هذا الخليج بين انـــتهاء حكـــم البطالسة فى الإسكندرية وبين قدوم عمر بن العاص عام ٦٧٠ وصار حالة مستقيماً[٥] .

---

(٣) I. Hairy, O. sennoune , Geographie Du Canal D' Alexandrie, celx ٢٠٠٣, P.٢

(٤) مؤلـــف مجهـــول ، عجائـــب البلاد والأقطار والنيل والأنهار والبرارى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٧ جغرافيا ، ميكروفيلم ٨١٤ ، ص ١٢ .

عمـــر طوسون ، خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية ، مطبعة العدل ، الإسكندرية ١٩٤٣م / ص ص ٩-١٠ .

(٥) أحمد بن محمود بن عبد السلام (٨٤٧هـــ-٩٣١هـــ) الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، خط ١١٥٤ هــ ، رقم ٦٦ جغرافيا ص ٣٠ -

ونرى بعض استعراض حجج الآراء السالفة الذكر أننا نتفق مع الأدلة التي أودرها أنصار الرأي الأول حول تحديد التاريخ الفعلي لنشأة خليج الإسكندرية ، والتي اثبتوا فيها بما لا يدع مجالاً للجدل بأن الإسكندر الأكبر هو الذي أمر بمحضر وإنشاء خليج الإسكندرية .

وقد استمر خليج الإسكندرية على حالته ، مستقيماً في امتداده ، مستقراً في حالته منذ انتهاء حكم البطالسة حتى الفتح العربي لمصر ، إلا أنه مع بداية قيام الدولة الطولونية تدهورت حالته وغمر الطمي مجراه ، حتى برز أمر أحمد بن طولون بحضره وتطير مجراه، حتى أصبح من أعظم الخلجان في مصر ، مما جعله مصدراً مهماً وأساسياً لإمداد الإسكندرية وبلاد مريوط بالمياه ، فأصبح مجراه متسعاً ومهيئاً لسير المراكب والسفن حتى يسير ذلك إلي جدول البضائع من القاهرة وأقاليم الدلتا إلي أسواق الإسكندرية[٦] ، وفي العصر الفاطمي غمرته الرمال وانسد مجراه حتى أمر الحاكم الفاطمي بحفره ٣٠٣هـ وانفق على حفره آنذاك خمسة عشر ألف دينار[٧] ومن الملاحظ أن خليج الإسكندرية لم تستقر حالته على الدوام فتارة يستقيم مجراه وتسير فيه السفن وتارة أخرى تغمره الرمال ويتعذر وصول المياه لمدينة الإسكندرية وفي العصر المملوكي تغير مجراه وموضع امتداده خمس مرات[٨] ففي عام ٦٦٤هـ أمر الظاهر ركن الدين بيبرس بحفره وتدعيم جسوره[٩] .

- فرج أفندى العشراوى ، تاريخ مصر والنيل وخير من ملك ، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٠٣٧ تاريخ طلعت، ص ١٧

تقي الدين المقريزى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الخطط المقريزية مكتبة الآداب ج١ ، ص ١٦٩

(6) أحمد بن محمود عبد السلام ، الفيض المديد في أخبار النيل السعيد ، المخطوط السابق ، ص ٣٠

(7) نفسه ، ص ٣٠ .

(8) قاسم عبد قاسم ، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، ١٩٧٨م ، ط١ ، ص ٢٩ .

(9) فرج أفندي العشراوى ، تاريخ مصر والنيل وخير من ملك ، المخطوط السابق ، ص ١٧

ويتضح لنا أن سلاطين المماليك قد أولو هذا الخليج اهتماماً شـديداً ، فقد أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٠ هـ بحفـره وتطيـر مجراه ، كما شيد بعض القناطر على ضفتيه ، وجعل السفن تجري فيه طـول شهور السنة ، واستغني أهل الإسكندرية عن شرب مياه الآبار والصهاريج[١٠] وبادر الناس بالعمارة والسكن علـى ضـفتيه ، واسـتحدث عليـه السـواقي والبساتين[١١] كما أدي ذلك إلي زراعة مائة ألـف فـدان ، واسـتجدت علـى ضفتيه أيضاً أربعين قرية من منبعه إلي مصبه[١٢] لذا أطلـق عليـه الخلـيج الناصري نسبة إلي الناصر محمد بن قلاوون تخليداً لما قام به من تطوير هذا الخليج .

وقد أعاد السلطان الأشرف برسباي عام ٨٢٦ هـ حفر هذا الخليج ، وأنشأ الجسور على ضفتيه[١٣] وأطلق عليه أيضاً الترعة الأشرفية نسبة إلـي السلطان الأشرف برسباي ، وتجدر الإشارة إلي أن تلك المسميات التي أطلقت على خليج الإسكندرية في العصر المملوكي قد استمرت في العصر العثماني سواء مسمي "الخليج الناصري" أو "الترعة الأشرفية" إذ وردت بوثائق محكمة الإسكندرية الشرعية .

ولم يألوا السلطان الأشرف قايتباي جهداً فى الاهتمام بهـذا الخلـيج ، حيث أمر بحفره ، كما أنشأ عليه السدود وأبرزها سد أبي قير ، الـذي أنـشأه بجوار مقام سيدى جابر الأنصاري ، ليمنع اختلاط المياه المالحة بالمياه العذبة وفى العصر العثماني ، كان هذا الخليج مسار اهتمام الإدارة العثمانيـة علـى مدي ثلاثة قرون متتالية من الزمـان نظـرا لأهميتـه وأثـاره الاقتـصادية والاجتماعية والعمرانية ، وهذا ما سوف نتناوله في فصول هذا الكتاب .

---

(10) محمد بن محمود بن عبد السلام ، الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد ، المخطوط السابق ، ص ٣٠ .

(11) قاسم عبده قاسم ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(12) محمد بن محمود بن عبد السلام ، المخطوط السابق ، ص ٣١ .

(13) قاسم عبده قاسم ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

الفصل الأول

الجغرافية التاريخية للخليج

"أهمية الموقع وجغرافية الامتداد"

في الحقيقة لم يوجد في مصر قناة أو ترعة أو خليج ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون على ضفتيه أو في نهاية مصبه كارتباط سكان مدينة الإسكندرية بالخليج الذي ينتهي مصبه أسفل سور مدينتهم، ولا تدين أرض بوجودها وبالحياة عليها كما تدين مدينة الإسكندرية لهذا الخليج، أو – على حد قول – الباحثة الفرنسيةHairy. Iإيزابيل هيري "كان خليج الإسكندرية على مدى ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان بمثابة الحبل السُري الذي يغـزي مدينة الإسكندرية بالمياه"[14].

ويتناول هذا الفصل أهمية الموقع وجغرافية الامتداد من خلال دراسة الإطار العام للجغرافية التاريخية لخليج الإسكندرية، والذي يتضح من اختبار فرضية مفادها: هل كان خليج الإسكندرية يسير بمستوى طولي وعرضي وعمق واحد من المنبع إلى المصب؟ أم أن هذا الخليج قد مر بعدة تحولات وتغيرات تتعلق بجغرافيته؟ وهل تعددت مراحل امتداده مما أدى إلى تشييد العديد من الجسور والقناطر والسدود على ضفتيه ؟

وجوهر الإجابة على هذه الإشكالية، تتضح من استقراء التقارير الوثائقية التي سجلت بالمحاكم الشرعية والمتعلقة بخليج الإسكندرية، وما سُجل بدفاتر ترابيع المساحة ودفاتر الرزق الإحباسية لإقليم البحيرة، فيما يتعلق بالتحولات والتغيرات التي طرأت على امتداد الخليج بداية من منبعه وانتهاءً إلى مصبه داخل مدينة الإسكندرية، والذي نتناوله كالتالي:

---

(14) I. Hairy, O. Sennoune: Geographie Historique Du Canal D'Alexandrie, Celx 2003, p. 1

أولاً: الامتدادات الجغرافية لخليج الإسكندرية:

أ- الامتداد الأول للخليج: (النيل – الرحمانية – بستا)

فـــي الواقع وقبل التحدث عن التحولات والتغيرات التي طرأت على هــذا الامتداد، يجب الإشارة إلى الآراء التي ذُكرت بشأنه؛ إذ اتجه جانب كبير مــن الجغــرافيين والباحثين وأدلوا بدلوهم حول التغيرات التي مر بها الامتداد الأول للخليج، وفي هذا الصدد انقسموا إلى ثلاثة آراء مختلفة وهي كالتالي:

اتجــه أنــصار الــرأي الأول إلى القول بأن بداية هذا الامتداد عندما يتفــرع فــرع رشيد عند اقترابه من الرحمانية[١٥] إلى فرعين أساسيين مشكلاً بعــض الجــزر الــذي يــبلغ طولها ١٨٠٠م، وأهم هذين الفرعين، هو الفرع الأيمن، حيث تقع قرية الرحمانية على شواطئ هذا الفرع، ومن الرحمانية يبدأ امتداد الخليج[١٦].

واســتند أنصار هذا الرأي إلى أن الفرع الأيسر من الخليج بعد تفرعه مــن فــرع رشيد، لا يصلح لسير المياه والسفن؛ نظرًا لامتلائه بالطمي دائمًا؛ ممــا أدى إلى الاعتماد على هذا الامتداد، كما ذهب أنصار هذا الرأي إلى أن امــتداد هــذا القسم من الخليج كان يلتقي بالفرع الكانوبي القديم على بعد ٢٥٠ متر من قرية كفر داود[١٧] ثم يتجه إلى قابيل، ثم شقت الترعة بعد هذا الفرع،

---

(١٥) الــرحمانية، مــن القرى القديمة، اسمها الأصلي محلة عبد الرحمن وردت في قوانــين بــن مماتــي والتحفة من أعمال البحيرة باسم محلة عبد الرحمن، وتعرف بالــرحمانية، وهــي تتــبع مركز شبراخيت بالبحيرة (انظر: محمد رمزي القاموس الجغرافي القسم الثاني الجزء الثاني الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص٣٠٥.

(١٦) لانكــريه – شابرول ، دراسة موجزة عن ترعة الإسكندرية، موسوعة وصف مــصر، جـــ٣، المــدن والأقاليم المصرية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(١٧) كفر داود، أصله من توابع ناحية الطرانة، ثم فصل عنها من العصر العثماني، وردت باســم كفــر داود بولاية البحيرة سنة ١٢٢٤هــ، وهي من قرى مركز كوم حمادة (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق ٢٢، جــ٢، ص ٣٤٢).

واعـتمد أنـصار هـذا الرأي على شهادة الجغرافي استرابون في تفسير تلك الظاهرة[١٨].

ورأي ثـان اتجـه إلى القول بأن هذا الامتداد من الخليج لم يكن منذ القدم سوى امتداد من النيل إلى كفر الحمايدة، وذهب أنصار هذا الرأي إلى أنه نظـرًا لحـدوث بعـض التغيـرات المتعلقة بهذا الامتداد، فإنه قد مر بخمس مراحل.

ففـي سـنة (١٣١٠هـ / ٩٢٢ م) كان يمتد هذا القسم من النيل إلى زاويـة البحر، ثم في عام (٣٥٠ هـ/ ٩٦١م) امتد من النيل إلى كفر الحمايدة ثـم أفلاقـة، ثم تغير امتداده مرة أخرى إلى العطف، واتجه أنصار هذا الرأي أيـضًا أنـه في عام (٨٢٦هـ/ ١٤٢٢م) تغير امتداده من الرحمانية إلى كفر الحمايدة ابتداء من هذا التاريخ حتى سنة (١٢٣٢ هـ / ١٨١٦م) [١٩].

كمـا اعـتمد أنـصار هـذا الرأي على المصادر الجغرافية، وكتب الخطـط، مـثل ابن قدامه وابن حوقل، وأبو الحسن المخزومي، واعتمد أيضًا أنـصار هـذا الـرأي على القلقشندي والمقريزي، دون الاعتماد على الوثائق المتعلقة بالخليج والتي سُجلت بمحكمتي البحيرة والإسكندرية.

ويرى أنصار الرأي الثالث أن هذا القسم قد مر بعدة تغيرات، وذهبوا بالقـول بأن بداية هذا الفرع كانت ابتداءً من فوة والرحمانية، وأن هذا الامتداد تـم إنجـازه تحت حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ١٣١٠م، كما ذهـب أنصار هذا الرأي إلى أن هذه المرحلة من الخليج قد استمرت إلى نهاية القـرن الـسابع عـشر، واسـتندوا إلى رواية الرحالة التركي[٢٠] أوليا جلبي Evliya Gelebi دون الوصول الفعلي إلى نهاية تلك المرحلة.

---

(١٨) لانكريه – شابرول: وصف مصر، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(١٩) عمر طوسون: خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، ، المرجع السابق ، ص ١٨-١٩-٢٣-٢٨-٣٩.

(٢٠) I. Hairy, O. Senmaune, p. ٢-٣

أمـا أنـصار الـرأي الرابع، فنلاحظ أنهم اتجهوا إلى القول بأن هذا الامتداد من الخليج يتفرع من النيل شمال الرحمانية بنحو كيلومترين تقريبًا، ثم يـتجه نحو الغرب شمال قرية محلة داود ويعرج نحو الشمال الغربي مارًا إلى ناحـية سـماديس[٢١] وشمال سنهور[٢٢] وأفلاقة ودمنهور، ثم يواصل الخليج سـيره نحـو الشمال الغربي مرورًا ببركة غطاس[٢٣] والعكريشة[٢٤]، واعتمد أنـصار هذا الرأي – على ما يبدو- على وثائق الحملة الفرنسية، وانتهوا إلى القـول بأن هذا الخليج كان بمثابة مثلث خطوط المواصلات المهمة من غرب الدلـتا، كمـا ذكـروا إن هذا المثلث كانت نقاطه الثلاث بمثابة نقاط الامتداد الإسـتراتيجية المهمة التي تقع ما بين الإسكندرية والرحمانية ورشيد[٢٥] دون ذكر الامتدادات الرئيسية الثلاث للخليج.

---

(٢١) سـماديس: هـي من القرى القديمة، اسمها الاصلي سمديس وردت في نزهة المـشتاق، وكتاب المسالك محرفة باسم سندبيس، وفي معجم البلدان "سمديسة" قرية من قرى البحيرة (انظر: محمد رمزي القاموس الجغرافي قسم ٢، ج٢، ص ٢٧٠).

(٢٢) سنهور: هي من القرى القديمة، كانت تعرف قديمًا باسم سنهور الصغرى، كما وردت فـي كـتاب أحـسن التقاسيم للمقدسي، وذلك لتميزها عن سنهور الموجودة بمركـز دسوق، وفي قوانين بن مماتي وفي تحفة الإرشاد سنهور من أعمال البحيرة (انظر: محمد رمزي القاموس الجغرافي، قسم ٢، جـ ٢، ص ٢٨٧).

(٢٣) بـركة غطاس: هي من النواحي القديمة، اسمها الأصلي بركة فضال، وردت في الانتصار من أعمال البحيرة، وفي دليل ١٢٢٤هـ، بركة فضاله، وبالتربيع بركة بطاش، ومن الواضح أنه قد وقع تحريف عند كتابة اسمها في دليل ١٢٢٤هـ، باسم بركة غطاس (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، قسم٢، جـ٢، ص ٢٣٩).

(٢٤) العكريـشة: أصـلها من توابع ناحية الكريون، ثم فصلت عنه في تربيع ٩٣٣ هـ، باسـم العكريـشة، وردت في تأريخ ١٢٢٨هـ باسم العكريشي وفي تأريخ ١٢٦٠ هـ باسم العكريشة وتتبع مركز كفر الدوار بالبحيرة (انظر محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق٢، جـ٢، ص ٣٢٤).

(٢٥) محمد محمود الحناوي ،خليج الأسكندرية ، إبان عهد الحملة الفرنسية ،ص٢

ويتـضح مـن استعراض حجم الآراء السالفة الذكر أنهم اختلفوا في تحديـد نقطة البداية والنهاية لهذا الامتداد، ومع التسليم بقوة الأدلة التي أوردها أنـصار الـرأي الأول والرابع، والذي أثبتوا فيها بما لا يدع مجالاً للجدل بأن بدايـة هذا الامتداد كان من فم الرحمانية، إلا أنه من الملائم سلوك سبيل آخر يتجـنب التعميم والاختلاف، ويتجه قدر الإمكان إلى تحديد الدقة في بداية هذا الامتداد ونهايته وطوله وعرضه وعمقه.

ونـرى أن هـذه الآراء جمـيعها، وجـيهة فـي محاولة إثبات هذه الإشـكالية، وعـند البحث فيها في ضوء الوثائق التي تنتمي للعصر العثماني، نـرى ضرورة الجمع بين ما ذكره أنصار الرأي الأول والرابع، وبين الوثائق، وذلك لاستجلاء صورة واضحة للامتداد الجغرافي لخليج الإسكندرية.

لقـد قـدمت لـنا الأدلـة الوثائقية التي ترجع إلى العصر العثماني، مؤشـرات مهمـة حول نقطة البداية التي يتفرع منها الخليج، إذ يتضح لنا أن نقطـة تفـرع الخليج كانت من الشمال الشرقي عند تفرعه من النيل، وتعتبر بدايـته الجغـرافية من فم الرحمانية مارًا شمالاً تجاه قنطرة الرحمانية غرب النـيل بطـول ٤٠٠ قصبة، ثم نلاحظ اتجاهه غربًا نحو محلة داود[٢٦] بطول ٦٠٠ قصبة متجهًا إلى الشمال الغربي تجاه قرية سرنبويه بطول ٦٠٠ قصبة، مـارًا بجوار ناحية سمديس من الشرق بطول ٤٨٠ قصبة[٢٧] ثم يأخذ اتجاهه مرة أخرى نحو الشمال مارًا بناحية منية عطية بطول ٧٠٠ قصبة[٢٨] ثم يتجه نحـو زاويـة غزال[٢٩] حتى ينتهي إلى نقطة نهاية الامتداد الأول عند ناحية

---

(٢٦) ديوان الروزنامة، دفاتر ترابيع المساحة لسنة ٩٣٤ هـ، دفتر ترابيع المساحة لسنة ٩٣٤ هـ، رقم ٤٠، ص ٢٨-٢٩.

(٢٧) محكمة الإسكندرية، س٢٠، ص١٣١، م٢٦٦/ بتاريخ ٢٤رمضان ١١٠٣ هـ

(٢٨) محكمة الإسكندرية، المادة السابقة.

(٢٩) زاويـة غزال، هي قرية قديمة اسمها الأصلي دمشوية، وردت في قوانين ابن مماتي، وفي تحفة الإرشاد والتحفة، من أعمال البحيرة، وفي دليل سنة ١٢٢٤ هـ،

بـسنتا[٣٠]، وممـــا جعل الحقيقة واضحة وجلية أمامنا هو عثورنا على تقارير أعمـــال القـــياس، التـــي كانت تتم بناءً على أوامر صادرة من الديوان العالي بالقاهرة إلى إقليم البحيرة، ومدينة الإسكندرية[٣١].

وطـــبقًا لقـــياس خليج الإسكندرية الذي تم في عام ١١٤١ هـــ، كانت نقطـــة الـــبداية للامتداد الأول للخليج؛ تبدأ من فم الرحمانية وتنتهي إلى ناحية بسنتا بامتداد يبلغ طوله ١٠٥٣٣ قصبة[٣٢].

ب-الامتداد الثاني للخليج (من بسنتا إلى الكريون)

أفـــرزت عملية قياس الخليج التي كانت تتم بشكل دوري كل عام قبل قـــدوم الفيـــضان؛ تحديـــد نقـــاط امـــتداد الخليج، وذلك لتحديد حصص حفره وتطهيـــره، كمـــا اهتمت الإدارة العثمانية بتسجيل كل ما يتم من أعمال القياس والحفـــر في تقارير يتم حفظها بسجلات محكمة فوة ودمنهور والإسكندرية[٣٣] ونحـــن الآن بـــصدد الحـــديث عن الامتداد الثاني للخليج، ويرى الأمير عمر طوســـون أن هـــذا الامتداد كانت بدايته من كفر الحمايدة إلى الكريون[٣٤] من

= زاويـــة غزال بولاية البحيرة وحتى تأريخ ١٢٢٨هـــ باسمها الحالي وتتبع مركز دمنهور بالبحيرة (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق٢، جـــ٢، ص٢٨٦).

(٣٠) ناحـــية بـــستا: قرية قديمة وردت في قوانين ابن مماتي وقوانين الدواوين من أعمال البحيرة وفي تحفة الإرشاد بسنتويه، وفي تأريخ ١٢٢٨هـــ، حرف الاسم إلى بـــسنتاواي، وكتبت بسجلات المحكمة الشرعية بسنتا (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق٢، جـــ٢، ص ٢٣٩).

(٣١) محكمة الإسكندرية، س ١٣، ص ٢٣٩، م ٧٧١/بتاريخ ١ ربيع أول ٩٦٧هـــ

(٣٢) محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠/ بتاريخ ٧ شعبان ١٤١١هـــ.

(٣٣) محكمـــة الإسكندرية، س ٦٤، ص ٢٨٤، م م ٤٢٢/بتاريخ ١ شعبان ١١٢٧ هـــ

(٣٤) الكـــريون، هـــي من القرى القديمة، وردت في معجم البلدان، كريون موضع قـــرب الإســـكندرية، وهي مدينة كبيرة، وفي قوانين ابن مماتي وتحفة الإرشاد، من

موضعها منذ وجود الفرع الكانوبي[٣٥].

بينما يرى الحناوي أن هذا الامتداد كان اتجاهه نحو بركة غطاس ويستمر في اتجاه نحو الإسكندرية[٣٦]، فعلى الرغم من عدم تحديده لهذا الامتدادات، إلا أننا نرى أن وصفه لامتداد الخليج بشكل إجمالي دون ذكر أية تفاصيل، لكنه أقرب إلى الصحة، مما ذكره عمر طوسون.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نقطة البداية لهذا الامتداد الثاني للخليج كانت من نهاية ناحية بسنتا، ثم يواصل الخليج سيره نحو الشمال الغربي مارًا ببركة غطاس وينتهي هذا الامتداد عند الكريون بامتداد يبلغ طوله ١٤٤٧٠,٢٥ قصبة[٣٧]، ومن ثم يتضح لنا أن مسافة الامتداد الثاني للخليج أطول من الامتداد الأول بطول ٣٩٣٧ قصبة

ج-الامتداد الثالث للخليج (من الكريون إلى سور الإسكندرية)

شغل هذا الامتداد موضع ترعة شديا القديمة، ويرى عمر طوسون أن نقطة بدايته من قرية الكريون وينتهي عند سور الإسكندرية، بينما نلاحظ أن تقارير أعمال القياس تمدنا بتفاصيل غاية في الأهمية؛ إذ انقسم هذا الامتداد إلى قسمين:

أولهما: يسير من الكريون متجهًا نحو الشمال إلى قرية النشو البحري، والذي يصل إلى نهايته عند سد أبي قير[٣٨] ثم يلتصق مجرى الخليج عند هذا الجزء بعد اتجاهه لشمال غرب قرية العكريشة بالطرف الشرقي

أعمال البحيرة، وتتبع مركز كفر الدوار (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق٢، جـ٢، ص ٣١٨-٣١٩).

(٣٥) عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية القديمة، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣٦) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٢-٣.

(٣٧) محكمة الإسكندرية، س ٢٧٠، ص ١١، م١٠، بتاريخ ٧ شعبان، ١٤١١هـ.

(٣٨) محكمة الإسكندرية، المادة السابقة.

لبحيرة مريوط والذي يفصل بينهما وبين الخليج سد أبي قير[٣٩] والذي سوف نتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد، ثم يتجه فرع الخليج في امتداده الآخر بعد قرية العكريشة إلى الشمال حتى ينتهي إلى شباك الخليج قرب قنطرة السباع[٤٠] وهذا الامتداد يبلغ طوله ١٤٤٠٧,٢٥ قصبة[٤١].

وفي رأينا أن القسم الأول من الامتداد الثالث للخليج، اعتبر بحق من أهم أجزاء الخليج وأخطرها على الإطلاق؛ نظرًا لالتصاق مجراه بالطرف الشمالي لبحيرة مريوط، ونظرًا لأن السد الفاصل بينهما، سد ترابي، مما أدى إلى تعرضه للانهيار بشكل متكرر، بسبب ارتطام الأمواج العالية للمياه المالحة بجسم هذا السد، مما يؤدي في النهاية لاختلاط المياه المالحة بالمياه العذبة، وبالتالي يشكل خطرًا على الأراضي الزراعية المتاخمة لضفتي الخليج[٤٢].

ثانيهما: ويأتي القسم الثاني من الامتداد الثالث للخليج مكملاً له ابتداء من شباك الخليج مارًا نحو الشمال بقنطرة السباع ومنتهيًا إلى قنطرة السواري وسور الإسكندرية، ثم يدخل الخليج أسفل سور المدينة ليتفرع بعد ذلك داخلها.

وقد بلغ هذا الجزء في امتداده من الشباك إلى بدن الثغر أو سور المدينة بطول ١١٣٤ قصبة[٤٣]، وعرض ٦ قصبات، وعمق ٢ قصبة، ليصل طول الامتداد الثالث للخليج من الكريون إلى الإسكندرية إلى ١٥٥٤١ قصبة.

ومما سبق نخرج بنتيجة مفادها أن الإدارة العثمانية لجأت إلى تحديد أعمال القياس كل عام قبل الفيضان على هذا النحو لسببين:

---

(٣٩) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٢.

محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م١٠/ بتاريخ ٧ شعبان ١١٤١ هـ.

(٤٠) محكمة الإسكندرية، س٤٣، ص ٣٠١، م ٨٨٢/بتاريخ ١٩ محرم ١٠١٩هـ

(٤١) محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠/ ٧ شعبان ١١٤١ هـ.

(٤٢) محكمة الإسكندرية س ٨٣، ص ١٣٣، م ٢٨٤/ بتاريخ ٣٠ محرم ١١٥٧هـ

(٤٣) محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠/ بتاريخ ٧ شعبان ١١٤١هـ.

أولهما: لتحديد امتداد الخليج إلى ثلاثة امتدادات، حتى يتسنى لها توجيه الأوامر الإدارية المتعلقة بأعمال حفر وتطهير الخليج على نحو يؤدي إلى زيادة كمية المياه الداخلة للخليج، ولتجنب انهيار السدود الموجودة عليه.

وثانيهما: حتى تستطيع الإدارة تقدير مصادر تمويل حفر الخليج، وتحديد اختصاصات إقليم البحيرة ومدينة الإسكندرية تجاه الخليج.

ثانيًا: الجسور والقناطر والسدود:

تعتبر الجسور والقناطر والسدود الموجودة على خليج الإسكندرية من أهم وسائل التحكم في كمية المياه، ومن أهم طرق تصريف المياه للأراضي والقرى والبساتين الموجودة على ضفتي الخليج، ومن خلالها استطاعت الإدارة العثمانية ومن قبلها المملوكية، حفظ مستوى المياه الجارية بالخليج، والحفاظ على منسوب المياه وتوزيعها بالقدر الذي تطلبه أراضي كل قرية، وذلك بعد انتهاء ري الإسكندرية واكتفائها بالمياه، - أو بمعنى آخر - "اعتبرت الجسور والقناطر والسدود أداة التحكم في كمية المياه والحفاظ عليها"(٤٤).

أو على حد قول ريلكوكسي "هكذا كانت مصر اليوم وهكذا كانت مصر منذ أربعة آلاف عام يشغل رجالها تصريف مياه النيل والتحكم من خزنها واستخدامها بقدر معلوم"(٤٥).

إذن من هذه المقولة يتضح لنا مدى أهمية الجسور والقناطر والسدود في الحفاظ على المياه والتحكم في تصريفها وتخزينها والحفاظ على منسوبها.

ومما يجدر الإشارة إليه أن بعض هذه الجسور والقناطر والسدود لم تكن من مستحدثات العصر العثماني، بل إن معظمها قد تم إنشاؤه منذ العصر

---

(٤٤) د. قاسم عبد قاسم، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف ١٩٧٨، الطبعة الأولى، ص ٢٢ - ٢٣.

(٤٥) عبد العظيم محمد سعودي، تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢-١٩١٤)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ١٩٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٧٥.

المملوكـــي، وفـــيما يلـــي نعـــرض بالدراسة لهذه الجسور والقناطر والسدود وأهميتها لخليج الإسكندرية.

أ-الجسور:

الجـــسر أطلق في مصر على السدود الترابية التي أنشئت لحفظ الأراضي من مـــياه الفيـــضان، وقد بدأت شبكة الجسور والسدود والقناطر في شكلها الجيني مـــنذ أن بدأ المصري القديم في ترويض نهر النيل وتطويعه(٤٦)، حتى يستطيع تحقيق ما يربو إليه من تكوين حضارة تعتمد أساسًا على الزراعة.

وقـــبل الغزو العثماني لمصر، اهتم المماليك بتشييد المنشآت الخاصة بضبط النهر والتحكم في مياهه. ولذا اقتضت الضرورة تشييد وإنشاء الجسور لمحاولـــة الـــتحكم في مياه نهر النيل(٤٧)، باعتبار أن الجسر، هو السد الترابي المبنـــي علـــى حافـــة النهر وضفتيه لحفظ مياهه، وفي العصر العثماني، اهتم العثمانـــيون بإنـــشاء الجـــسور على ضفتي خليج الإسكندرية للحفاظ على مياه الخليج، وذلك لتأمين عملية إمداد الإسكندرية بالمياه، وقد انقسمت هذه الجسور إلى نوعين، وهما كالتالي:

الجسور السلطانية:

هـــي الجـــسور التي يعم نفعها على كل الأراضي المصرية(٤٨) وفي العـــصر العثمانـــي، كان على ديوان جمرك الإسكندرية الاهتمام بتشييدها(٤٩) وعلـــيه أيضًا تمويل نفقات صيانتها، كما وقع على عاتق كاشف البحيرة تقديم

---

(٤٦) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري ، المرجع السابق ، ص ٢٢-٢٣.

(٤٧) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٤٨) نفسه، ص ٢٣.

(٤٩) عـــبد الحمـــيد حامـــد سليمان، المواني، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانـــي سلسلة تاريخ المصريين فصل عدد ٨٩ الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٥م ، ص ٣٣٣ – ٣٣٤.

جزء كبير من الدعم المالي الخاص بصيانتها وترميمها(٥٠).

وعلـــى ديـــوان البحيـــرة تقـــديم الأثوار اللازمة(٥١) لترميم الجسور وجـــرافها وتطهيرها، وعلى ملتزم القرية الواقعة على الخليج والمقابلة للجسر الـــسلطاني، حراســـة ودرك الجـــسر لحين قدوم المياه بالخليج(٥٢)، وفي حالة تعـــرض أي جسر من الجسور السلطانية للانهيار أو القطع عن طريق عوامل الطبـــيعة أو البـــشر، فكان على قاضي البحيرة إرسال مندوبين من طرفه(٥٣) للكشف على عليها.

وقـــبل قـــدوم الفيضان كان على خولا الجرافة السلطانية القيام بترميم الجـــسور(٥٤)، والإشـــهاد لـــدى قاضي البحيرة بتمام ذلك، وبعد قدوم الفيضان وامـــتلاء الخليج بالمياه، كان على قاضي الإسكندرية وخولا الجرافة السلطانية التأكد من أن الجسور مسدودة ومتينة وحابسة للمياه العذبة(٥٥).

---

(٥٠) محكمة الإسكندرية، س ٥٠، ص ١٠٩، م٢١٠/بتاريخ ٢٥رمضان ١٠٧٠هـ

(٥١) محكمة الإسكندرية، س ١٠١، ص ١٧٤، م٣٥٣/بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٠٤هـ

(٥٢) محكمة الإسكندرية، س ٧، ص ٣١، م ٥١/ بتاريخ ٩ ربيع أول ١١٠٥هـ.

(٥٣) محكمة الإسكندرية س ٦٤ ص ١٦٤ م٣٠٠/بتاريخ٢٤ جماد الثاني١١٢١ هـ

(٥٤) محكمـــة الإســـكندرية، س ٢ ، ص ١٣١، م ٢٦٦/ بـــتاريخ ٢٤ رمـــضان ١١٠٣هـ.

(٥٥) محكمـــة الإســـكندرية، س ٩٢، ص ٢٩٠ ، م ٥٣٥، بـــتاريخ ٩ جمـــاد ثان ١١٨٤هـ.

محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٥٠٩، م ١٢٣٥، بتاريخ ٢٠ جماد ثان ١٠٥٣هـ.

والجدول(٥٦) التالي يوضح ما تم رصده من الجسور السلطانية الواقعة علــى ضفتي خليج الإسكندرية، كما يتضمن الجدول أسماء القرى المقابلة لتلك الجسور، واسم كل جسر سلطاني، وحدوده.

اسم القرية المقابلة للجسر	اسم الجسر السلطاني	حدود الجسر
منية البراك	جسر المقطع	مــن الــشرق الخليج، الشمال ناحية البراك، من الغرب محلة عبد الرحمن، الجنوب ناحية وسية.
محلة داود	جسر العريان	الــشرق الخليج والغرب وقف سهيل أغا والشمال عزبة العريان.
كفر داود	جسر كفر داود	القبلــي أبــو نــشاية، البحري معصرة الطرانة، الشرقي الخليج، الغربي الجبل.
طربنا	جسر طربنا	من الشرق الخليج وطربنا، الغرب كفر السبابي.
سرنباي	جسر السباخ	الشرقي، شنبارة والخليج، الغربي سرنباي
كوم شبل	جسر السنطة	القبلــي للكــيمان، والبحــري للسباخ، والشرقي والغربي الخليج.
الكريون	الجسر الصلب القديم	القبلي للكريون، البحري للخليج، الغربي لحوض الكنيسة الشرقي للخليج.
محلة حسن	جسر المسرب	القبلي للمسرب، والبحري محلة حسن، والشرقي الطاحونة، الغربي للخليج.
العامرية	جسر فضالة	الشرقي الحاضر، الغربي العامرية والخليج
إدكو	جسر المعدية	بالجزيرة الخضراء تجاه رشيد

جدول (١/١)

الجسور البلدية:

فـــي الواقع لم تكن الجسور السلطانية هي الجسور الوحيدة للتحكم في مــياه النهــر، بــل وجــدت أيضًا الجسور البلدية، فكما كانت أهمية الجسور السلطانية تنصب في الحفاظ على المياه على ضفتي المجرى الرئيسي للخليج، كانت أيضًا أهمية الجسور البلدية تنصب في الحفاظ على كمية المياه المتفرعة مــن الخلــيج إلى القرى والأراضي المجاورة، ويسير إلي ذلك الدكتور قاسم عــبده قاســم فـــي دراســته عــن النيل والمجتمع المصري، بأنه في العصر

(٥٦) مــصدر الجــدول، ديوان الروزنامة، دفاتر ترابيع المساحة، دفتر ترابيع إقليم البحيــرة لــسنة ٩٤٣هـــ، رقم ٤٠، نفسه ، دفاتر الرزق الإحباسية، دفتر رزق البحيــرة إحباســي، رقــم ٥٤١، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجلات محكمة البحيرة الشرعية.

المملوكي كان أهل القرى والنواحي يلتزمون ببنائها وصيانتها؛ وذلك نظرًا لأن نفع كل جسر منها كان يقتصر على ناحية دون أخرى(٥٧). وفي العصر العثماني كان بلا شك تقع على عاتق القرى، صيانتها وترميمها، وكانت الجسور البلدية عادة يتم تشييدها موازية للجسور السلطانية الموجودة على الخليج(٥٨). وكانت أعمال الجرافة المتعلقة بهذه الجسور تقع على عاتق الملتزمين(٥٩).

كما كانت تقع هذه الجسور بين القرى وبعضها للتحكم في حصص المياه المقررة لكل قرية(٦٠)، وكانت جسور كل قرية تتقابل لتنتهي فيما بينها لقنطرة المياه الموصل منها للأراضي الزراعية(٦١).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجسور كثيرة؛ لذا آثرنا التحدث عنها فقط دون حصرها نظرًا لصعوبة القيام بذلك.

ثالثًا: القناطر:

القنطرة هي بناء من الطوب أو الحجر بعين واحدة أو أكثر وتتكون من أساسات بعرض الممر المائي الذي تبنى عليه يطلق عليه اسم الفرش، وعلى الفرش تقام الدعامات التي يطلق عليها اسم البغال والتي تُبنى لإقامة العقود عليها، وكانت العقود ذات أشكال مختلفة يمر من تحتها الماء، كما تحمل سقف القنطرة، وأطلق بعض المؤرخين كلمة القوس على العقد، وكان(٦٢) لبعض القناطر دراري تبنى فوقها، ومنذ القدم دعت الضرورة الملحة للاستفادة من مياه النيل إلى تشييد تلك القناطر، حيث شيدت العديد من

---

(٥٧) قاسم عبده قاسم، النيل، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٥٨) محكمة الإسكندرية، س ٢، ص ٥٠، م ١١.١، بتاريخ ١٤ رجب ١١٠٣هـ.

(٥٩) نفس المادة السابقة.

(٦٠) ديوان الروزنامة، دفاتر ترابيع المساحة، دفتر ترابيع البحيرة لسنة ٩٣٤ هـ رقم ٤٠، ص ٢٦.

(٦١) محكمة الإسكندرية الشرعية، س ٢، ص ٥٠، م ١١/ ١٤ رجب ١١٠٣هـ.

(٦٢) عبد الرحمن عبد التواب، منشأتنا المائية عبر التاريخ، المكتبة الثقافية، عدد ٩٦، القاهرة، ١٩٦٢، ص٩-١٠.

القناطر على خليج الإسكندرية، وهي كالتالي:

أ-قنطرة الرحمانية:

عـرفت هـذه القنطرة باسم القرية الواقعة على طرفها الجنوبي وهي قـرية الرحمانية، وليس لدينا أية معلومات تشير إلى من أنشأها وفي أي تاريخ شـيدت، علـى أيـة حال أنشئت هذه القنطرة في بداية الامتداد الأول للخليج، عندما يتفرع الخليج من النيل شمال الرحمانية بنحو كيلو مترين(٦٣)، وتقع هذه القنطـرة بالتحديد بعد تفرع الخليج من فم الرحمانية ويحدها من الشرق الخليج والغرب عزبة العريان ومن الشمال الرحمانية ومن الجنوب كيمان السباخ(٦٤).

ويوضـح لانكـريه – شـابرول فـي دراستهما الموجزة عن ترعة الإسـكندرية، أن المـنطقة الـواقعة عند الرحمانية، يلاحظ أن انحدار الخليج عندها كبير للغاية، بحيث لا تعاني الترعة بعد ذلك من أي انحدار(٦٥) في بقية مجراها، وأن هذا الانحدار كان نتيجة حتمية لترسيبات الطمي السنوي.

ومـن المؤكد أن هذا السبب هو الدافع الرئيسي لإنشاء هذه القنطرة، حتـى يـتم تـصريف المياه الزائدة عند قدوم الفيضان، في حالة ما إن ازداد الطمـي بقـاع الخليج، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع منسوب المياه وانسيابها على ضفتي الخليج دون الاستفادة منها.

ومـن الملاحـظ أن هـذه القنطـرة وجـدت بجانـبها بعض الآبار البحـرانية(٦٦) والتي أنشأها سهيل أغا ووقفها بكتاب وقفه المؤرخ بالثامن من

---

(٦٣) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٢.

(٦٤) محكمـة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠، بتاريخ ١٧ شعبان ١١١٤هـ. محكمة البحيرة، س ٢، ص ١٣١، م ٢٦٦، بتاريخ ٢٤ رمضان ١١٠٣ هـ. ديوان الروزنامة، دفاتر ترابيع المساحة لإقليم البحيرة لسنة ٩٣٤هـ، رقم ٤٠، ص٢٦.

(٦٥) لانكريه – شابرول، دراسة موجزة عن ترعة الإسكندرية، وصف مصر، جـ ٣، ص ٢٧٠.

(٦٦) الآبـار البحـرانية، هي عبارة عن آبار أقل عمقًا واتساعًا من صهاريج مدينة الإسـكندرية، وسـميت بالبحرانية، نظرًا لوجودها بجانب الخليج، وأحيانًا كان يطلق

شـــهر جمـــاد الآخر سنة ٩٤٤ هـ[٦٧]، كما أكد سهيل أغا في وقفه هذا على تطهيـــر الآبـــار والقنطرة التي يتوصل منها المياه إلى أراضي وقفه، وهي بلا ريـــب، قنطـــرة الـــرحمانية، وكـــان من أكثر القرى التي استفادت منها هي الرحمانية، ومحلة داود، وكفر داود[٦٨].

ب-قنطرة السباع:

أنـــشأ الملـــك الظاهـــر ركـــن الدين بيبرس البندقداري مجموعة من القناطـــر، أطلق عليها قناطر السباع، وكان من بينها قنطرة السباع والتي كان مـــوقعها قـــديمًا، أمـــام مسجد السيدة زينب بالقاهرة[٦٩]، وكان من بينها أيضًا قنطـــرة الـــسباع التـــي شيدت بالقرب من الإسكندرية، والتي نحن الآن بصدد الحديث عنها.

فكمـــا اهـــتم الظاهر بيبرس بنهر النيل وإنشاء القناطر والسدود على ضـــفتيه، اهتم أيضًا بخليج الإسكندرية، ففي عام ٤٦٣ هـــ أمر الظاهر بيبرس بحفـــر خلـــيج الإســـكندرية وتطهيره، كما أمر بإنشاء بعض القناطر والسدود لـــسهولة تـــصريف المـــياه أو لحجزها لحين اكتفاء مدينة الإسكندرية بالمياه، ومنها قنطرة السباع[٧٠] .

التـــي شيدها ونحت عليها رنكه[٧١] -أي صورة الفهد – السبع، ومن ثم عرفت بقناطر السباع[٧٢].

علـــيها صهاريج سلطانية، وقد انتشرت هذه الآبار بإقليم البحيرة، وكانت تملأ بالمياه عن طريق قنطرة البحيرة، بعد اكتفاء الإسكندرية بالمياه.

(٦٧) ديوان الروزنامة دفتر ترابيع المساحة للبحيرة لسنة ٩٣٤هـــ رقم٤٠، ص ٢٧

(٦٨) نفسه، ص ٢٧.

(٦٩) نفسه، ص ٢٧.

(٧٠) عبد التواب عبد الرحمن، منشأتنا المائية، المرجع السابق، ص ٢١.

(٧١) أحمـــد بـــن محمـــد بن محمود بن عبد السلام، الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب المصرية، جغرافيا ٦٦، بتاريخ ٩٣١ هـــ، ص ٣٣

(٧٢) عبد التواب عبد الرحمن، المرجع السابق.ص٢١

التي شيدها ونحت عليها رنكه[٧١] -أي صورة الفهد - السبع، ومن ثم عرفت بقناطر السباع[٧٢].

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذه القنطرة عرفت قديمًا بقنطرة الطنبلي[٧٣]، ومن المؤكد أن اسم القنطرة قد تغير في عهد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون؛ نظرًا لما شاع عنه من كراهيته للنظر إلى أثر أحد الملوك، وغضبه من أن يذكر أحد لغيره شيئًا يعرف به، ومن الواضح أيضًا أنه في العصر العثماني قد عادت التسمية القديمة لهذه القنطرة باسم قناطر السباع[٧٤].

وكانت هذه القنطرة عالية الارتفاع، وكان موقعها خارج مدينة الإسكندرية، وحدها القبلي لخليج الإسكندرية والبحري للطريق السلطاني والشرقي والغربي للأراضي والبساتين الواقعة بجانبها[٧٥]، وكانت هذه القنطرة مخصصة لتصريف المياه إلى الأراضي الزراعية والبساتين المتواجدة على جهاتها الشرقية والغربية، مثل بساتين ابن سنبل والتي أطلق عليها أحيانًا بساتين السنابلة[٧٦] كما كانت أراضي وحوض السيدة وأراضي وقف الحرمين الشريفين من الأراضي التي كانت تنساب إليها المياه من هذه القنطرة[٧٧]

---

(٧١) أحمد بن محمد بن محمود بن عبد السلام، الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط بدار الكتب المصرية، جغرافيا ٦٦، بتاريخ ٩٣١ هـ، ص ٣٣

(٧٢) عبد التواب عبد الرحمن، المرجع السابق.ص٢١

(٧٣) الرنك: هو عبارة عن شارة السلطان أو الأمير، وكان لكل وظيفة شارة معينة، وكان تغير العمل يتبعه استبدال الشارات أو زيادتها، وقد نقلهما المسلمون من الغرب إبان الحروب الصليبية (انظر: عبد الرحمن عبد التواب، المرجع السابق، ص ٢١).

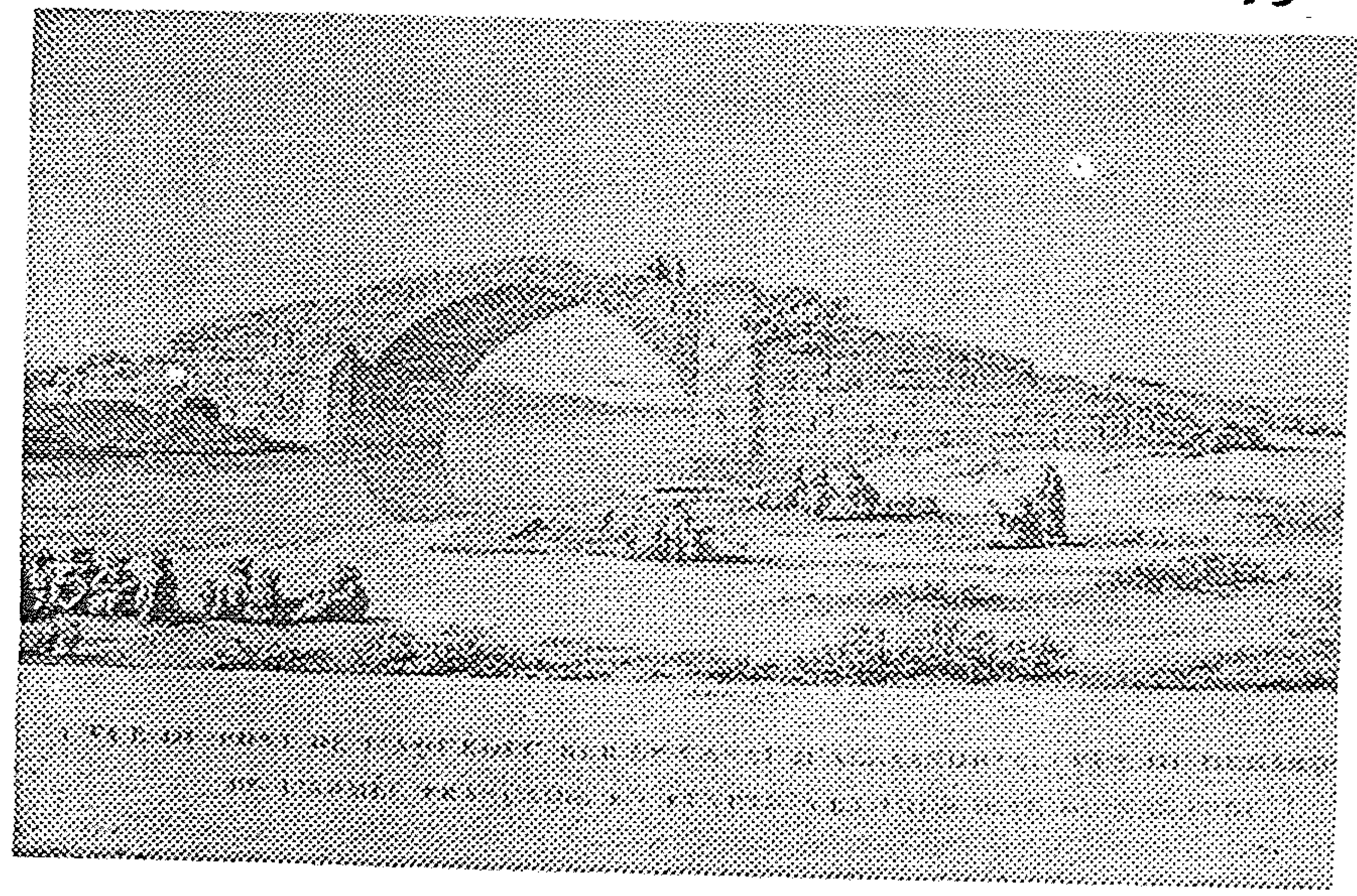
(٧٤) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٠١، م ٨٨٢/بتاريخ ١٩ محرم ١٠١٩هـ

(٧٥) محكمة الإسكندرية، س ١١، ص ٢٩٧، م ١٢٠٥ بتاريخ ٣ محرم ٩٧٩ هـ.

(٧٦) المادة السابقة.

(٧٧) محكمة الإسكندرية، س ٢٤، ص ١٦٨، م ٤٥، بتاريخ ١٩ شعبان ٩٨٤ هـ.

وكان يتم تصريف المياه إلى هذه الأراضي من خلال القنطرة عن طريق ساقية سميت بساقية العمل، وضعت على هذه القنطرة من جهتها الشرقية[٧٨].



شكل رقم (١/١)

قنطرة السباع التى أنشأها الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري على خليج الإسكندرية[*]

ومن الجدير بالذكر أنه كان لهذه القنطرة أهمية عند حفر الخليج كل عام، حيث كانت بمثابة نقطة تحديد لامتداد الخليج وأعمال الحفر، إذ اتخذها القياسون نقطة لنهاية الامتداد الثاني لأعمال الحفر، وكانت المسافة بينها وبين شباك الخليج تبلغ ١٠٠٠ ذراع[٧٩]. وعندما يأتي الفيضان كان على طوائف الحرف المرتبطة بالخليج سد فوهة هذه القنطرة، ولا تفتح إلا بعد وصول المياه لمدينة الإسكندرية وانتهاء الري به .

(٧٨) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٠١، م ٨٨٢، بتاريخ ٩ محرم ١٠١٩هـ.

(*) مصدر الصورة : موسوعة وصف مصر ، مجلد اللوحات والصور .

(٧٩) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ٨٠، م ١٥٠ / بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩هـ

ثم تفتح القنطرة بعد ذلك لري الأراضي والبساتين الموجودة بها[٨٠].

ج-قنطرة السواري:

أنشئت هذه القنطرة في العصر المملوكي في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وفي العصر العثماني سميت هذه القنطرة بقنطرة السواري نسبة إلى عمود السواري الموجود شمال غرب مدينة الإسكندرية، وكانت تقع هذه القنطرة ظاهر ثغر الإسكندرية على الضفة البحرية للخليج، وكان حدها القبلي للخليج والشرقي والغربي لأراضي وقف سيدي عمار[٨١]، وكنت قنطرة السواري تتميز عن باقي القناطر الموجودة على الخليج باتساع فوهتها وعمقها[٨٢]، وذلك لوجودها بعد شباك الخليج تجاه سور مدينة الإسكندرية، وذلك لسهولة انسياب المياه من أسفل سور المدينة.

كما سميت هذه القنطرة أحيانًا بالقنطرة الشرقية حيث وجدت شرقها جزيرة سميت بجزيرة الصاري، وكانت أراضي هذه الجزيرة معدة لزراعة البطيخ[٨٣]، ومن الملاحظ أنه تفرع من هذه القنطرة خليج صغير أطلق عليه خليج الزيات وترعة حنيفة[٨٤]، وكانت في نهايته بركة من المياه العذبة سميت ببركة الوز وكان يجاورها بستان سمي ببستان الظاهرية[٨٥].

ونظرًا لوجود القنطرة على ضفاف الخليج وتفرع خليج الزيات منها، أدى ذلك إلى تركز معظم الأراضي والبساتين بجانبها، فكانت من أشهر

---

(٨٠) محكمة الإسكندرية س ٤٦، ص ١٨٩، م٣٩٣/بتاريخ ٣٠ جماد ثان ١٠٥٠ هـ

(٨١) محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ١١٦، م٤٠٦ بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٨٤ هـ

(٨٢) محكمة الإسكندرية س ٢٩ ص ٣٤٣ م ١٠٠٦/بتاريخ٥ ذي الحجة ١٠٠٠هـ

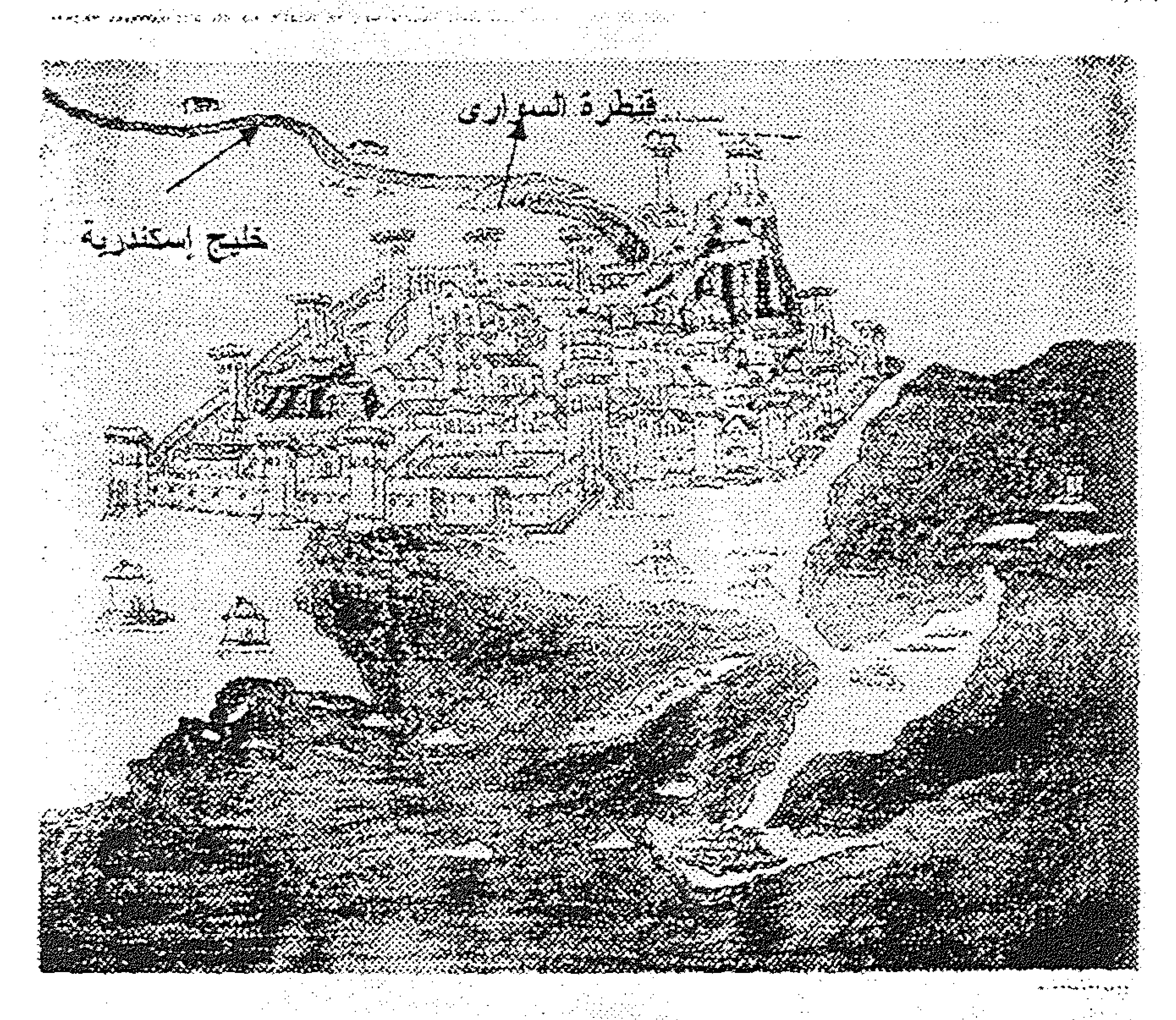
(٨٣) محكمة الإسكندرية، س ٦٤، ص ٩٨، م ٢٧١، بتاريخ أول صفر ١١٠٠ هـ

(٨٤) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٢٤، م ٥٤ بتاريخ ١ ذي الحجة ٩٨٥هـ

محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ١١٦، م ٤٠٦ بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٨٤هـ.

(٨٥) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ٢٠٢-٢٠٣، م ٥٨٢، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٠٠هـ.

البساتين والحدائق التي تروى من خلالها غيط البستان المسمى بجرارة[٨٦]، كما كانت تروى منها أراضي وقف الجامع الأعظم الموجود بمدينة الإسكندرية[٨٧]، ومن الأراضي التي كان يتم ريها من هذه القنطرة أيضًا هي مجموعة الغيطان، التي سميت بغيطان الثغر[٨٨].



شكل رقم (١/٢)

صورة لخليج الإسكندرية عند دخوله أسفل سور المدينة موضحاً به قنطرة السواري[*]

---

(٨٦) محكمة الإسكندرية، س٣، ص ١١٣، م ٣٩٥/بتاريخ ١٠ ذي القعدة ٩٨٤ هـ

(٨٧) محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ١١٦، م ٤٠٦ بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٨٤هـ

(٨٨) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ٦٨ م١٦٨/بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٠٠٠هـ

(*) مصدر الخريطة قاعدة بيانات مشروع الإسكندرية فى العصر العثماني ، سيداج

ثالثاً : السدود :

كان لزامًا على الدول المتعاقبة على حكم مصر أن تفكر في الاهتمام بخليج الإسكدرية، كما كان لزامًا عليها حماية القرى والأراضي الواقعة على ضفتيه من طغيان المياه المالحة على الأراضي الزراعية؛ نظرًا لقرب المسافات بين خليج الإسكندرية والظهير الريفي لمدينة الإسكندرية من شواطئ البحر المتوسط وما يقع على شاطئه من بحيرات مالحة مثل بحيرة مريوط، وبحيرة أبي قير، لذا اهتم المماليك بإنشاء هذه السدود، وبترميمها، وهي كالتالي:

أ- سد أبي قير:

هذا السد عبارة عن جسر حجري يبلغ سمكه من ٦-٧ أقدام، وهو يفصل بحيرة مريوط عن فرع الخليج[٨٩]، وأما بشأن تاريخ إنشاء السد، تنوعت الآراء واختلفت حول معرفة زمن إنشاء هذا السد، ومن قام بإنشائه؟ وأدلوا بدلوهم بشأن ذلك وانقسموا إلى ثلاثة آراء مختلفة، فيرى أنصار الرأي الأول أن هذا السد هو نهاية الفرع الكانوبي القديم الذي كان يمر بناحية بركة غطاس وغرب العكريشة، ثم يلتصق ببحيرة مريوط، بينما نجد تفرعًا آخر يتجه إلى أبي قير وينتهي بسد أبي قير[٩٠]، ويرى أنصار هذا الرأي أن الفرع الكانوبي انطمس ولم يعد له ذكر منذ العصر الإسلامي[٩١] ولكن الدراسة التي قام بها محمود الفلكي التي نشرت في كوبنهاجن عام ١٨٧٧م، تنفي ما ذكره عمر طوسون وتؤكد من خلال الحفريات التي اكتشفها الفلكي بالإسكندرية أن هذا الفرع وسد أبي قير استمرا حتى بدايات القرن ١٩[٩٢].

---

(89) شابرول - لانكرية، دراسة موجزة عن ترعة الإسكندرية، وصف مصر، جـ٣، ص ٢٦٩.

(90) عمر طوسون، المرجع السابق، ص ٦-٧-١٢-١٣.

(91) نفسه، المرجع السابق، ص ١١-١٢.

(92) Mahmoud, El Falaki, Moimoir sur L'amtique d'Alexandrai (Kopenhagen Press, 1877, p. 87.

هذا الفرع وسد أبي قير استمرا حتى بدايات القرن ١٩[٩٢].

بينما يرى أنصار الرأي الثاني أن هذا السد قد تم إنشاؤه مــن قــديم الزمــان بقولهم "وهذا السد من قديم الزمان من السدود المتينة السلطانية وتتفقده الدول على مــر الأيام بالمرمة والعمل"[٩٣].

ويرى أنصار الرأي الثالث من خلال دراستهم عن ترعة الإسـكندرية "أنه على الرغم من أن هذا السد قد بُني حديثًا، إلا أنه قد بنــي بــشكل متــين بعض الشيء"[٩٤]، إذن يرى أنصار هذا الرأي أن هذا السد قد بني حديثًا.

ومن خلال هذه الآراء السالفة الذكر والوثائق المتعلقة بسد أبي قيــر، نتفق مع أنصار الرأي الأول والثاني في قولهم بأن هذا السد قد بني من قــديم الزمان، ويؤكد العرض المقدم من سكان الإســكندرية والبحيــرة، والمتعلــق بانهيار السد وطلب سرعة ترميمه والوارد بمحكمة الإسكندرية، على أن هــذا السد قام ببنائه السلطان قايتباي في العصر المملوكي، مــن المجــرى القــديم بالخليج، حيث نصت الوثيقة بـــ "أنه بمجلس الشرع الشريف ببندر الإسكندرية اجتمع العلماء والحكام والمتكلمين والمشايخ والفقراء وتقدموا بــشكواهم إلــى جمرك الثغر في حضور أهالي الإسكندرية بالميناء الشرقي والغربي بأن هناك ضررًا على المسلمين والمستأمنين الذين يأتون بــسبب الــسد الــذي أنــشأه المرحوم والمغفور له السلطان الأشرف قايتباي الموجود بالجانب الشرقي مــن قلعة أبي قير المتوصل من المجرى القديم لترعة الأشرفية"[٩٥].

إذن من تحليل نص العرض الوارد بمحكمة الإسكندرية باللغة التركية

---

(٩٢) Mahmoud, El Falaki, Moimoir sur L'amtique d'Alexandrai (Kopenhagen Press, ١٨٧٧, p. ٨٧.

(٩٣) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢، جـ٦، ص ٤١٢.

(٩٤) شابرول – لانكريه، وصف مصر، جـ٣، ص ٤١٢.

(٩٥) محكمة الإسكندرية، س ٨٣، ص ١٣٣، م ٢٨٤/ بتاريخ ٣ محرم ١١٥٧ هـ

والذي ترجم إلى اللغة العربية نخرج بنتيجة مفادها أن سد أبي قير قد تم إنشاؤه في العصر المملوكي، وقام بتشييده السلطان الأشرف قايتباي، كما نخرج بنتيجة أخرى مفادها أنه بالفعل استمر هذا الفرع حتى نهاية القرن التاسع عشر كما ذكر الفلكي، ويقع السد في نهاية فرع الخليج ويحده من الشرق قلعة أبي قير، وبحيرة أبي قير، ومن الغرب مقام سيدي جابر.

ب-سد إدكو:

في الحقيقة لا يعتبر سد أبي قير هو السد الوحيد الذي يفصل المياه العذبة بالخليج، عن المياه المالحة كما هو شائع، ولكن عثورنا على إحدى الوثائق المهمة والتي تؤكد وجود سد آخر سُمِّي بسد إدكو، يفصل بين المياه العذبة بالخليج والمياه المالحة ببحيرة إدكو[٩٦]، والجدير بالذكر أن هذا السد كان يطلق عليه أحياناً سد المعدية[٩٧]، وقد أنشأ هذا السد الأشرف قايتباي في العصر المملوكي لنفس السبب الذي أنشأ من أجله سد أبي قير.

ويقع هذا السد على الشاطئ الشرقي لبحيرة أبي قير، حيث يتجه الخليج بعد قرية النشو، ثم يتبع الفرع الكانوبي جانب الترعة الكانوبية تاركاً[٩٨] ناحية كوم مازن على يمينه، ثم يكمل سيره متتبعاً مرتفع الأرض الصغيرة الفاصل بحيرة أبي قير عن بحيرة إدكو، وعند مرور فرع الخليج بناحية كوم الطرفاية يقع سد إدكو، الذي يفصل بين بحيرة إدكو وفرع الخليج، وكان هذا السد موضع اهتمام الإدارة على الدوام[٩٩].

ومن الملاحظ وجود بركة من الماء العذب تقع بجانب هذا السد[١٠٠]، وكانت تنساب إليها المياه عن طريق قناة صغيرة تفرعت من الخليج أطلق

(٩٦) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٨٣، م ١٦٩ بتاريخ ٤ رجب ١٢١٧ هـ.

(٩٧) شابرول – لانكريه، وصف مصر، جـ٣، ص ٢٦٧.

(٩٨) عمر طوسون، المرجع السابق، ص ٧-٨.

(٩٩) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٨٣، م ١٧٠ بتاريخ ٥ رجب ١٢١٧هـ.

(١٠٠) محكمة الإسكندرية، س ٧١، ص ١١٢، م ٢٥٤بتاريخ ١٠ رجب ١١٤٣هـ

عليها قناة المعدية، وكانت تستخدم مياهها في زراعة قطعة من الأرض بجوارها ملك لبيت المال الحشري بثغر رشيد، كما وجدت بجانب السد قرية إدكو وكانت مساحة هذه القرية تبلغ ٨٠٠ فدان .

وقد وقفها الأشرف قايتباي(١٠١) على برج ثغر إسكندرية.

ومما سبق نخرج بنتيجة مفادها أن تفرعات الخليج المتجهة إلى البحر المتوسط، أفرزت نوعًا من الاتجاه نحو تشييد السدود التي كان من شأنها الحفاظ على المياه العذبة بالخليج، كما نخرج بنتيجة أخرى مهمة وهي أن هذه القناطر والسدود شيدت في العصر المملوكي في عهد الأشرف برسباي والأشرف قايتباي، ولنفس السبب الذي أنشأ المماليك من أجله هذه القناطر والسدود، اهتم العثمانيون بالاهتمام بترميم هذه الجسور والقناطر والسدود لضمان وصول المياه لمدينة الإسكندرية، وتوفير المياه اللازمة لري الأراضي الزراعية.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الإدارة العثمانية لهذا الخليج، وإنشاء القناطر والسدود والجسور، للحفاظ على منسوب المياه وزيادته حتى يتسنى لها إمداد الإسكندرية بالمياه، إلا أن هذا الخليج لم يسلم من أزمات الطبيعة وأفعال البشر، التي كانت سببًا في تعطيله، وقلة منسوبه وهذا ما سوف نتناوله في الفصل التالي.

---

(١٠١) ديوان الروزنامة، دفاتر ترابيع المساحة، دفتر رقم ٤٠ لسنة ٩٣٤ هـ لإقليم البحيرة ورشيد وجزيرة خضرا، ص ٣٤.

الفصل الثاني

إمداد الإسكندرية بالمياه بين تفاقم الأزمات واستجابة الإدارة

لقد لعبت جغرافية الخليج وامتداده وأهمية موقعه دورًا مؤثرًا في الأقاليم الواقعة على ضفتيه، وفي مدينة الإسكندرية أيضًا، وقد بذلت الإدارة العثمانية جهدًا مستمرًا، وشيدت علي ضفتيه الجسور والقناطر والسدود التي كان الهدف منها التحكم في منسوب مياهه؛ حتى يفي بالأغراض المرجوة منه، سواء كان ذلك للتجارة، أو الزراعة، أو لإمداد الإسكندرية بالمياه العذبة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد؛ إلا أن هذا الخليج لم يسلم من الأزمات الطبيعية وتعديات البشر، مما أدى إلى وجود عائق كبير في الحفاظ على مياهه عند قدوم الفيضان، وسنتناول في هذا الفصل بشكل محدد طرح إشكالية لتفسير ماهية العلاقة بين هذه الأزمات وكيف لعبت الطبيعة والبشر الدور الرئيسي في إحداثها، وما موقف الإدارة العثمانية منها، وهل استطاعت الإدارة العثمانية التغلب عليها؟ ويتبين لنا من خلال دراستها إن هذه الأزمات تنوعت واختلفت تبعا لأسباب حدوثها وتأثيرها، ما بين أزمات طبيعية وبشرية، وهي علي النحو التالي:

أولا: الأزمات الطبيعية :

يقصد بالأزمات الطبيعية، تلك العوامل التي لم تكن من صنع البشر وإنما هي محصلة ظروف بيئية وطبيعية وتضاريسية[1] ولم تستطع الإدارة العثمانية التحكم فيها أو السيطرة عليها دوما، ولم تكن الإجراءات والاحتياطات التي اتخذتها الإدارة حيال ذلك، سوى وسيلة للتخفيف من حدتها ومعالجة آثارها، التي تنوعت وتعددت في مدى خطورتها وفي حجم تأثيرها، وسوف نعرض هذه الأزمات في الصفحات التالية كلٌ على حدة؛ كما أننا سوف نتعرض لموقف الإدارة من كل مشكلة.

---

(١) محمد بركات البيلي، الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر الإسلامية، نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ٦ .

أ-ارتفاع منسوب الطمي بالخليج :

في الحقيقة لم تكن مشكلة ارتفاع منسوب الطمي من الأزمات المستحدثة على خليج الإسكندرية في العصر العثماني؛ بل إنها ولدت منذ حفر هذا الخليج، ولنقترب قليلا إلى ما قبل العصر العثماني، ففي عام ٨٢٦/١٤٢٣م تعرض خليج الإسكندرية لأعلى ارتفاع في منسوب الطمي منذ بداية السلطنة المملوكية، فلم يجد السلطان الأشرف برسباي مناصًا من حفره؛ وذلك للتخلص من الطمي، الذي امتلأ به قاع الخليج، ومن ثم أصبح الخليج غير نافع، فندب الأشرف برسباي الأمير جرباش الكريمي لجمع رجال يقومون بأعمال الحفر(٢)، ويجمل المقريزي ذلك بقوله: "فلم يستمر ذلك إلا قليلا حتى انطمس أي الخليج بالرمل وتعذر سلوك الخليج بالمراكب"(٣) وفي العصر العثماني تعرض الخليج لارتفاع منسوب الطمي بشكل متكرر كل عام، وخاصة في المنطقة الواقعة عند الرحمانية؛ حيث أصبح انحدار الخليج عندها كبيرًا للغاية، كنتيجة حتمية لترسيبات الطمي السنوي(٤) مع ملاحظة أن الخليج بعد هذه المنطقة لا يعاني إلا من بعض الانحدارات الضئيلة في بقية مجراه.

وكانت مشكلة ارتفاع منسوب الطمي في الخليج تتفاقم وتصل إلى ذروتها بعد قدوم الفيضان، فعندما تأتي المياه محملة بطمي النيل، يكون نتيجة ذلك ارتفاع منسوب القاع بالخليج؛ وبالتالي كان يمثل ذلك خطورة على كمية المياه المتدفقة بالخليج، ومن ثم تؤثر على عملية إمداد مدينة الإسكندرية بالمياه فعلي سبيل المثال، ارتفع منسوب الطمي بالخليج في عام ٩٨٦ هـ بطول ١٢٠٠ ذراع، مما استلزم الأمر صدور بيورلدى من الديوان العالي بالقاهرة

(٢) عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية القديم، المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

(٣) تقي الدين المقريزي، الخطط، جـ١، ص ١٦٩.

(٤) لانكرية – شابرول، دراسة موجزة عن خليج الإسكندرية، وصف مصر، جـ ٣، ص ٢٧٠.

بالتنبيه بخطورة هذه الظاهرة على مياه الخليج[٥].

ومن الواضح أن الآثار الناجمة عن مشكلة ارتفاع منسوب الطمي بالخليج؛ لم تكن بالأمر الهين، إذ لم يترتب على ارتفاع منسوب الطمي بالخليج، نقصان المياه فحسب؛ بل ترتب على ذلك أيضًا ظهور بعض البرك الممتلئة بالمياه العذبة؛ نتيجة انسياب المياه علي ضفتي الخليج[٦]، مما شكل خطرًا داهمًا على كمية المياه، بل أدى ذلك أيضًا إلى ركود تلك المياه وازدياد بعض الأملاح بها؛ مما أثر ذلك على أراضي البساتين الموجودة على ضفاف الخليج[٧].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: ما هو موقف الإدارة من معالجة مشكلة ارتفاع منسوب الطمي بالخليج، ومدى استحكام إدارتها لتلك الأزمة، هل تركتها تتفاقم؟ أم أن هناك إجراءات اتخذتها للسيطرة عليها.

في واقع الأمر أن الإدارة العثمانية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء تلك الأزمة الخطيرة، والتي يترتب على آثارها نتائج قد تكون أكثر سلبية، على مدينة الإسكندرية، باعتبار أن الخليج أصبح كالحبل السري الذي يغذيها بالمياه، ليس للشرب فقط بل لري البساتين والحدائق الموجودة بالمدينة، كما كانت أهمية مياه الخليج لري أراضى إقليم البحيرة من الدوافع المهمة التي أدت بالإدارة إلى الاهتمام بمحاولة التحكم في إدارة تلك الأزمة؛ باتخاذها بعض الإجراءات ؛ والتي كان من شأنها الاهتمام بحفر الخليج والتي نعرضها كالتالي:

أولها: اهتمت الإدارة العثمانية بإنشاء القناطر الموجودة علي ضفتي الخليج وترميمها، وكانت دوافعها في ذلك ترمي إلى الاستفادة بالمياه الزائدة فوق ضفاف الخليج وتصريفها عن طريق تلك القناطر، فكما أسلفنا بالذكر أنه

---

(٥) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٧٠٣، م ٩٣٨، بتاريخ ١١ محرم ٩٨٦هـ.

(٦) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ١٣٠، م ٩١٣، بتاريخ ٢٧ ربيع ثان ٩٩١هـ

(٧) محكمة الإسكندرية، س ٧١، ص ١٣٢، م ٢٥٤/بتاريخ ١٠ رجب ١١٤٣هـ

- على ما يبدو - كان من دوافع إنشاء قنطرة الرحمانية ارتفاع منسوب الطمي عند الرحمانية، مما أدى ذلك إلى إنشاء بعض الآبار البحاري بجانب القنطرة للاستنادة من المياه التي انسابت علي ضفاف الخليج، وتخزينها[٨].

ويبدو لنا أن قنطرة السباع الواقعة قرب الإسكندرية لم تكن أقل شأنًا من قنطرة الرحمانية؛ نظرًا لوقوعها قبل شباك الخليج مباشرة، واعتبارها إحدى نقاط تحديد أعمال الحفر بالخليج[٩] هذا من ناحية؛ ولأهميتها في تركز الكثير من البساتين والحدائق على جانبها دافعًا آخر للاهتمام بها من ناحية أخرى[١٠].

ولا شك أن الإدارة قد ركزت أيضًا على الاهتمام بنهاية الامتداد الثالث للخليج، الواقع بعد شباك الخليج، حيث اهتمت أيضًا بترميم قنطرة السواري الواقعة قبل سور الإسكندرية مباشرة، حتى يتسنى لها التحكم في توازن منسوب المياه المتدفقة للمدينة من أسفل السور[١١].

ثانيها: اتخذت الإدارة بعض الإجراءات التي كان من شأنها القيام بأعمال الحفر الدوري كل عام قبل حلول الفيضان، وذلك بتوجيه الأوامر للكشاف والملتزمين ومشايخ العربان بسرعة القيام بالتزام حفر الخليج. فعلى سبيل المثال أصدرت الإدارة العثمانية أمرًا من الديوان العالي بالقاهرة للأمير عمر أمير عربان البحيرة بالتنبيه بأهمية خليج الإسكندرية؛ وعليه التوجه إلى الخليج بعد تحضير الفلاحين اللازمين لأعمال الحفر، وفي الوقت نفسه أرسل الأمر إلى الشهابي أحمد بن دراز من عربان البحيرة بالتوجه بنفسه ومن معه

---

(٨) ديوان الروزنامة، دفاتر ترابيع المساحة، دفتر ترابيع المساحة لإقليم البحيرة لسنة ٩٣٤هـ، رقم ٤٠، ص٢٦.

(٩) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ٥٠، م ١٥٠/ رتايخ ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩هـ.

(١٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٠١، م ٨٨٢/بتاريخ ١٠ محرم ١٠١٩هـ نفسه ، ص ١١، ص ٢٩٧، م ١٢٠٥، ٣ محرم ٩٧٩هـ.

(١١) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٢٤، م ٥٤، بتاريخ ١ ذي الحجة ٩٨٥هـ.

من القياسة والمساحين للقيام بأعمال القياس اللازمة في المواضع التي ارتفع بها منسوب الطمي، وإذا لم يقوموا بما أُمروا به؛ أو ظهر خلل فيما قاموا به، تقرر عقابهم وإخراجهم من إقليم البحيرة(١٢) كما أنه لم يقتصر توجيه الأوامر بسرعة حفر الخليج وإزالة ما به طمي إلى هؤلاء فقط، بل وجهت أيضًا إلى كاشف البحيرة ومن معه من أهل الخبرة للإشراف على أعمال تطهير الخليج من رواسبه الطميية(١٣)

ومن الملاحظ أن توجيه الأوامر بتطهير الخليج من رواسب الطمي الموجودة به كانت تتم بشكل محدد، فلكل من يلتزم بتطهير الخليج مسافة محدد، كما تعهد الأمير محمد الجويلي أمير عربان البحيرة، بالالتزام بتطهير الخليج وحفره في المسافة الممتدة بطول الخليج من قنطرة السباع قرب الإسكندرية مقبلا حتى الكريون.(١٤)

وفي هذا الإطار نلاحظ الحرص الشديد من قبل الإدارة العثمانية على تكاتف الجهود من أجل السيطرة على إدارة هذه الأزمة؛ ومن ثم تضافرت جهود الإدارة المحلية بإقليم البحيرة والإسكندرية للاهتمام بتطهير الخليج، وإصلاح السواقي الموجودة على ضفافه والمركبة على قناطره(١٥)، كما كان يقع على عاتق حاكم إقليم البحيرة توفير القسط الأكبر من نفقات إزالة طمي الخليج، وإحضار الأثوار اللاذمة لتلك الأعمال(١٦) ، وكانت أعمال تطهير الخليج وإزالة منسوب الطمي المرتفع منه تبدأ في أوائل يوليو وتستمر ٣٦ يومًا(١٧).

---

(١٢) محكمة الإسكندرية، س ٨٣، ص ٢٧٤، م ٦٨٨/ بتاريخ ٨ محرم ٩٦٩هـ.

(١٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٦، ص ١٨٩، م ٣٩٣ / بتاريخ ٣٠ جماد ثان ١٠٥٠هـ.

(١٤) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ٥٠، م ١٥٠/ بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩هـ

(١٥) محكمة الإسكندرية، س ٥٠، م ٢١٠، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٠٧٠هـ.

(١٦) محكمة الإسكندرية، س ١٠١، ص ١٧٤، م ٣٥٣.

عبد الحميد سليمان، المواني، المرجع السابق، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(١٧) محكمة الإسكندرية س ٤٨ ص ٣٦٣، م ٩١٣،بتاريخ ١٥ ربيع ثان١٠٥٠هـ

ب-المياه المالحة وأنهيار سد أبي قير "تفاقم آخر للأزمة"

كان بلا شك من المعضلات والأزمات التي اعترضت إمداد الإسكندرية بالمياه، كما أثرت أيضًا على أراضي إقليم البحيرة - على حد سواء - هي تعرض سد أبي قير بشكل متكرر للتآكل والانهيار، بسبب تلاطم أمواج المياه المالحة الموجودة ببحيرة أبي قير بجسم السد الفاصل بينها وبين فرع الخليج، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب؛ من أهمها اتجاه الفرع الكانوبي وامتداده إلى ستة كيلومترات في خليج أبي قير، ثم اقترابه من جزيرة أبي قير بحري المصب، على مسافة ٧/٦ أمتار تحت سطح الماء؛ بما لا يزيد عمق هذا الماء نفسه فوق الرأسين أي الخليج والبحيرة على ثلاثة أمتار أو أربعة[١٨].

ويرى شابرول - لانكريه أن سير مياه الفرع الكانوبي على مسافة كيلو متر من بحيرة أبي قير قبل أن يتعداها، أدى إلى التهديد الدائم للسد والجسور والقناطر المجاورة له والتي يبلغ طولها أكثر من سبعة أمتار، حيث تغطيها رمال متحركة، ويبدو - من وجهة نظرهما - أن هذا ليس السبب فحسب، بل إن اقتراب الخليج من البحيرة من طرفها الغربي أدى إلى حدوث نوع من الاصطدام والالتطام بنهاية فرع الخليج، الذي لا يفصله عن البحيرة سوى جسر حجري يبلغ سمكه من ٧ إلى ٨ أمتار، وذالك الجسر هو سد أبي قير الذي نحن بصدد الحديث عنه، مع ملاحظة وجود حائط سميك آخر يبتعد عن الأول بخمسين متر[١٩]، كل هذا أدى في النهاية إلى تلاطم أمواج المياه المالحة بالبحيرة بسد أبي قير، مما جعل السد معرض دائمًا للانهيار.

ونظرًا للأسباب السابقة الذكر، فلا ريب أن هذا السد أصبح عائقًا خطيرًا على مياه الخليج، بسبب تآكله المستمر وتعرضه للانهيار، وتمدنا وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية ببعض الحالات التي تعرض لها السد

(١٨) عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية القديم، المرجع السابق، ص ٧ - ٨.

(١٩) شابرول - لانكريه، وصف مصر، جـ٦، ص ٢٥٩- ٢٦٠.

للانهيار، والتي نتناولها كالتالي:

- في شهر ذي الحجة عام ١١١٣هـ:

تعرض سد أبي قير للتآكل والانهيار بسبب تلاطم أمواج بحيرة أبي قير بجسم السد؛ مما دفع بالغدارة العثمانية إلى إرسال الأمير إبراهيم أغا من الديوان العالي، ليتولى بدوره مسئولية بناء السد، وعليه القيام بانتداب طائفة البنائين، للإسراع في بناء الجزء المنهار من السد؛ حتى لا ينهار السد بأكمله. ويبدو أن جسم السد الذي يبلغ سمكه سبعة أمتار كان يحتاج كمية كبيرة من الأحجار، فعلى الرغم من إحضار طائفة الحمارين للحجارة مرتين يوميًا، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لبناء وترميم السد، ومن ثم كان على الأمير إبراهيم أغا إيجاد أحد الحلول السريعة، حتى يتم ترميم السد، فلم يجد أمامه سوى أحجار وكالة قديمة خربة، وكانت هذه الوكالة وقف الزاوية التكريتية بمدينة الإسكندرية (٢٠).

فعلى الرغم من عدم جواز الفقهاء ببيع محتويات الوقف بيد أن الضرورة اقتضت أن يستخير قاضي الإسكندرية إليه ويبيع الأحجار، وتم شراء أحجار الوكالة ثم تم ترميم السد، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهمية مياه الخليج لسكان مدينة الإسكندرية.

- في شهر محرم ١١٥٧ هـ.

تعرض سد أبي قير عام ١١٥٧هج لأكبر أزمة طبيعية منذ إنشائه، فقد أدى تلاطم أموج بحيرة أبي قير بجسم السد إلى انهياره، وكان انهيار السد في هذه المرة من ناحية مقام سيدي جابر؛ مما استدعى ذلك اجتماع العلماء والحكام والمشايخ والفقراء من سكان الإسكندرية وإقليم البحرية وتقديم الشكوى لدى ديوان جمرك الإسكندرية، لاتخاذ اللازم وسرعة بناء السد، نظرًا لما ترتب عليه من نتائج سلبية، أثرت على مياه الخليج، باختلاط المياه المالحة

---

(٢٠) محكمة الإسكندرية، س ٦٠، ص ٢٣، م ٥٨/ بتاريخ أواخر ذي الحجة ١١١٣هـ.

بالمياه العذبة(٢١).

ومما يجدر الإشارة إليه أن انهيار السد في هذه المرة لم يقتصر تأثيره فقط على إمداد الإسكندرية بالمياه، بل أثر أيضًا على ري الأراضي الزراعية في القرى الواقعة في المنطقة المحيطة، والمجاورة للسد، وهي قرى النشو وكفر سليم والعكريشة، وبركة غطاس، وطالب الأهالي بسرعة إصدار مرسوم لترميم السد؛ حتى لا يؤثر ذلك على المال الميري ومن ثم يؤدي إلى خراب إقليم البحيرة، الذي يدفع بفلاحي البحيرة إلى الهجرة وترك أراضيهم.

ويبدو أن كل هذه الأسباب قد تضافرت معًا، مما دفع بملتزم ديوان جمرك إسكندرية بأن يرسل بيورلدى للديوان العالي بسرعة بناء السد.

ثالثها في عام ١٢٠٢ هـ:

تعرض سد أبي قير للانهيار مرة أخرى في عام ١٢٠٢هـ بسبب المؤثرات المناخية والتضاريسية، المتمثلة في اقتراب المياه المالحة من المياه العذبة، ويشير الجبرتي في معرض حديثه بصدد هذا السد في حوادث سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م فيقول: "وهذا السد من قديم الزمان من السدود العظام المتينة السلطانية وتتفقده الدول على مر الأيام بالمرمة والعمارة إذا حصل أدنى خلل. فلما اختلت الأحوال وأهملت غالب الأمور وأسباب العمارات انشرم منه شرم فسالت المياه المالحة على الأراضي والقرى التي بين رشيد والإسكندرية وذلك من نحو ستة عشر عامًا"(٢٢).

ويتضح لنا من رواية الجبرتي بأن إهمال السد كان نتيجة للفوضى التي سادت البلاد في هذه الفترة، بسبب اختلاط المياه المالحة مع المياه العذبة، وكالعادة كانت أضرار السد تؤثر على القرى والأراضي الواقعة بين رشيد الإسكندرية

---

(٢١) محكمة الإسكندرية، س ٨٣، ص ١٣٣، م ٢٨٤ / بتاريخ ٣٠ محرم ١١٥٧هـ.

(٢٢) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣، جـ ٦، ص ٤١٢.

ثانيا : المشكلات البشرية وإمداد الإسكندرية بالمياه:

في حقيقة الأمر، لم تكن المشكلات والأزمات الطبيعية هي العائق الوحيد لإمداد الإسكندرية بالمياه، بل كانت هناك معوقات بشرية، كانت من صنع البشر أنفسهم، لم يقتصر تأثيرها فقط على مياه الإسكندرية بل كان من آثارها أيضًا حدوث بعض الصراعات بين الفلاحين والملتزمين الواقعة قراهم على ضفاف الخليج، وقد نتساءل عن الأسباب المفتعلة لحدوث هذه المشكلات؟ وعن مدى التوفيق الذي أصابته الإدارة العثمانية في محاولاتها المتعددة للتحكم أو الحد من حدوث هذه المشكلات؟ وهل استطاعت الإدارة السيطرة عليها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات يجب أولاً أن نوضح المعوقات البشرية التي أعاقت إمداد الإسكندرية بالمياه، والتي تمثلت في إحداث تعديات في الجسور والسدود والقناطر الموجودة على طول امتداد الخليج، أثناء مرور المياه بين ضفتيه، فمن الثابت أنه كل عام وقبل قدوم الفيضان، تتضافر كل الجهود من جانب رجال الإدارة بالبحيرة والإسكندرية، من أجل تأمين المياه، بالإشراف على كل السدود والجسور والتأكد من صيانتها قبل وصول المياه، وتمدنا وثائق الاحتفال بوفاء النيل بمؤشرات ودلالات توضح ذلك فنصت على "فسدت الترع وحفظ الماء الداخل عليها وأتقنت الجسور والخلجان الوارد النيل إليها حتى ملأ الخليج الناصري بالمياه العذب"(٢٣).

إذن يتضح من هذا النص الوارد بالوثائق أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتأمين وصول المياه إلى الإسكندرية؛ إلا أنها لم تخلو من بعض التجاوزات من جانب الفلاحين والملتزمين، من خلال محاولاتهم المستمرة لقطع السدود والقنوات الموصلة لأراضي وقرى التزامهم أثناء مرور المياه بالخليج، وتسجل وثائق محكمة الإسكندرية والبحيرة بعض

---

(٢٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٦، ص ١٨٥، م ٣٩٣/ ٣٠ جماد ثان ١٠٥٠ هـ.
نفسه ، س ٩٢، ص ٣٩٠، م ٥٣٥ / ٩ جماد ثان ١١٨٤ هـ.

الدعاوى المتعلقة بهذه التجاوزات وهي:

كانت معظم محاولات قطع الجسور والقنوات، تأتي من قبل الفلاحين الواقعة قراهم على الشاطئ الأيمن للخليج. فعند قدوم الفيضان يضطر الفلاحون إلى قطع الجسور لإغراق أراضيهم بالمياه؛ نظرًا لعلو الأراضي الموجودة على الضفة اليمنى للخليج، ويفسر شابرول - ولانكريه ذلك بأن فلاحي القرى الواقعة على الضفة اليمنى كانوا مضطرين لذلك؛ نظرًا لأن الفيضانات الكبرى لا تسمح إلا بري جزء من الأراضي، بينما الفيضانات الصغيرة لا تسمح بذلك، الأمر الذي دفع بالفلاحين إلى هجرة قراهم(٢٤).

وتؤكد الدعوى المنظورة بمحكمة الإسكندرية على ما ذهب إليه شابرول - ولانكريه، ففي سنة ١١٠٢هـ قدمت شكوى من ملتزم ناحية شنبارة بالبحيرة بسبب قطع أهالي قرية سرنباي للجسر السلطاني، الواقعة أراضيهم على الطرف الأيمن للخليج، مما أدى إلى إغراق أراضي ناحية شنبارة، وفي مثل هذه الحالة كان لا بد من وضع ضوابط للتحكم في متانة الجسور الواقعة بين القريتين، ليلتزم بها طرفا الدعوى معًا(٢٥)؛ فعلى كل ملتزم الحفاظ على تجديد الجسر المتصل بأراضي قريته ليتقابل الجسرين في النهاية إلى القنطرة المتوصلة لأراضيهم، ومن ثم تقاس أطوال الجسرين، للحد من حدوث هذه الظاهرة.

وينبهنا شابرول - ولانكريه بتكرار حدوث هذه الظاهرة بقولهما "لكي يقطعوا - أي الفلاحين - جسور الخليج حتى يصرفوا إليها المياه على وجه السرعة فنجد هؤلاء مضطرين لتصريف المياه بالأراضي المجاورة والضفة الأخرى من الخليج"(٢٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدعاوى المتعلقة بقطع الجسور والقنوات

---

(٢٤) شابرول - لانكريه، وصف مصر، جـ ٦، ص ٢٦٢.

(٢٥) محكمة الإسكندرية، س ٢، ص ٥٠، م ١١١، بتاريخ ١٤ رجب ١١٠٣هـ.

(٢٦) شابرول - لانكريه ، وصف مصر جـ ٦ ، ص ٢٦٢.

لم تقتصر على الري فقط، بل إن هناك حالات تعدي على الجسور، وهذا ما اضطر إليه أهالي ناحية السبابي المعروفة بكفر حكيم من حدوث قطوعات بالجسر السلطاني الموجود بناحية طربنا بالبحيرة، وذلك لري أراضيهم المرتفعة بالجهة اليمنى للخليج وذلك عن طريق حمل المياه على ظهور الجمال(٢٧).

ونظرًا لأن حراسة الجسر ودركه وجرافته كانت على ملتزم ناحية طربنا، أرسل القاضي الشرعي للكشف على ذلك ومنع هذه التجاوزات مرة أخرى.

ويبدو أن هذه التجاوزات لم تقتصر على الملتزمين والفلاحين فقط، بل صدرت من رجال الإدارة أنفسهم، فيفسر لنا الادعاء الصادر من قايم مقام البحيرة إلى قاضي الإسكندرية بأن ملتزم ناحية العكريشة وكفر سليم والنشو أطلق المياه على بلاده(٢٨)، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تعطيل إمداد الإسكندرية بالمياه، وبعد وقوع الكشف من خولا الجرافة السلطانية بأن أراضي هذه القرى ليس بها ماء، ولكن أراضي الكشوفية تم ريها ريًا تامًا. وذلك يؤيد أن التعدي لم يكن من الفلاحين والملتزمين فقط بل من الكشاف أيضًا.

وبعد أن عرضنا لبعض القضايا المتعلقة بتجاوزات الفلاحين والملتزمين، نحاول الإجابة على فرضية موقف الإدارة إزاء تلك التجاوزات – أو بمعنى آخر – هل كانت استجابة الإدارة سريعة أم بطيئة؟

في واقع الأمر أن الإدارة العثمانية لم تتهاون في التصدي لهذه التجاوزات، بل اتخذت بعض الإجراءات التي كان من شأنها الحد من هذه التجاوزات والتعديات المفتعلة لقطع الجسور والقنوات؛ حتى يتسنى لها تأمين وصول المياه لمدينة الإسكندرية، وتتمثل الإجراءات التي اتخذتها حيال ذلك فيما يلي:

---

(٢٧) محكمة الإسكندرية، س ٧، ص ٣١، م ٥١ / بتاريخ ٩ ربيع أول ١١٠٥هـ.

(٢٨) محكمة الإسكندرية، س ٦٤، ص ١٦٤، م ٣٠٠ / بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١١٢١هـ.

- تأمين ضفاف الخليج:

من الثابت أن خليج الإسكندرية قد جذب على ضفافه وإلى جواره بعض القبائل العربية التي استقرت على أطراف إقليم البحيرة، منذ العصر الإسلامي، كما استقرت أيضًا بعض قبائل البربر؛ نظرًا لوفرة المياه التي يحملها الخليج(٢٩)، لذا أصدرت الإدارة العثمانية الأوامر إلى مشايخ وأمراء العربان بالبحيرة، للقيام بحراسة درك ضفاف الخليج، ففي الحادي والعشرين من شهر جمادى الثاني عام ٩٧٣هـ صدر الأمر إلى مشايخ قبيلة نفيل بحفظ ضفاف الخليج، وكانت حدود دركهم تشمل ظاهر الثغر والسور، وأن يستعينوا بمن يروه مناسبًا لهذا العمل من الخفر السنانية، وعليهم الإشهاد بذلك، ويكون عملهم هذا تحت إشراف الأمير عمر شيخ مشايخ العربان بالبحيرة(٣٠).

ومن الجدير بالذكر أن حالات تعدي العربان على قطع جسور الخليج وقنواته لم تتوقف ووصلت إلى ذروتها، ففي نهاية القرن ١٨هـ في إبان الحملة الفرنسية توقفت الملاحة بالخليج؛ نظرًا لانخفاض المياه به مع تكرار محاولات عربان البحيرة منع وصول المياه إلى الإسكندرية؛ مما أدى إلى صدور فرمان من علي باشا والي مصر إلى مشايخ العربان بالبحيرة وإلى أهالي دمنهور، بتعيين شيخ عربان أولاد علي بالقيام بحراسة وغفارة السكك والطرق وضفاف الخليج، على أن يكون حدود دركه وحراسته من ثغر الإسكندرية إلى دمنهور .

وفي تحليلنا لهذا الفرمان يتضح حرص الإدارة على أهمية الدرك لهذا الامتداد؛ نظرًا للحالات المتكررة من قطع الطرق والجسور والقناطر

---

(٢٩) محمد محمود الحناوي، خليج الإسكندرية ودوره إبان عهد الحملة الفرنسية، ص ٨.

(٣٠) محكمة الإسكندرية الشرعية، س ٨، ص ٢٠١، م ٥٩٢/ بتاريخ ٢١ جماد ثان ٩٩٣.

على طول ضفاف الخليج[٣١].

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن الإدارة حاولت الحد من تجاوزات الفلاحين والملتزمين على الجسور والقنوات، فبعد القيام بأعمال حفر الخليج وسد القنوات والجسور يتم الإشهاد أمام الحاكم الشرعي بالبحيرة من قبل حاكم ولاية البحيرة، ثم يصدر الأمر بتوجيه الأمر إلى كل قرية تقع أراضيها على ضفاف الخليج، بعد تأكد خولا الجرافة السلطانية من متانة الجسور والقنوات والتأكيد على أنها حابسة للمياه. ثم تسلم لكل قرية حصة دركها، والجدول التالي يوضح توزيع حصص الدرك، على كل قرية.

القرى المنوط بها الدرك	حدود الدرك		مساحة الدرك بالقصبة
	الشرقي	الغربي	
بسنتويه	الخليج	قنطرة الرحمانية	٤٠٠
العطف	قنطرة الأشرفية	مقطع أراضي محلة داود	٦٠٠
سرنبوية	رزقة بأراضي محلة داود	مقبرة بني موسى	٦٠٠
سنبادة	مقام بمقبرة بني موسى	أكوام السباخ	٣٠٠
الشيخ	أكوام السباخ	جسر بلدي شرق كوم سيدي إسكندر	٤٨٠
منية عطية	الجسر البلدي ومقام سيدي إسكندر	مقطع أبي طيارة بالخليج	٧٠٠
الناصرية	كوديه خرى بين درك منية عطية	أراضي أبي تراب	١٠٠٠

جدول (٢/١)

ومن الجدول[٣٢] السابق نستطيع أن نخلص بملاحظتين:

(٣١) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٤١، م ١٢٩ / بتاريخ ٢٣ ربيع أو ١٢١٨هـ.

أولهما: لكل قرية امتداد محدد على الخليج للقيام بالدرك والحراسة.

وثانيهما: نلاحظ أن كل قرى الدرك تقع على الجهة اليمنى من الخليج، وهي التي تتميز بارتفاعها وانتشار أكوام السباخ عليها.

ومما يجدر الإشارة إليه أن عملية استلام حدود درك كل قرية يسبقها الإشهاد من قبل جانب أرباب الأدراك للأمير قايم مقام الأدراك، وتتضمن شهادتهم بأن حدود دركهم مجروفة جرفًا حصينًا متقنًا حابسًا ومانعًا لمياه النيل(٣٣)، زمن جريان المياه للإسكندرية.

ومن الملاحظ أن عملية حفظ ودرك خليج الإسكندرية لم تقع على عاتق أرباب الأدراك فحسب، بل كان على كاشف وحاكم البحيرة التأكد بنفسه من تمام عملية تأمين المياه الجارية في الخليج، وذلك عن طريق إشرافه على الترع والجسور والقنوات والتأكد أنها غير مقطوعة(٣٤).

ثالثهما: وجهت الإدارة من خلال الديوان العالي بالقاهرة إلى الملتزمين الواقعة أراضيهم على ضفاف الخليج بالالتزام بحراسة ودرك الجسور السلطانية الواقعة على امتداد قراهم، كما كان على كل ملتزم إقامة جسر آخر مقابل للجسر السلطاني، ليتوصل منه المياه إلى أراضيه دون الإضرار بالجسر السلطاني(٣٥).

ولم يقتصر التزام بعض الملتزمين على حراسة الجسور السلطانية المقابلة لقرى التزاماتهم، بل كان عليهم أيضًا منع أية حالات تعدي من فلاحي

---

(٣٢) مصدر الجدول: محكمة البحيرة، س ٢، ص ١٣١، م ٢٦٦ / بتاريخ ٢٤ رمضان ١١٠٣هـ.

(٣٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٦، ص ٨٩، م ٣٩٢ / بتاريخ ٣٠ جماد ثان ١٠٥٠هـ.

(٣٤) محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ٧٨، م ٣٦٤/ بتاريخ ١٠ رجب ١٠٨٦ هـ

(٣٥) محكمة الإسكندرية، س ٢٦، ص ٥٠، م١١١ / بتاريخ ١١ رجب ١١٠٣هـ.

القرى الأخرى المجاورة للجسر السلطاني[٣٦].

الإنجليز وقطع سد أبي قير:

سبق وأن لاحظنا أن سد أبي قير قد تعرض لانهيارات متكررة بفعل عوامل الطبيعة – كما أسلفنا – ومع ذلك لم يسلم هذا السد من تعدي البشر عليه، ففي أثناء الصراع الفرنسي الإنجليزي بعد قدوم الحملة الفرنسية على مصر، تعرض سد أبي قير للضرب من قبل الإنجليز مرتين متواليتين، حيث ضُرب في عام ١٨٠٠م، ويشير الجبرتي في معرض حديثه عن سد أبي قير بقوله: "وأخبر المخبرون أن الإنجليز أطلقوا حبوس المياه المالحة حتى أغرقت طرق الإسكندرية وصارت جميعها لجة ماء"[٣٧]، إذن يفسر لنا ما ذكره الجبرتي، أن هذا السد قد تعرض للانهيار، ولكن من المؤكد أن انهيار السد في هذه المرة لم يكن بالأمر الخطير، مقارنة بانهياره في المرة الثانية.

ويبدو أن الإنجليز في هذه المرة أدركوا أهمية قطع سد أبي قير، لعزل مدينة الإسكندرية عن طريق تعطل الشريان الملاحي الوحيد الذي يربط مدينة الإسكندرية بباقي الدلتا، إذ أقدم الجنرال الإنجليزي هنشون على قطع السد في أبريل ١٨٠١م بعد هزيمة الجنرال الفرنسي مينو في موقعة كانوب، ويفسر محمد الحناوي ذلك بأن عثور الإنجليز على أوراق الجنرال الفرنسي رواز Roix، الذي قتل في معركة كانوب والتي احتوت على رسالة تضمنت مخاوفه من المخاطر التي قد يتعرض لها الفرنسيون إذا ما قطع الإنجليز سد أبي قير[٣٨].

ومن ثم تم تنفيذ الخطة وقطع سد أبي قير بفعل القوات الإنجليزية، وكانت نتيجة ذلك، أن مياه بحيرة أبي قير قد طغت على أراضي مريوط، والبحيرة، فغمرتها بالمياه، وخربت عددًا كبيرًا من القرى، بلغ عددها ثلاثين

---

(٣٦) محكمة الإسكندرية، س ٧، ص ٣١، م ٥١/ بتاريخ ٩ ربيع أول ١١٠٥هـ.

(٣٧) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، جـ٥، ص ٢٥٠.

(٣٨) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٣٣ – ٣٤.

قرية، أحصاها المهندس جراتيان لوبير أحد مهندسي الحملة الفرنسية[٣٩].

ويؤكد الجبرتي ذلك بقوله: "إن الإنجليز بعد قدومهم وخروجهم إلى السد ومحاربتهم المرات السابقة أطلقوا الحبوس من المياه السائلة من البحر المالح على الجسر المقطوع حتى سالت المياه وعمت الأراضي المحيطة بالإسكندرية وأغرقت أطيانًا كثيرة وبلادًا ومزارع"[٤٠].

ومما يجدر الإشارة إليه أن بعد جلاء الفرنسيين عن مصر واستقرار الأمر للعثمانيين حضر صالح أفندي من قبل الدولة العثمانية لبناء هذا السد[٤١]، وهذا يوضح مدى أهمية بناء هذا السد لتأمين مياه الخليج.

وحسبما جاء بإحدى وثائق محكمة الإسكندرية التي يعود تاريخها إلى التاريخ نفسه الذي يتحدث عنه الجبرتي وهو ١٧ ربيع ثان ١٢١٨هـ، والتي تضمنت إرسال على باشا والي مصر آنذاك، محمد صالح أفندي، ومعه الشيخ محمد حسن الميقاتي والحاج محمد أوضاباشي ، من أجل ترميم السد، وتمدنا الوثيقة بما تم تحصيله من سكان الإسكندرية على طريق السلفة لبناء، السد وقد بلغ ما تم تحصيله من المسلمين والنصارى ٤٠٠٠١ قرش تركي، ما يساوي ٨٠ كيس من الفضة [٤٢].

ومما سبق يتضح لنا مدى استجابة الإدارة العثمانية والقضاء في النظر إلى الدعاوى المتعلقة بقطع الجسور الموجودة، وسرعة البت فيها والذي بات واضحًا من خلال سرعة إنهاء هذه الدعاوى؛ نظرًا لأهمية المياه بالخليج.

---

(٣٩) عبد الرحمن عبد التواب، منشأتنا المائية، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٤٠) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، جـ٥، ص ٢٨٥.

(٤١) نفسه، جـ ٥، ص ٤١٢.

(٤٢) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٢٨، م ٣٠٩، ١٧ ربيع ثان، ١٢١٨هـ.

الفصل الثالث

دور الإدارة العثمانية في تطوير وتوسعات الخليج

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الإدارة العثمانية حيال الأزمات التي تعرض لها ، يجب علينا أن نتعرض للفترات التي تعرض لها خليج الإسكندرية لارتفاع منسوب الطمي، وهل نجحت الإدارة فعليًا في تطبيق هذه الإجراءات، حتى تأتي ثمارها المرجوة منه؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن خليج الإسكندرية قد تعرض لفترات متتالية لارتفاع منسوب الطمي، واتضح بالفعل نجاح الإدارة في تطبيق هذه الإجراءات.

إن فكرة تسخير الشعوب من أجل تحقيق أحلام الملوك فكرة ولدت وظهرت من ممالك الشرق الأدنى، وعن طريق الإلزام والتسخير تحققت معظم الأعمال والمنجزات الخالدة مثل الأهرامات والأسوار المعلقة في بابل(١)، وعن طريق تسخير الفلاحين حُفرت الترع وشُقت المياه طريقها إلى الأراضي الزراعية، وخزنت المياه بالمدن لاستخدامها في الشرب.

ولا ريب أن وجود النيل وفروعه في مصر منذ القدم، قد فرض على السكان نوعًا من السخرة الإجبارية والاختيارية في الوقت نفسه؛ نظرًا لما تمثله مياه النيل من أهمية للأراضي الزراعية التي تدر المال إلى خزينة الدولة على مر العصور المتمثلة في الضرائب والخراج، ومن ثم اضطر هؤلاء الحكام إلى تسخير الفلاحين في تطهير وحفر النيل وفروعه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الفلاح المصري يقوم بأعمال الحفر طائعًا مختارًا؛ نظرًا لما تمثله مياه النيل من أهمية؛ إذ كانت الفلاحة هي المهنة

---

(١) سيد أحمد الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق البردية من ٣٠ ق. م - ٦٤١م، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٩٤م، ص ٣٢٧.

الغالبة عند المصريين منذ القدم.

وكان خليج الإسكندرية من الخلجان المتفرعة من النيل، ونظرًا لأهميته اعتنى به الحكام والولاة منذ القدم، ففي سنة ٤٠٤ هـ/ ١٠١٣ م تم حفره وتطهيره في عهد الحاكم بأمر الله، كما اهتم الظاهر بيبرس بحفره عام ٦٦٤هـ/ ١٢١٥م وخلفهم بعد ذلك في الاهتمام بحفره الأشرف برسباي عام ٨٢٦ هـ/ ١٤٢٣م وسمي الخليج بعد ذلك بترعة الأشرفية(٢).

والجدير بالملاحظة أنه عند فتح العثمانيين لمصر وجدوا بها أراضي كثيرة بور وشراقي ومدن حيوية تعرضت لنقص المياه، ولكي يضمن العثمانيون وصول المياه إلى الأراضي الزراعية، وإلى هذه المدن، اهتموا بحفر الخليج وتطهير فروعه وقنواته، وقد نص قانون نامه مصر(٣) على ذلك.

والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل استخدم العثمانيون نظام السخرة في حفر خليج الإسكندرية؟ وهل تحملت الإدارة نفقات حفره وتطهيره؟ أم ساهم سكان الإسكندرية وظهيرها الريفي في أعمال الحفر؟

والإجابة عن هذا التساؤل تكمن في تناول دور الظهير الريفي للإسكندرية في حفر الخليج ومدى استجابة سكان أقاليم الدلتا التي يخترقها الخليج، للأوامر الصادرة من الإدارة العثمانية؛ والتي سنعرضها فيما يلي:

---

(2) عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، المرجع السابق، ص ٢٥ – ٢٩.

(3) نص قانون نامة في مادة "٨" على أن "الخدمة المطلوبة من طايفة الكشاف هذه هي الترميم المناسب في موعده وترميم الجسور وعمل الجرافة وتطهير القنوات في الولاية التي في كشوفيته كل واحد منهم وذلك لكي لا يختل جسرًا أو تترك جرافة وتطمس قناة على أن ينبهوا شيوخ القرى التي تحت تصرفهم وأهاليها إلى ترميم جسور بلادهم كما ينبغي" (انظر: قانون نامة مصر، الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر، ترجمه أحمد فؤاد متولي، القاهرة (د. ت) ص ٢٥، مادة "٨".

إقليم البحيرة ودوره في حفر الخليج:

حظيَّ خليج الإسكندرية بموقع جغرافي جعله يخترق أقاليم الدلتا من منتصفها كأقاليم الغربية وفوه والبحيرة، مما كان ذلك سببًا في أن يفرض على القرى والأقاليم الواقعة على ضفتيه ضرورة القيام بحفره وإجبارهم على تطهير قنواته، لذا كان لامتداد هذا الخليج واختراقه لتلك المناطق أثر في تسخير فلاحي تلك القرى؛ وبالتالي أبدى العثمانيون اهتمامًا ملحوظًا لهذا الخليج، نظرًا لأهميته كمصدر لإمداد مدينة حضرية وحيوية كمدينة الإسكندرية بالمياه العذبة؛ ولذا أصدُرت الأوامر للكشاف والملتزمين والأمناء ومشايخ العربان(٤) بضرورة تحضير وجمع فلاحي قرى البحيرة لحفره وتطهير قنواته.

مع ملاحظة أنه قبل بداية أعمال حفر الخليج، تصدر الأوامر من الديوان العالي بالقاهرة من باشا مصر، ويتوجه بها أحد الأغاوات(٥) إلى قضاة الأقاليم التي يخترق الخليج أراضيها مثل قاضي فوة وقاضي دمنهور والإسكندرية، ومن ثم يتم الكشف بسجلات تلك المحاكم، وقياس امتدادات الخليج، وتحديد طوله وعرضه وعمقه، طبقًا للعام السابق، ومن ثم تتوجه تلك الأوامر إلى حاكم الإقليم ليقوم هو بدوره بتوجيه الأوامر إلى خولا الجسور ومشايخ العربان للقيام بالكشف وأعمال الحفر(٦).

ومما يجدر الإشارة إليه، أن أوامر حفر الخليج كانت توجه من قبل الإدارة العثمانية بالقاهرة بوسيلتين؛ أولهما: كانت توجه الأوامر إلى مشايخ

---

(٤) محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠ / بتاريخ ١٧ شعبان ١١٤١هـ.

(٥) الأغاوات، الأغا كلمة تركية من المصدر "أغمق" ومعناها اكبر والمتقدم في السن، وقيل أنها أتت من الكلمة الفارسية "آقا" وكانت عند الأتراك تعني السيد والرئيس، جمعها أغوات (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد عند الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، ١٩٧٨م، ص ١١٠).

(٦) محكمة البحيرة، س ٢، ص ١٣١، م ٢٦٦ / بتاريخ ٢٤ رمضان ١١٠٣هـ.

أمراء العربان عن طريق الالتزام بحفر الخليج، ومن ثم كان على أمير عربان البحيرة التوجه إلى قاضي الشرع، ويقر برضاه على التزامه بحفر الخليج الناصري، ويتم تدوين ذلك بسجلات محكمة البحيرة والإسكندرية، على أن يقوم بتحضير وجمع الفلاحين من قرى إقليم البحيرة.

وكان ذلك يتم تحت إشراف أحد أغاوات تفكيجيان[٧] كما كانت حدود التزامه تبدأ من ناحية الكريون حتى قنطرة السباع بالقرب من أبواب الإسكندرية؛ مثلما تعهد أمير عربان البحيرة محمد جويلي بحفر ٣٧٥٥٠ ذراع بالخليج ابتداءً من الكريون حتى الإسكندرية[٨]، وفي حالة تقصيره، على حاكم البحيرة معاقبته بإخراجه وطرده من الإقليم.

كما كان على كاشف البحيرة أيضًا التعهد بتقديم الأثوار اللازمة لعملية الحفر وإخراج الطمي من قاع الخليج حتى نهاية أعمال الحفر[٩] التي التزم بها أمير عربان البحيرة.

وثانيهما: كانت توجه الأوامر من الإدارة العثمانية إلى حاكم الإقليم بضرورة جمع الفلاحين وتحضيرهم من القرى الواقعة على ضفاف الخليج، ثم يقوم حاكم الإقليم بدوره في توجيه الأمر إلى ملتزمي هذه القرى بتحضير الفلاحين، وكانت توجه الأوامر بالحفر بطريق السخرة، كما فرض على فلاحي قرى ولاية الغربية بحفر جانب من الخليج، وفرض على فلاحي كل

---

(7) تفكجيان: هي جمع فارسي لكلمة تفكجي، وتفكك أو توفيك كلمة تركية تعني الفرقة التي تطلق الرصاص، وهي مقطع يفيد الدلالة على هذه الخدمة، والتفكجي في التركية هي صانع الأسلحة. (انظر: عفاف مسعد السيد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ – ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٨٦، أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٥٥.

(8) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ٥٠، م ١٥٠ / ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩ هـ.

(9) محكمة الإسكندرية، س ١٠١، ص ٢١٧٤، م ٣٥٤ / ١ شعبان ١٢٠٤هـ.

قرية حفر ٢٠٠ ذراع بخليج الإسكندرية[١٠].

وتجدر الإشارة إلى أن العثمانيين بعد انتهائهم من الأزمات التي تعرض لها الخليج، اتجهوا إلى حفره وكانت أعمال الحفر والتطهير والتوسيع بالخليج قد تمت على فترات زمنية متتالية، وهي على النحو التالي:

الفترة الأولى:

بتاريخ ٥ ذي القعدة ٩٧٩ هـ(من المنبع إلى فم الرحمانية)

شكل الخليج الناصري أهمية كبيرة للأقاليم الواقعة على ضفتيه مثل فوة والغربية والبحيرة، نظرًا لاعتماد أراضيها الزراعية على مياهه، مما دفع بالملتزمين إلى تحضير الفلاحين للقيام بأعمال الحفر، ولم تكن أهميته بالنسبة لهذه الأقاليم بأقل أهمية بالنسبة لمدينة الإسكندرية.

وفي الحقيقة إن الإدارة العثمانية وجهت الأوامر إلى الملتزمين بضرورة القيام بأعمال الحفر والتطهير بالخليج[١١].

ومن الثابت أن في كل مراحل حفر الخليج كان على الإدارة توجيه الأمر إلى طائفة المهندسين بالكشف على الامتداد المراد حفره[١٢]، وبعد عملية الكشف كان على الملتزمين توجيه الأوامر إلى قرى التزاماتهم بتحضير الفلاحين وتسخيرهم في أعمال الحفر كما خضعت هذه الطائفة لأمير عربان البحيرة الذي كان يلتزم أحيانًا بحفر الخليج وتحضير الفلاحين[١٣].

أما ما يخص مصادر تمويل هذه المرحلة، فكانت تقع على عاتق

---

(١٠) محكمة الباب العالي، س ٣٣، ص ٢٢٧، م ٩٤٣/ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ٩٧٩هـ.

(١١) أيمن أحمد محمد محمود، الأرض والمجتمع في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ – ١٦٠٩) دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٥٥.(تحت الطبع)

(١٢) محكمة الباب العالي، س ٣٣، ص ٢٢٧، م ٩٤٣/ ٥ ذي الحجة ٩٧٩هـ.

(١٣) محكمة الإسكندرية، س ٢٢، ص ١٣١م ٢٢٦ / بتاريخ ٢٤ رمضان ٩٦١هـ.

الملتزمين الواقعة قرى التزاماتهم في نطاق الحفر الممتد من منبع الخليج على فم الرحمانية، ولكن ليس لدينا أية مؤشرات تفيد إعطاء الملتزمين للفلاحين أموالا نظير قيامهم بحفر هذا الامتداد، والمرجح أن الملتزمين كانوا يقومون بدورهم في تسخير الفلاحين في أعمال الحفر، وعلى سبيل المثال كانت أعمال حفر هذا الامتداد تقع على عاتق قرى ونواحي إقليم الغربية ويتضح ذلك من الأمر الموجه إلى كاشف الغربية بضرورة جمع وتحضير مجموعة من فلاحي كل قرية، وكان على كل قرية حسب مضمون الأمر، حفر ٢٠٠ ذراع من خليج الإسكندرية[١٤]، إذ بلغ عدد قرى ونواحي إقليم الغربية ٤٠ قرية طبقًا لدفتر الجسور السلطانية لإقليم المنوفية والغربية[١٥]، وحيث إن على كل قرية حفر ٢٠٠ ذراع بالخليج، ومن ثم تم الانتهاء من حفر هذه المسافة من الخليج بامتداد قدره ٨٠٠٠ ذراع، ومن الملاحظ أن في هذا العام قامت الإدارة بحفر امتداد آخر :

الفترة الثانية:

بتاريخ ٢٠ ذي القعدة عام ٩٧٩هـ (من الكريون إلى قنطرة السباع)

من الواضح أنه في عام ٩٧٩ هـ كان الخليج في الامتداد من المنبع حتى قنطرة السباع يحتاج لأعمال الحفر والتطور وتوسيع مجراه، وفي هذا العام صدر الأمر من الديوان العالي إلى أمير عربان البحيرة محمد جويلي بالالتزام بحفر هذا الامتداد، وعليه التوجه إلى قاضي البحيرة ويقر بالتزامه ورضاه بحفر الخليج من الكريون إلى قنطرة السباع .

ويتم تدوين ذلك بسجلات محكمة الإسكندرية ، على أن يقوم بتحضير

---

(١٤) محكمة الباب العالي، س ٣٣، ص٢٢٧، م٩٤٣/بتاريخ ٥ ذي الحجة ٩٧٩هـ

(١٥) ديوان الروزنامة، دفتر الجسور السلطانية لإقليم المنوفية والغربية، رقم ٢٤، لسنة ٩٣٤هـ، ص ١-٢-٤.

الفلاحين وجمعهم من قرى إقليم البحيرة[16].

من الثابت أنه في مثل هذه الحالة، والتي تتضمن حفر امتداد أطول، كان على من يلتزم بذلك الحفر انتداب طائفة القياسين، وكان على شيخ هذه الطائفة الاطلاع على تقارير أعمال الحفر السابقة التي تمت لهذا الامتداد، وعليه هو وطائفته العمل بتلك التقارير، ثم يقوم شيخ الطائفة ومن معه من القياسين، بقياس المسافة التي ستقوم طائفته بحفرها وقياسها بذراع العمل طولاً وعرضًا وعمقًا، بناء على تقارير المساحة المحفوظة بمحكمة فوه ودمنهور المتعلقة بأعمال الحفر[17].

ومن الثابت أيضًا أن في كل مراحل الحفر والتوسعات التي قامت بها الإدارة خلال العصر العثماني، كانت توجه الأوامر من ديوان الإسكندرية إلى كاشف البحيرة بإحضار الأثوار اللازمة لعملية الحفر، والتي يقدرها شيخ طائفة خولا الجرافة بقائمة وبناء عليه يقوم الكاشف بإعطائه إياها[18].

ويتضح أنه في هذا العام بالتحديد قد وجدت إرسابات كثيرة على ضفتي الخليج في هذا الامتداد؛ مما أدى إلى ضيق عرض الخليج، وارتفاع عمقه، لذا صدر الأمر إلى شيخ عربان البحيرة بزيادة أعمال الحفر في عرض الخليج وعمقه، حتى يتسنى لمراكب السلطنة المرور بالخليج، وفي هذا العام أيضًا تم الحفر من قنطرة السباع قرب الإسكندرية حتى الكريون بطول ٣٧٥٥٠ ذراع وعرض ١٢ ذراع، كما تم الحفر وإزالة الطمي الموجود بالخليج؛ وكان عند حفر كل ١٠٠٠ ذراع طول، يُحفر عرض الخليج إلى ٢٠

---

(١٦) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ٥٠، م ١٥٠ / بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩هـ

(١٧) محكمة الإسكندرية، س ٥٠، م ٢١٠ / بتاريخ ٢٥ رمضان ١٠٧٠ هـ.

(١٨) محكمة الإسكندرية، س ١٠١، ص ١٧٤ ، م ٣٥٤ / بتاريخ ١ شعبان ١٢٠٤هـ

ذراعًا، حتى يصل عرض الخليج عند الكريون إلى ٤٠ ذراعًا[١٩].

وقد تم حفر هذا الامتداد من الخليج بطريقة التمويل المالي، حيث قدرت الإدارة أجرة حفر الذراع الواحد، باثنين دينار، وبذلك تقدر قيمة نفقات الحفر ٧٥١٠٠ دينار.

ويتضح لنا من مرحلة الحفر هذه عدة ملاحظات، أولها: أنه يتم حفر اتساع عرض الخليج عند الكريون، حتى يستوعب معظم كمية المياه المتجهة إلى الفرع الكانوبي (فرع أبي قير) الذي سبق الحديث عنه، وثانيها: أن يكون الاتساع عند الكريون ضعف الاتساع عند مدخل الإسكندرية، حيث بلغ الاتساع قبل الإسكندرية مباشرة ٢٠ ذراعًا، وذلك حتى يزداد انسياب المياه المتدفقة أسفل السور، لتتوزع بعد ذلك على القنوات الأربع داخل المدينة، التي سوف نتحدث عنها بالتفصيل في الفصل القادم. وثالثها: ازدياد اتساع عرض الخليج وعمقه حتى يتسنى للسفن المحملة بالبضائع السير بالخليج بسهولة.

الفترة الثالثة:

بتاريخ ١١ محرم ٩٨٦هـ من قنطرة السواري وحتى شباك الخليج:

من الواضح أن بعض امتدادات الخليج قد تعرضت لارتفاع منسوب الطمي وضيق الاتساع على فترات متتالية، كما رأينا في المراحل السابقة والتي تحدثنا عنها سابقًا، أما في هذه المرحلة فقد أدى ارتفاع منسوب الطمي إلى حدوث قطع بإحدى ضفتي الخليج عند الإسكندرية، لذا أولت الإدارة العثمانية اهتمامها للمنطقة الواقعة على طول امتداد الخليج، ابتداءً من قنطرة السواري وحتى شباك الخليج قرب ثغر الإسكندرية[٢٠]؛ لذا اقتضت الحاجة انتداب طائفة المهندسين والبنائين للكشف على هذا الامتداد، وتحديد ما يحتاجه هذا القطع، ومن ثم اتجهت الإدارة إلى توسيع هذا الامتداد، وقد أظهر الكشف

---

(١٩) محكمة الإسكندرية، س ٩، ص ٥٠، م ١٥٠، بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩هـ.

(٢٠) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٧٠٣، م ٩٣٨ / بتاريخ ١١ محرم ٩٨٦.

الذي قام به المهندسون بالإسكندرية وهم بركات بن محمد المصري المهندس، وأحمد بن طوغان وعامر بن بكار أن الخليج في هذا الامتداد يحتاج إلى حفر ١٢٥٠[٢١] ذراعًا طولاً وعرضًا وعمقًا، بعد ترميم هذا القطع.

ونظرًا لأهمية نهر النيل وفروعه، خصصت الإدارة العثمانية جزءًا من إيراداتها، للإنفاق على أعمال حفره وتطهيره حيث خصص جزءًا من إيرادات ديوان جمرك الإسكندرية لتمويل أعمال الحفر بخليج الإسكندرية[٢٢]، وأعطته اهتمامًا خاصًا، حتى تضمن زيادة مواردها من ضرائب الأراضي الزراعية التي تزداد كلما زادت الأراضي الزراعية التي يتم ريها من مياه الخليج، هذا من ناحية، ولتيسير نقل بضائعها من الأقاليم المصرية إلى الإسكندرية؛ باعتبار خليج الإسكندرية المجرى الملاحي الوحيد الذي يربط الإسكندرية بالمدن المصرية؛ لذا بلغ إجمالي ما أنفقه ديوان جمرك الإسكندرية ٢٥٠٠ دينار[٢٣].

وفي هذا الامتداد من الخليج، قد تم حفر ٥٠٢ ذراع عرضي عند قنطرة السواري، حتى يتسنى للخليج استيعاب كمية المياه الزائدة، وسرعة انسيابها، كمحاولة لتقليل كمية المياه التي تنساب نحو قنطرة السواري، وسهولة مرور المراكب التجارية من داخل القنطرة، بينما تم الحفر وإزالة الطمي وبلغ ٦٠٠ ذراع ارتفاعًا وعرضًا قبل الشباك، كما شمل الحفر أيضًا ١٥٠ ذراعا ارتفاعًا وعرضًا عند الشباك مباشرة، وذلك لسهولة كسر الشباك عند هذه المنطقة[٢٤].

---

(٢١) محكمة الإسكندرية، المادة السابقة.

(٢٢) عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانى المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ٨٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص ١٥٨.

(٢٣) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٧٠٣، بتاريخ ١١ محرم ٩٨٦هـ.

(٢٤) محكمة الإسكندرية، المادة السابقة.

الفترة الرابعة:

بتاريخ ٤ رمضان ١١٠٣ هـ من قنطرة الرحمانية إلى الكريون

يبدوا أن مرور هذا الخليج ببعض أقاليم الدلتا واختراقه لأراضيها وقراها، فرض عليها القيام بحفره، سوء كان ذلك بنظام السخرة أو بالتمويل المالي، وكما وُجهت الأوامر من الإدارة العثمانية إلى الملتزمين بإقليم الغربية بخصوص تطهير وحفر الخليج، والقيام بالتوسعات المطلوبة، كانت توجه الأوامر أيضًا إلى ملتزمي إقليم البحيرة، وإلى خولا الجرافة السلطانية بالقيام بالحفر[٢٥]، وفي هذا العام كان الامتداد المراد حفره من قنطرة الرحمانية إلى الكريون قد بلغ ٣٠٨٠ ذراعًا طولاً، وكانت مقسمة على بعض القرى الواقعة على ضفتي الخليج، وعلى ملتزم كل قرية وفلاحيها القيام بالحفر، وأيضًا القيام بدرك الخليج في هذه المنطقة حتى وصول المياه إلى الإسكندرية.

والجدول التالي يوضح اسم كل قرية وحصتها[٢٦]

اسم القرية	حصتها من الحفر والدرك
العطف	٦٠٠
سنباده	٣٠٠
الشيخ	٤٨٠
منية عطية	٧٠٠
الناصرية	١٠٠٠
عدد القرى	إجمالي الحفر
٥	٣٠٨٠ ذراع

جدول (٣/١)

(٢٥) ديوان الروزنامة، دفتر الرزق الاحباسية لإقليم البحيرة، رقم ٣٤ لسنة ٩٣٣هـ.

(٢٦) محكمة البحيرة، س ٢، ص ١٣١، م ٢٢٦ / بتاريخ ٤ رمضان ١١٠٣هـ.

الفترة الخامسة:

بتاريخ ١شعبان ١١٢٧هـ من قنطرة السباع إلى سور الإسكندرية

لقد تركزت أعمال الحفر في الفترات الأربع السابقة، على امتدادات الخليج من منبعه من فم الرحمانية حتى قنطرة السباع، بينما تركزت أعمال الحفر والتطوير في هذه الفترة على امتداد الخليج عند نهايته قبل سور الإسكندرية، وقبل تفرعه إلى قنوات داخل المدينة، كان هذا الامتداد من أهم امتدادات الخليج؛ باعتباره نقطة إرساء المراكب التجارية، ونقطة تفريغ حمولتها من البضائع أيضًا، ومن المؤكد أن الإدارة العثمانية أرادت تطوير هذا الامتداد، لاستيعاب أكبر عدد من السفن والمراكب التجارية القادمة من أقاليم مصر عبر نهر النيل؛ لذا انتدبت الإدارة طوائف الحرف المتعلقة بحفر الخليج كالعادة، وقد تم حفر ٨٠٠٠ ذراع في هذه الفترة، بناء على إرادة الإدارة العثمانية(٢٧).

والواقع أنه لم يقع عبء المساهمة المالية المتعلقة بتوفير نفقات الخليج على سكان المدينة من المصريين فحسب، بل فرض أيضًا على الجاليات الأجنبية والعربية المتواجدة بالمدينة، باعتبارهم من المستفيدين أيضًا من المياه العذبة المتدفقة داخل المدينة، كما أنهم من المستفيدين من سير المراكب التجارية المحملة ببضائعهم؛ لذا فرضت عليهم الإدارة العثمانية المساهمة في حفر هذا الامتداد في تلك السنة، ليس ببذل جهودهم في الحفر، ولكن يتمثل إسهامهم في تحمل جزء من نفقات الحفر، وكان على كل جالية وكل طائفة الالتزام بدفع مبلغ يقدر بعدد الأذرع المفروض عليهم تمويل حفرها، وكان يتم اختيار اثنين من كل جالية وطائفة لتحصيل هذه الأموال، على أن تتوفر فيهم شروط الثقة والمسئولية، وعليهم توصيلها لديوان جمرك الإسكندرية، بعد تسجيلها بسجلات محكمة الإسكندرية(٢٨).

---

(٢٧) محكمة الإسكندرية، س ٦٤، ص ٢٨٤، م ٤٢٢/بتاريخ ١ شعبان ١١٢٧هـ.

(٢٨) محكمة الإسكندرية، س ٦٤، ص ٢٨٤، م ٤٢٢/ بتاريخ ١ شعبان ١١٢٧هـ

والجدول التالي[٢٩] يوضح كل منطقة سكانية بمدينة الإسكندرية وكل طائفة دينية وكل جالية أجنبية والمفروض عليهم حفره بالذراع بخليج الإسكندرية، ومقدار المال المقرر لذلك.

المنطقة أو المجموعة السكانية		المسافة بالذراع	المال المقرر بالدينار
أهل الجزيرة	مسلمين	٨٥٠	١٧٠٠
	يهود	٦٥٠	١٣٠٠
الجانب الشرقي	البرانقة	٢٥٠	٥٠٠
	الزلطة	٢٥٠	٥٠٠
النجعين	القبلي	٧٥	١٥٠
	البحري	٧٥	١٥٠
كوم الدكة		٧٥	٥٠٠
باب سدرة		١٥٠	٣٠٠
الرمال		٢٥٠	٥٠٠
المغاربة		٢٠٠	٤٠٠
الأقباط		١٥٠	٣٠٠
القبارصة		١٠٠	٢٠٠
الفرانسة		٢٥٠	٥٠٠
الديروية		٢٥٠	٥٠٠
اللندوس		٢٥٠	٥٠٠
		إجمالي	إجمالي
		١٦٠٠ دينار	٨٠٠٠ ذراع

جدول (٣/٢)

(٢٩) مصدر الجدول محكمة الإسكندرية س٦٤، ص ٢٨٤، م٤٢٢ بتاريخ١١٧ هـ

الفترة السادسة

بتاريخ ٧ شعبان ١١٤١ هـ من فم الرحمانية حتى سور المدينة:

كانت عمليات الحفر التي قامت بها الإدارة العثمانية في الفترات السابقة لهذه السنة بسيطة بالمقارنة بهذه الفترة؛ لأن عمليات الحفر شملت طول امتداد الخليج ابتداء من بدايته بفم الرحمانية حتى نهايته بسور مدينة الإسكندرية، ويبدو لنا أن من دوافع قيام العثمانيين بحفر الخليج وتوسيعه ارتفاع منسوب الطمي بالخليج مما استلزم الأمر إصدار بيورلدي من الديوان العالي، على يد قاضي العسكر بمصر موجه إلى قاضي دمنهور، وقاضي فوه، وقاضي الإسكندرية، بسرعة اتخاذ اللازم، والبحث في سجلات هذه المحاكم، للوصول إلى تقارير أعمال الحفر في السنوات السابقة، حتى يتسنى للإدارة تحديد المساحات والامتدادات؛ التي تحتاج إلى الحفر(٣٠)، وكالعادة يتم انتداب طوائف الحرف، للكشف والقيام بالحفر كما كان على ديوان جمرك الإسكندرية، القيام بتمويل أعمال الحفر.

وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا العام بلغ الحفر والتطهير بالخليج مداه، فقد تم الحفر من فم الرحمانية إلى قنطرة السواري، بطول وعرض وعمق ٢٦١٣٧,٥ قصبة وهي على النحو التالي:

- من فم الرحمانية إلى ناحية بسنتا ١٠٥٣٣ قصبة.
- من ناحية بسنتا إلى شباك الثغر ١٤٤٧٠,٢٥ طول ٦ قصبة عرض، ٢ قصبة عمق.
- من الشباك إلى سور المدينة ١١٣٤ قصبة طول، ٦ قصبة عرض، ١,٥ قصبة عمق(٣١).

الفترة السابعة :

بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٢١٨هـ من فم الرحمانية إلى سور المدينة:

---

(٣٠) محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠/ بتاريخ ٧ شعبان ١١٤١ هـ.

(٣١) محكمة الإسكندرية، المادة السابقة.

يبدو أن أي تطور يتأثر بسوء الأحوال السياسية – حتى لو كانت أعمال الحفر بالنيل وفروعه، فوجود الحملة الفرنسية في مصر، واشتعال الحرب بينها وبين الإنجليز، قد أدى إلى إهمال حفر الخليج وتطهيره على مدى الثلاث سنوات التي مكثت فيها الحملة الفرنسية، لذا اهتم العثمانيون بحفر الخليج وإجراء التوسعات اللازمة لمجراه، وبعد خروج الحملة الفرنسية والقوات الإنجليزية من مدينة الإسكندرية أرسلت الإدارة العثمانية بالقاهرة، محمد صالح أفندي مأمورًا ببناء سد أبي قير وحفر خليج الإسكندرية، وإجراء الترميمات والتوسعات اللازمة له، ويعمل تحت إشرافه تابعاه سعيد أغا وإبراهيم أغا، كما كان معه الشيخ محمد حسن الميقاتي الحاكم الشرعي بمحكمة الإسكندرية والحاج محمود صوباش لكي يسهلا له عملية تحصيل نفقات حفر الخليج(٣٢)، حيث تحمل سكان الإسكندرية بكل فئاتهم وطوائفهم من أغنياء المدينة من المسلمين والمغاربة، والنصارى الشوام، وقد تم تحصيل هذه النفقات على شكل سلفة على حد ما ذكرته الوثيقة، وربما تم تحصيل الأموال بهذا الشكل لما آلت إليه مصر من خراب وتدهور في هذه الفترة.

وقد بلغ إجمالي نفقات حفر الخليج وترميم سد أبي قير ٥٢٥٠١ قرش تركي كانت القيمة بالنصف ٢١٠٠٠٤٠ نصف

- من أغنياء المدينة المسلمين ٤٠٠٠١ قرش يعادل ١٦٠٠٠٤٠ نصف(٣٣)
- من النصارى ١٢٥٠٠ قرش يعادل ٥٠٠٠٠٠ نصف(٣٤).

ومما تقدم جميعه نخرج بالنتائج التالية:

أولها: لم تكتفي الإدارة العثمانية بما اتخذته من إجراءات للتصدي

---

(٣٢) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٢٨، م ٣٠٩ / بتاريخ ١٧ ربيع ثان ١٢١٨هـ.

(٣٣) محكمة الإسكندرية، المادة السابعة.

(٣٤) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٢٨، م ٣١٠ / بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢١٨هـ.

للأزمات البشرية والأزمات الطبيعية التي تعرض لها الخليج – كما رأينا في الفصل السابق، بل اتجهت إلى تطوير مجرى الخليج وأجرت التوسعات اللازمة – كما رأينا – على فترات متتالية، وبلا شك استطاع العثمانيون حماية الخليج إلى حد ما، وكانت دوافعهم في ذلك تأتي من أهمية الخليج كمجرى ملاحي لسير مراكبهم، وتحصيل المزيد من ضرائب الأراضي الزراعية التي تروى من مياه الخليج بالإضافة إلى كونه مصدرا مهما لمياه الشرب لسكان الإسكندرية .

وثانيها: أن العثمانيين استخدموا الفلاحين في حفر الخليج عن طريق الملتزمين على فترتين، وربما كان ذلك لقلة الموارد المالية في تلك الفترات، أما فيما يتعلق بتمويل حفر الخليج، فقد اختص ديوان جمرك الإسكندرية بتوفير النفقات للحفر خلال القرن الثامن عشر، ولكن في فترتين تحمل سكان المدينة جزءًا من الأعباء المالية للحفر والتطهير من كل الطوائف المقيمة بالمدينة، مع ملاحظة ارتفاع نفقات الحفر في نهاية القرن الثامن عشر؛ نظرًا لإهمال حفر الخليج على مدى ثلاثة سنوات تأثرًا بسوء الأحوال السياسية، المتمثلة في الحملة الفرنسية والحروب التي دارت رحاها بين العثمانيين والإنجليز والفرنسيين.

وجدير بنا أن نذكر أن كل هذه الإجراءات والتوسعات التي قام بها العثمانيون، إنما كان الهدف منها عدم إعاقة استخدامات المياه بالمدينة، سواء فيما يتعلق منها بالتجارة والزراعة أو بالاستخدامات الأخرى للمياه كالشرب أو الأعمال الصحية، وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة في الفصل القادم.

الفصل الرابع

شبكة توزيع المياه داخل مدينة الإسكندرية

لقد أصبحت أهمية الخليج لمدينة الإسكندرية تتركز في كونه المصدر الرئيسي لإمدادها بالمياه. فمنذ أن حُفِرَ الخليج على أيدي الرومان، اهتمت به الدول المتعاقبة التي جاءت بعدهم، وفكروا طويلا في أمر مياهه حتى لا تُهدر عند مصبه في البحر المتوسط، ونظرًا لحدوث فيضان النيل مرة واحدة في العام؛ أدركوا أهمية تخزين مياهه؛ لذا تطلب منهم هذا حفر القنوات وتشييدها في باطن الأرض، وإنشاء الصهاريج داخل المدينة؛ ليتسنى لهم توزيع المياه على كل أحياء المدينة. ومن بعدهم جاء العرب وأظهروا ذات الاهتمام، وكذلك لم يقل اهتمام العثمانيين بعد دخولهم مصر بأمر المياه في الإسكندرية عن سابقيهم. وفي هذا الإطار نطرح إشكالية اختيار فرضية حول شبكة توزيع المياه داخل المدينة، وهل أثرت تفرعات الخليج داخل المدينة على شبكة توزيع المياه داخل المدينة؟ وإذا كانت شبكة توزيع المياه تتركز داخل الثغر، فما هي مصادر المياه للسكان الموجودين خارج الثغر وظاهره في الجزيرة الخضراء؟ وهل هناك أثرٌ لتفرعات الخليج على تجمعات الصهاريج السلطانية داخل الثغر؟ وهل لذلك أثرٌ على التوزيع العمراني داخل المدينة؟ وما هي مظاهر اهتمام العثمانيين بشبكة توزيع المياه داخل الإسكندرية؟

لعله من الملائم هنا، أن نبدأ بالدراسة لقنوات الخليج المتفرعة منه، والتي انتشرت داخل الثغر، باعتبارها أول مراحل شبكة توزيع المياه داخل المدينة، ومن ثم دراسة ظاهرة إنشاء وتشييد الصهاريج على هذه القنوات داخل المدينة.

أولا :القنوات والخلجان المتفرعة داخل ثغر الإسكندرية:

في حقيقة الأمر أن العثمانيين قد أبدو اهتمامًا ملحوظًا بالقنوات المنتشرة داخل المدينة، فقبل حدوث الفيضان كانت تصدر الأوامر من الإدارة

العثمانية بضرورة الاهتمام بهذه القنوات وتطهيرها[1]؛ لتكون مهيأة لاستقبال مياه الخليج داخل المدينة، وكان على ديوان ثغر الإسكندرية تنفيذ هذه الأوامر، ومن ثم على الديوان توجيه الأمر إلى مشائخ طائفة الحمارين، والبنائين، والبياضين ، والبيارة، للقيام بأعمال العمارة والترميم لتلك القنوات.[2] على أن يدفع ديوان جمرك الإسكندرية مصروفات أعمال الترميم ونفقاتها، وأن يتم هذا تحت إشراف معمرجي باشا بثغر الإسكندرية.

وعند دخول المياه إلى الخليج، وتدفقها داخل تلك القنوات، فعلى رجال الإدارة بالإسكندرية، وطوائف الحرف المعمارية الإشراف على هذه القنوات أثناء مرور المياه فيها[3]؛ للتأكد من خلوها من أي خلل قد يؤدي إلى تسرب المياه إلى سطح الأرض، ثم يدلوا بشهادتهم على متانتها وقدرتها على احتواء المياه الواردة من خليج الإسكندرية.[4]

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين الذين زاروا الإسكندرية لم تخلُ من إشارات حول هذه القنوات المتفرعة من الخليج، وإلى وجودها في باطن الأرض، كما أشاروا إلى أهميتها في توزيع المياه داخل المدينة في العصر العثماني.[5]

---

(١) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ٧٩، م ٥٤ / بتاريخ ١٥ ربيع أول ٩٩٠هـ.

(٢) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٣٦٣، م ٩١٣ / بتاريخ ١٥ ربيع ثان ١٠٥٠هـ.

محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢٨، م ٦٣ / بتاريخ ١ شوال ١٠٩٨هـ.

(٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ١٦٩، م ٣٩٦/بتاريخ ٢٠ رجب ١٠٥٧ هـ

(٤) محكمة الإسكندرية س ٥٧ ص ١٨٨، م٤٣٨/بتاريخ ١٧ ذي القعدة ١٠٩٩ هـ

(٥) إلهام علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن السادس عشر والسابع عشر، سلسلة مصر النهضة، عدد ٣٦، مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر، ١٩٩١م، ص ١١٥. نفسه، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٥٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٢، ص ٢٢٥.

ويذكر لانكريه – وشابرول أنهم رأوا أربع قنوات متفرعة من خليج الإسكندرية بعد دخولها من أسفل سور المدينة، وانتشارها تحت الأرض، تتفرع وتتوزع مداخلها بطول نصف الفرسخ الذي يسبق مصب ترعة الإسكندرية.(٦) ، ومن خلال استقراء الوثائق التي تتعلق بمنشآت ومصادر المياه داخل المدينة، والواردة بسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، استطعنا تحديد أماكنها، ومسمياتها في العصر العثماني، وهي تتوزع كما يلي:

أ- خليج الصباغ:

يتفرع هذا الخليج بعد مصب الخليج الرئيسي، أسفل سور المدينة، متجهًا ناحية الشرق، ثم ينحدر إلى الجنوب الشرقي عند باب رشيد ليصب في الميناء القديم.(٧) ويتميز هذا الخليج بضيق مجراه، الذي لا يزيد عرضه على خمسة أو ستة أقدام. والطبقة السفلية منه مكسوة بطبقات مستوية من الأحجار، أما سطحه العلوي فمكشوف على امتداد خمسين خطوة(٨)، إلا أن باقي مجراه مغطى. ويبدو أن هذا الجزء المكشوف كان يستخدم في تنظيفه، وتطهيره قبل دخول المياه إليه. وكان يتم سد نهاية مجرى هذا الخليج عند قدوم المياه؛ لتمتلئ الصهاريج السلطانية الواقعة في محيطه، وعلى جانبه. وبعد الانتهاء من ملء الصهاريج يفتح، وتصبح أهميته مقتصرة -بعد ذلك- على إمداد السفن بالمياه. وقد عُرف في العصر العثماني بخليج الصباغ، أو الخليج الصغير(٩)، وربما جاءت هذه

---

(٦) لانكريه – شابرول، دراسة موجزة عن خليج الإسكندرية، وصف مصر، جـ٣، ص ٢٦١.

(٧) محمد محمود الحناوي، خليج الإسكندرية، ودوره إبان الحملة الفرنسية، المرجع السابق، ص ٥.

(٨) لانكرية – شابرول، دراسة موجزة عن خليج الإسكندرية، وصف مصر، جـ٢٤، ص ٢٢٦.

(٩) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ١٦٩، م ٤٨٢م / بتاريخ ٢١ شعبان ١٠٠٠هـ.

التسمية نظرًا لصغره، وضيق مجراه.

ومن الملاحظ أن هذا الخليج قد اخترق المدينة من جنوبها الشرقي عند السواقي السلطانية القبلية بعد الممر السلطاني الذي يلي سور الإسكندرية مباشرة.[١٠] كما تركزت على جانبي هذا الخليج بعض الحدائق، والغيطان: وقف سيدي خضر، وسيدي سويدان،[١١] -وأيضًا- أراضي وحدائق وقف سيدي أبي العباس المرسي[١٢].

ب- خليج الطين

خليج الطين هو ثاني تلك القنوات المتفرعة من الخليج داخل المدينة، حيث يبتعد عن خليج الصباغ في محيط التفرع والامتداد بنصف فرسخ من جهته اليسرى. كما يقع هذا الخليج في وسط المدينة من ناحيتها الغربية. يحده من الجهة القبلية: سور الإسكندرية، ومن الجهة البحرية: الطريق السلطاني، والقلعة،[١٣] ومن الجهة الشرقية: غيطان الرمال. ويتميز هذا الخليج ببعض الفتحات المربعة المنتشرة على سطحه العلوي؛ والتي استخدمت لتنظيفه، وتطهيره قبل حدوث الفيضان.[١٤] وعُرفت هذه القناة في وثائق محكمة الإسكندرية بخليج الطين[١٥]. وكانت بداية هذا الخليج تمر وسط السواقي القبلية منحدرةً تجاه السواقي البحرية، ومنتهيةً بباب الديوان القديم[١٦].

---

(١٠) محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ٥٨، م ٧٥٣ / بتاريخ ٧ صفر ٩٨٤ هـ.

(١١) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٦٥، م ١٧٤ / بتاريخ ١ رجب ١٠١٨١هـ.

(١٢) محكمة الإسكندرية، س ٢٦، ص ١٦٩، م ٢٨٤ / بتاريخ ٢١ شعبان ١٠٠٠هـ.

(١٣) محكمة الإسكندرية، س ٥، ص ١٦٩، م ٤٣١ / بتاريخ ١٤ رجب ١٠٠٤هـ.

(١٤) لانكرية – شابرول ، وصف مصر، جـ ٢٤، ص ص ٢٢٦-٢٢٨.

(١٥) محكمة الإسكندرية، س ٥، ص ١٦٩، م ٤٣١/بتاريخ ١٤ رجب ١٠٠٤ هـ

(١٦) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٥.

ج- خليج السباع:

خليج السباع هو ثالث القنوات المتفرعة داخل ثغر الإسكندرية. يمر هذا الخليج في وسط المدينة على يسار خليج الطين، ويبتعد عنه قرابة مائة وعشرين مترًا.(١٧) ويبلغ عرضه قرابة قدمين.(١٨) وعُرف هذا الخليج بخليج السباع.(١٩) وربما جاءت التسمية لهذا الخليج في عهد السلطان بيبرس البندقداري. وكان هذا الخليج يمر بشمال بعض السواقي السلطانية، والتي عرفت بسواقي النبهانة،(٢٠) كما تركزت بعض الصهاريج السلطانية على جانبي هذا الخليج في شكل تجمعات متفرعة، من أشهرها: صهريج الخشاب، والعرايسة.(٢١) كما وجدت على جانبي هذا الخليج، على مسافة تبتعد عن الصهاريج، والسواقي السلطانية، بعض الحدائق والبساتين.(٢٢) ، أنظر شكل (٤/١) .

د- خليج القلعة

يعتبر هذا الخليج رابع القنوات المتفرعة من خليج الإسكندرية. يسير متجهًا نحو الوسط الغربي للمدينة، ثم يتجه إلى الجنوب الغربي مارًا بكنيسة سانت أثناسيوس -مسجد العطارين في العصر العثماني-. ويبتعد عن عمود السواري، وحمامات كليوباترا قرابة ثلاثة كيلومترات.(٢٣) وذكر في وثائق

---

(١٧) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٥.

(١٨) شابرول – لانكرية ، وصف مصر، جـ٣، ص ٢٣٤.

(١٩) محكمة الإسكندرية، س ٦٨، ص ٢١٠، م ٤١٢/بتاريخ ٢٥ شوال١١٠٠ هـ

(٢٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٨٥، ص ٤٢٤، م ١٠٩/بتاريخ ٢٨ رجب١٠٥٦ هـ

(٢١) محكمة الإسكندرية، س٤٨، ص ٣٨٦ م ٩٨٢/بتاريخ١٩ جماد ثان١٠٥٢ هـ

(٢٢) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٢٢، م ٩٥٣ / بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٠١٢ هـ. ، محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٣٨٦، م ٩٨٢ / بتاريخ ١٩ جماد الثاني ١٠٥٢ هـ.

(٢٣) محمد محمود الحناوي، المرجع السابق، ص ٥.

محكمة الإسكندرية باسم خليج القلعة.[٢٤] وربما جاءت التسمية نسبة إلى قلعة الركن ، ويحد هذا الخليج من الناحية القبلية: السور السلطاني ومن الجهة البحرية إلى الطريق المتوصل منه على قلعة الركن والشرقي للنجع القبلي[٢٥]، (أنظر شكل ٤/١) كما كان يتميز هذا الخليج بوقوع عدد كبير من الصهاريج السلطانية على جانبه وفي نهايته[٢٦]، من أشهر تلك الصهاريج: صهريج الافتخار[٢٧]، وصهريج الزواوي.[٢٨]

ثانيا :الصهاريج السلطانية والبلدية:

في حقيقة الأمر، إن حدوث فيضان النيل مرة واحدة في العام قد فرض على سكان مصر ضرورة تخزين مياهه؛ لذا اهتم الرومان بإنشاء صهاريج لخزن المياه بعد حفرهم خليج الإسكندرية؛ لاستخدامها في وقت التحاريق، كما اهتموا بالمحافظة عليها والعناية بها. ولم يكن العرب والعثمانيون أقل من الرومان عناية بشأن هذه الصهاريج والاهتمام بها، ففي هذا الإطار سنتناول دراسة الصهاريج السلطانية والبلدية؛ لأنها من أهم مراحل شبكة توزيع المياه داخل المدينة، وظاهرها بالجزيرة الخضراء. وسنعتمد في ذلك على المقارنة بين ما ورد بكتاب وصف مصر، وكتب الرحالة، وبين ما ورد بمحكمة الإسكندرية الشرعية. وفي هذا الصدد سنتناول أعداد هذه الصهاريج، وتوزيعها الجغرافي داخل المدينة، وهي كما يلي:

---

(٢٤) محكمة الإسكندرية، س ٣٨، ص ١٤٥، م ١٨٠ / بتاريخ ٢٢ ذي القعدة ١٠٢٦ هـ.

(٢٥) محكمة الإسكندرية، س ٣٨، ص ٤٥، م ١٨٠ / بتاريخ ٢٢ ذي القعدة ١٠٢٦هـ.

(٢٦) لانكرية – شابرول، وصف مصر، جـ ٢٤، ص ٣٦٢.

(٢٧) محكمة الإسكندرية، س ١٣، ص ٢٢٠، م ٥٧٢ / بتاريخ ٢١ ذي الحجة ٩٧٣هـ.

(٢٨) محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٤٧، م ٨٠٦/بتاريخ أول شعبان ١٠٤٧ هـ

تعريف ووصف الصهريج السلطاني:

من الضروري بدء حديثنا بوصف أحد الصهاريج السلطانية طبقًا لما أورده علماء الحملة الفرنسية بكتاب وصف مصر، مع ملاحظة أننا لسنا بصدد دراسة أركيولوجية - أثرية للصهاريج السلطانية، ولكن دراستنا تقتصر على الدراسة التاريخية لها؛ لنضع أمام القارئ صورة واضحة لهذه الصهاريج. والصهريج الذي نحن بصدد وصفه يقع في النطاق الغربي من مدينة الإسكندرية، ، ويتكون هذا الصهريج من سبعة وأربعين عمودًا من الرخام، منها خمسة أعمدة منتظمة على أرض رخامية؛ لتدعيم أقواس العقد السفلي التي يقطعها عمود أفقي. وفي امتداد محور الأعمدة ترتفع أقواس الزوايا البارزة على شكل عقد كامل لتغطي كل الصهريج. ويوجد بها أربع فتحات، منها: ثلاثة دائرية، والفتحة الموجودة في منتصف الصهريج مربعة على مستوى الأرض العليا. وفي المسقط العمودي لأحد الجوانب الداخلية يوجد خمس كوات غير مطابقة لفواصل الأعمدة. كما توجد تجويفات في زوايا الحوائط مزينة بجذور من كل جهة؛ لتساعد على النزول إلى الصهريج.[٢٩]مع ملاحظة، أن الأرض السفلى للصهريج تنحني بصورة طفيفة في اتجاه الآبار والقنوات الأرضية.

وغالبًا ما توجد هذه الصهاريج فوق مستوى مياه القناة الموجودة تحت الأرض -التي سبق التحدث عنها- والمستخدمة لملء هذه الصهاريج حتى تبلغ الحد الأقصى لارتفاعها ٦-٧ متر؛[٣٠] ليساعد ذلك على نقل المياه إلى الصهاريج بسهولة عن طريق السواقي السلطانية الموصلة بين الصهاريج، وقنوات الخليج.[٣١] كما تتميز الفتحة العليا للصهريج السلطاني الموجودة في المدينة العربية والتركية؛ بأنها كثيرًا ما تكون مستطيلة وعرضها بسيط، وذلك

---

(٢٩) وصف مصر، جـ٢٤، ص ص ص ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣٠) نفسه، جـ٢٤، ص ٣٥٨.

(٣١) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٦٥، م ١٧٤ / بتاريخ ١ رجب ١٠٨١ هـ.

لوضع العجلات التي ترفع بواسطتها المياه[٣٢]، هكذا كانت الصهاريج السلطانية المحفورة في باطن الأرض بمدينة الإسكندرية.

هل صهاريج المدينة العربية قديمة أم عربية؟

سؤال طرحه علماء الحملة الفرنسية وحاولوا الإجابة عنه، ونحن في هذا الإطار نعيد طرح السؤال مرة أخرى بإضافة شق آخر له؛ لمحاولة الخروج بنتيجة واضحة من خلال استقراء وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية:

هل صهاريج المدينة العربية قديمة، أم عربية وتركية؟ وهل أضاف العثمانيون لها بإنشاء بعض الصهاريج؟

لقد طرح علماء الحملة الفرنسية هذا السؤال لمحاولة معرفة الأصول التاريخية لهذه الصهاريج، وإثبات أنها قديمة المنشأ، وكانت الدلائل والبراهين التي طرحوها تنصب كلها في نفي أي إضافة جديدة لهذه لصهاريج، أو بمعنى آخر: إثبات عدم تشييد الأتراك لأي منها، وكانت براهينهم في ذلك تتمثل في الآتي:

أولا: أن كل الغزاة والحكام الذين تعاقبوا على حكم الإسكندرية لم تكن لديهم الرغبة في تدمير هذه الصهاريج؛ إذ إنهم لو فعلوا ذلك لترتب عليه -حتمًا- نقصٌ في مياه الشرب،[٣٣]وهذا ليس في مصلحتهم؛ وهذا السبب هو الدافع وراء اهتمامهم بهذه الصهاريج.

ثانيًا: ذهب علماء الحملة الفرنسية إلى القول بأن العرب والأتراك لم يستخدموا الصهاريج الموجودة تحت أطلال المدينة الرومانية القديمة؛ نظرًا لتواجد الصهاريج بجانب منازلهم.[٣٤] كما أشاروا بأنه من المنطقي أن لا تبدو قديمة للوهلة الأولى، ويفسرون ذلك بأن هذه الصهاريج قد أصلحت في الآونة

---

(٣٢) وصف مصر، المصدر السابق، جـ٢٤، ص ص ٣٥٩ – ٣٦٠ ، نفسه، المصدر السابق، جـ٢٤، ص ٣٥٩.

(٣٣) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ٢٤، ص ص ٣٥٩ – ٣٦٠.

(٣٤) وصف مصر ، جـ٢٤ ، ص ٣٥٩.

الأخيرة.[٣٥]

ويتضح من الآراء السالفة الذكر، أن صهاريج الإسكندرية قديمة، وأن العثمانيين استخدموا الصهاريج الصالحة فقط. وبذلك يتضح لنا – أيضًا – أن علماء الحملة الفرنسية قد استبعدوا أية مساهمة من قبل العثمانيين بشأن إنشاء أية صهاريج جديدة أو تشييدها.

إلا أننا لا نستطيع مجاراة علماء الحملة الفرنسية فيما ذهبوا إليه، ولا نتفق معهم –أيضًا– فيما ذكروه بشأن مساهمة العثمانيين في تشييد أيٍّ من الصهاريج السلطانية بالإسكندرية؛ وذلك لاعتبارات عديدة، والتي سنتناولها على أنها إجابة على طرحنا للشق الآخر لسؤال علماء الحملة الفرنسية فيما يتعلق بالأصول التاريخية، وهي كالتالي:

أولا: مما لاشك فيه أن العثمانيين قد أعادوا استخدام صهاريج المياه الموجودة في الإسكندرية منذ زمن بعيد، إلا أن الحاجة المتزايدة للمياه بمدينة الإسكندرية، وذلك ربما بسبب الزيادة المستمرة لسكان الإسكندرية، سواء من سكانها الأصليين، أو من الواردين عليها – جعلت الإدارة العثمانية تهتم اهتمامًا متزايدًا بهذه الصهاريج، إذ أصدرت الإدارة العثمانية بالقاهرة أوامرها إلى ديواني: البحيرة، والإسكندرية بأهمية تنظيف الصهاريج السلطانية، وترميمها. مثلما وجهت الأمر إلى الأمير عمر أمير عربان البحيرة بضرورة الاهتمام بالصهاريج، وتنظيفها، وترميمها.[٣٦] كما صدرت الأوامر إلى قضاة الإسكندرية، والبحيرة، وإلى رجال الإدارة: بلفت نظرهم إلى أن دخول المياه إلى الإسكندرية وريها يتطلب منهم اهتمامًا متزايدًا بتنظيف الصهاريج، وترميمها. وعلى هؤلاء مباشرة تلك الأعمال بأنفسهم؛ لتصبح هذه الصهاريج

(٣٥) نفسه، جـ٢٤، ص ٣٥٩.

(٣٦) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ٧٩، م ٥٤ / بتاريخ ١٥ ربيع ثان ٩٩٠هـ.

مهيأة لامتلائها بالمياه.[٣٧]

وكان على رجال الإدارة قبل حدوث الفيضان القيام بحصر أعداد الصهاريج السلطانية، وتحديد ما يحتاج منها للترميم. وكانت أعمال الترميم هذه تتمثل في: بناء أفواه آبار الصهاريج المتمثلة في الفتحات المربعة الموجودة بأعلى الصهاريج، كما تمثلت هذه الأعمال في عمل المرمات على جانبي الصهاريج؛ حتى تمنع تسرب المياه منه.[٣٨] وفي حالة وجود أي صهريج يحتاج إلى الترميم، كان على المنوط بهم ملء الصهاريج، والقيام بسد فوهته؛ ليتم ترميمه، ثم يملأ بالمياه بعد ذلك. مثلما حدث عند حصر الصهاريج السلطانية عام ١٠٥٣هـ فقد وجد الصهريج السلطاني المسمى بالنبهانة أنه يحتاج إلى ترميم وعمارة؛[٣٩] فلم يتم توصيل المياه إليه إلا بعد أن تم ترميمه .

وكانت توجه الأوامر إلى ملتزم بندر الإسكندرية بصرف النفقات اللازمة لذلك، على أن يسجلها ويقتطعها من خراج الأراضي الزراعية والجمارك.[٤٠]

ومما تجدر الشارة إليه أن عمليات ترميم الصهريج كانت تدخل ضمن الاهتمام بشبكة توزيع المياه داخل المدينة، والتي كانت تستغرق ستة وثلاثين يومًا[٤١] قبل قدوم المياه إلى الخليج.

ومما تقدم نتفق مع ما ذكره علماء الحملة الفرنسية بشأن اهتمام الأتراك بتنظيف الصهاريج التي احتفظوا بها وترميمها،[٤٢] ولكننا لا نتفق

---

(٣٧) محكمة الإسكندرية، س ٥٠ ص ١٢٥، م٢١٠/بتاريخ ٢٥ رمضان١٠٧٠ هـ

(٣٨) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٩١، م٢٢٦/بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ

(٣٩) محكمة الإسكندرية س ٤٨ ص٥٠٩م ١٢٣٥/بتاريخ٢٠ جماد ثان ١٠٥٣ هـ

(٤٠) محكمة الإسكندرية، ص ١٣٨ / بتاريخ ٣٠ جماد الأول ٩٩١ هـ.

(٤١) محكمة الإسكندرية س ٤٨ ص ٣٦٣ م٩١٣/بتاريخ ١٥ ربيع ثان ١٠٥٠ هـ

(٤٢) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ٢٤، ص ٣٥٨.

معهم فيما ذهبوا إليه بأن العثمانيين لم يقوموا بتشييد أي صهاريج سلطانة بالمدينة. إذ تثبت الوثائق الواردة بسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية بما لا يدع مجالا للجدل بأن العثمانيين قد قاموا بإنشاء بعض الصهاريج السلطانية مما يثبت عكس ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية بشأن ذلك.

حيث تمدنا وثائق الاحتفال بوفاء النيل بمؤشرات حول أعداد الصهاريج، وعن الصهاريج التي تم إنشاؤها من قبل الإدارة العثمانية، حيث تنص على: "حتى ملئت الصهريج السلطانية والبلدية، وأخذت حدها في الري والامتلاء بالتمام والكمال بالماء العذب الزلال، مع زيادة ثلاثة صهاريج توسعة على الرعية."(٤٣) .

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هناك حالات متعددة تشير إليها الوثائق على أن الإدارة العثمانية قد أنشأت الكثير من الصهاريج بالإسكندرية، واستطعنا حصر بعض هذه الحالات على فترات زمنية مختلفة، والجدول التالي يوضح ذلك:(٤٤)

السنة	عدد الصهاريج التي أنشأها العثمانيون
٩٩١ هـ	صهريجان سلطانيان
١٠٣٤ هـ	ثلاثة صهاريج سلطانية
١٠٤٧ هـ	صهريجان سلطانيان
١٠٥٠ هـ	صهريجان سلطانيان
١٠٧٠ هـ	صهريجان سلطانيان

جدول (٤/١)

(٤٣) محكمة الإسكندرية س٤٥ ص ١١٨ م٢٨٢/بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٠٣٤ هـ
(٤٤) محكمة الإسكندرية س ١٥ ص ١٣٨، م٢٦٧/بتاريخ ٣٠ جماد أول ٩٩١ هـ
محكمة الإسكندرية س ٤٥ ص ١١٨ م ٢٨٢ / بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٠٣٤هـ.
محكمة الإسكندرية، س ٥٠، ص ٩٨، م ٢١٠ / بتاريخ ٢٥ رمضان ١٠٧٠هـ.
محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٤٠٩، م ٧٥٩ / بتاريخ ٧ جماد أول ١٠٤٧ هـ.
محكمة الإسكندرية، س ٤٦، ص ١٨٩، م ٣٩٣/بتاريخ ٣٠ جماد الثاني ١٠٥٠ هـ

إذن يتضح لنا من خلال ما سبق أن العثمانيين قد قاموا بتشييد الكثير من الصهاريج السلطانية. ومما لاشك فيه، أن هذا ينفي ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية بعدم مساهمة العثمانيين بإنشاء أية صهاريج جديدة بالمدينة.

الصهاريج السلطانية: أعدادها، وتوزيعها الجغرافي:

لقد انتشرت الصهاريج السلطانية داخل ثغر الإسكندرية، وتوزعت في كل أرجاء المدينة، - ولاريب - أن انتشار القنوات والخلجان المتفرعة من خليج الإسكندرية في شكل أربع امتدادت طويلة في باطن الأرض قد فرض على جغرافية المدينة انتشار الصهاريج السلطانية على امتداد هذه القنوات؛ وذلك لسهولة رفع المياه على هذه الصهاريج، وتخزينها. ويصف هيرتوس وعلماء الحملة الفرنسية ارتباط الصهاريج بتلك القنوات: بأن مدينة الإسكندرية تكاد تكون محفورة في كل مكان في جزئها السفلي، وباقتراب الفتحات العليا للصهاريج من تلك القنوات لسهولة نقل المياه(٤٥) إليه عن طريق السواقي.

ولقد اتخذت الإدارة العثمانية بعض الإجراءات قبل حدوث الفيضان، وبعد دخول المياه للمدينة، ومن أهمها: ضرورة الكشف على الصهاريج السلطانية، وحصر أعدادها،(٤٦) لتتمكن من التأكد من سلامة الصهاريج، وملئها بالمياه. وقد أنيط بهذا الحصر بعض رجال الإدارة العثمانية، مثل: أغا الحواله، وكتخدا ثغر الإسكندرية.

---

(٤٥) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ ٤، ص ص ٢٦٥ – ٣٥٨.

(٤٦) محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ١٧٨ ، م ٣٦٤ / بتاريخ ١٠ رجب ١٠٨٦.

ولقد استطعنا من خلال الاستقراء المتأني لوثائق محكمة الإسكندرية الشرعية حصر أعداد الصهاريج السلطانية بالمدينة على فترات زمنية متباعدة.

والجدول التالي[٤٧] يوضح أعداد هذه الصهاريج:

السنة	عدد الصهاريج	صالح لتخزين المياه	غير صالح
١٠٣٣ هـ	٦٦	٦٦	-
١٠٤٦ هـ	٨٢	٨٢	-
١٠٥٣ هـ	٨٥	٨٤	١
١٠٨٦ هـ	١١٦	١١٦	-
١٢١٣ هـ	٣٠٨	٢٠٧	١٠١

جدول (٢/٤)

من الجدول السابق نستخرج ملاحظتين:

أولهما: نجد ازديادًا ملحوظًا في أعداد الصهاريج السلطانية على فترات متباعدة، وهذا يؤكد لنا - بما لا يدع مجالا للجدل - بأن الزيادة المستمرة لسكان الإسكندرية، وأهمية مياه الشرب قد دفعت بالعثمانيين إلى إنشاء صهاريج جديدة بالمدينة، وينفي ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية بالقول بأن الأتراك استخدموا الصهاريج القديمة ولم يضيفوا إليها صهاريجَ جديدةً.

ثانيهما: نلاحظ أن هناك ازديادًا في أعداد الصهاريج السلطانية إلى ٣٦٠ صهريجًا في عام ١٢١٣، وهذا يؤكد -أيضًا- الزيادة المستمرة

(٤٧) مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ٤٧٨، م ٣٦٤ بتاريخ ١٠ رجب ١٠٨٦هـ.

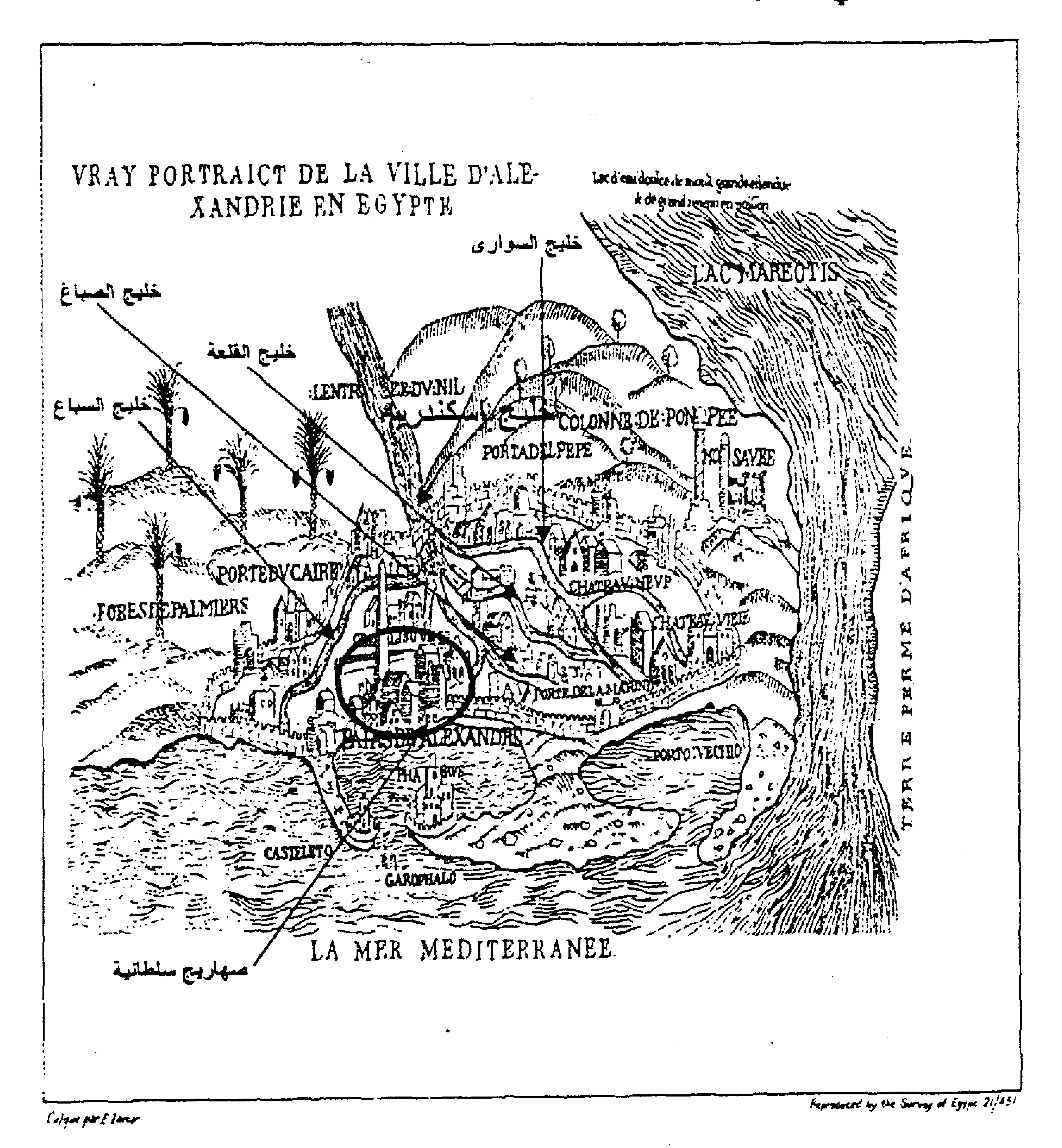
محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٥٠٩، م ١٢٣٥ / بتاريخ ٢٠ جماد ثان ١٠٥٣

محكمة الإسكندرية، س ٣٩، ص ١١٠، م ٢١٢ / بتاريخ ١١ جماد أول ١٠٤٦ هـ

محكمة الإسكندرية، س ٢٢، ص ٧٨، م ١٢٠ / بتاريخ ٣٠ ربيع ثان ١٠٢٦هـ.

وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ ٢٤، ص ٢٦٧.

في إنشاء الصهاريج. كما نلاحظ أن منها عددًا غير قليل لا يعمل في هذا العام؛ نظرًا لإهمالها أثناء السنوات الثلاثة التي تواجدت فيها الحملة الفرنسية في مصر.



شكل (٤/١)

خريطة مدينة الإسكندرية موضحاً بها فروع الخليج والصهاريج السلطانية بالمدينة(*)

(*) مصدر الخريطة ، قاعدة بيانات مشروع الإسكندرية فى العصر العثماني ، سيداج

ومما تجدر الإشارة إليه أن التوزيع الجغرافي لهذه الصهاريج قد اختلف من منطقة إلى أخرى داخل المدينة، ولنؤكد ذلك استطعنا حصر بعض (الصهاريج السلطانية) بأسمائها، وأماكن التوزيع الجغرافي لها، وهي على النحو التالي:[٤٨]

اسم الصهريج	التوزيع الجغرافي
صهريج القصاب	داخل الثغر من أوسطه بالقرب من حارة النصارى
صهريج الخشاب	داخل الثغر من غربيه بجوار الطريق السلطاني
صهريج العرايسة	داخل الثغر من جهته الغربية يحده صهريجي: الخشاب، والبيساني
صهريج النبهانة	داخل الثغر من شرقيه بخط كوم الدكة من الناحية القبلية للطريق السلطاني
صهريج الواسطية	داخل الثغر بخط لمدابغ بقرب باب سدرة، ومدرسة الواسطية
صهريج الطويل	داخل الثغر من شرقيه بالقرب من مقام سيدي عثمان الفرنوي، وسيدي إسماعيل
صهريج الشاكرين	داخل الثغر من شرقيه بخط حارة الشاكرين المعروفة بحارة النصارى
صهريج الخطابي	داخل الثغر بخط الصراجين -تقع بجانبه بعض الحدائق، وحمام-.
صهريج الزواوي	داخل الثغر من شرقيه
صهريج السلطان	داخل الثغر من الجهة الغربية بجوار حمام بن عطية
صهريج البيساني	داخل الثغر من غربيه بقرب خط الصبانة بالقرب من جامع العطارين
صهريج أولاد الذهبي	داخل الثغر من شرقيه بكوم الدكة بخط الصهريج الطويل
صهريج السلطان	داخل الثغر من غربيه بالقرب من باب سدرة

اسم الصهريج	التوزيع الجغرافي
صهريج الافتخار	داخل الثغر من الجهة القبلية بجوار المدرسة التكريتة، وزاوية سيدي أبي الحسن الشاذلي
صهريج المقدم	داخل الثغر من شرقيه بجوار المدرسة البرهانية
صهريج الغزالي	داخل الثغر من شرقيه بخط القاضي ناصر الدين
صهريج الزلاقة	داخل الثغر من غربيه بنجع الفاخورة
صهريج الهوارة	داخل الثغر من غربيه بخط نجع هوارة
صهريج البنا	داخل الثغر من جهته الغربية
صهريج القباني	داخل الثغر في جهته الوسطى غرب الثغر بجوار جامع العطارين من جهته الغربية
صهريج القضابي	داخل الثغر من جهته الوسطى بجوار جامع العطارين من الجهة الغربية
صهريج الهوارة	داخل الثغر من غربيه بخط نجع هواره
صهريج البنا	داخل الثغر من غربيه
صهريج القباني	داخل الثغر من الجهة الوسطي غرب الثغر ، بجوار جامع العطارين من الجهة الغربية
صهريج القضابي	داخل الثغر من الجهة الوسطي بجوار جامعة العطارين من الجهة الغربية

جدول (٤/٣)

(٤٨) مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٢٢، م ٩٥٣/ ٤ ذي الحجة ١٠١٢هـ. س ٤٨، ص ٣٨٦، م ٩٨٢ / بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٠٥٢هـ. ٤١، ص ٣٨٤، م ٧٢٠ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٠٤٧هـ. س ٨٦، ص ٢١، م ٣١، بتاريخ ٦ ربيع أول ١١٧٦هـ. س ٣٨، ص ١١١، م ٤١٣/ بتاريخ ٢٧ محرم ١٠٢٧ هـ. س ٤٣، ص ١١٥، م ٣٣٢، بتاريخ ٥ صر ١٠١٩ هـ. س ٨، ص ١١٤، م ٣٣٥ بتاريخ ١٦ جماد ثان ٩٧٣هـ. س ٤١، ص ٤٤٧، م ٨٠٦/ ١ شعبان ١٠٤٧ هـ. س ٣٤، ص ١٥٩، م ٣٨٠ بتاريخ ٥ جماد ثان ١٠١١ هـ. س ٨، ص ١٩٨، م ٥٨٣.

وبنظرة على ما تضمنه الجدول، وتفاصيل ما أوردته الوثائق التي استقينا منها تلك البيانات، ينبغي أن نشير إلى الملاحظات التالية:

أولا: نلاحظ أن كل تجمعات الصهاريج السلطانية كانت تقع على قنوات الخليج مباشرة، ومن ثم تركزت كل الصهاريج داخل ثغر الإسكندرية، ولم نجد أية إشارة إلى صهريج سلطاني خارج الثغر، أو ظاهره بالجزيرة الخضراء.

ثانيًا: اتضح لنا من خلال هذه الجدول أن هناك كثافةً واضحة لتجمعات كثيرة للصهاريج في النطاق الشرقي والغربي داخل ثغر الإسكندرية، وهذا يؤكد ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية من وجود تجمعات كثيرة للصهاريج السلطانية في النطاق الغربي للمدينة من داخلها.

هل كانت مياه الصهاريج السلطانية تكفي سكان الإسكندرية؟

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل بمناقشة الموضوع الذي يتعلق بحجم كمية المياه التي تمتلئ بها الصهاريج ا المنتشرة بمدينة الإسكندرية عن طريق: رصد أعداد تلك الصهاريج من خلال وثائق محكمة الإسكندرية، وبطرح السؤال بشكل آخر: كم هو متوسط كمية المياه التي يمتلئ بها الصهريج الواحد؟ وما هو إجمالي كمية المياه التي تمتلئ بها كل الصهاريج السلطانية كل عام؟

لقد حدد علماء الحملة الفرنسية متوسط كمية المياه التي يمتلئ بها الصهريج الواحد بمقداره ١٦١م٣[٤٩] أما فيما يتعلق بكفاية مياه الصهاريج

=س ٢٥، ص ٣٦١، م ١١٢٩/ بتاريخ ١١ صفر ١٠٤٧ هـ. س ٥٢، س ٣٣٥، م ٦٥٢، ٥ جماد ثان ١٠٨٢هـ؟ س ١٣، ص ٥٧٢، بتاريخ ٩٧٣ هـ. س ٢٩، ص ٢٩، ص ٣٥٦، م ١٠٥٤، ١٦ ذو القعدة ١٠٠٠هـ. س ٢٩، ص ١٧٨، م ٥٠٧ / بتاريخ ١٦ رمضان ١٠٠٠هـ. س ٢٩، ص ٣٥٦، م ١٠٥٤هـ/ ١٦ ذي القعدة ١٠٠٠هـ. س ٥٢، ص ٣٣٥، م ٦٥٢/ بتاريخ ٥ جماد ثان ١٠٨٢ هـ. س ٤٢، ص ١٢٩، م ٤٤١ / بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٠١٦ هـ. س ٢٩، ص ٣٨٠، م

لاستهلاك جميع سكان المدينة، فقد انقسم علماء الحملة الفرنسية إلى فريقين: فريق يرى أن المياه المخزنة بالصهاريج السلطانية تكفي لاستهلاك سكان المدينة البالغ عددهم ثمانية آلاف شخص لمدة مئة وثمانية وعشرين يومًا، أي أربعة أشهر. وربط هذا الفريق، فيما ذهبوا إليه، باستخدام المياه بمساجد المدينة.(٥٠) أما الفريق الآخر فرأى أن المياه المخزنة بالصهاريج تكفي لاستهلاك عشرين ألف شخص، بما فيهم حامية الإسكندرية لمدة خمسمائة وسبعة وخمسين يومًا، أي ثمانية عشر شهرًا.(٥١)

ونرى أن رأي الفريق الثاني هو الأقرب للصواب، وأن المياه كانت تكفي لفترة عام ونصف عام؛ نظرًا لزيادة عدد الصهاريج السلطانية بالمدينة. وربما شمل ذلك – أيضًا – استخدامات المياه لهذا العدد من السكان، ليس للشرب فقط، بل أيضًا للاستخدامات الأخرى داخل الحمامات العامة، أو لتموين السفن. بينما نرى أن الرأي الأول يقصد فيما ذهب اليه باستخدامات المياه داخل المساجد. وعلى أية حال، كانت المياه تكفي لاستهلاك سكان المدينة، بل كانت تكفي –أيضًا– لتموين السفن الراسية بالميناء.

وجدير بنا أن نذكر، أننا لكي نؤكد ما انتهينا إليه فيما يخص حجم كمية المياه المخزنة بـــ الصهاريج السلطانية، ومدى كفايتها لاستهلاك سكان المدينة، استطعنا تقدير إجمالي كمية المياه التي تمتلئ بها جميع الصهاريج من خلال الحصر الإحصائي لإجمالي عدد الصهاريج

١١١٢ هـــ / ١١ شوال ١٠٠٠ هـــ. س ٢٩، ص ١٨١، م ٥١٥ / بتاريخ ٨ شبان ١٠٠٠ هـــ. س ٢٩ ، ص ١٧٨ ، م ٥٠٧ / ١٦ رمضان ١٠٠٠ هـــ ، س ٢٩ ، ص ٣٥٦ ، م ١٠٥٤ / ١٦ القعدة ١٠٠٠ هـــ ، س ٥٢ ، ص ٣٣٥ ، م ٦٥٢ / ٥ جمادى ثاني ١٠٨٢ ، س ٤٢ ، ص ٢٩ ، م ٤٤١ / ١٩ القاعد ١١٦

(٤٩) موسوعة وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـــ ٣ ، ص ٣١٢.

(٥٠) نفسه، جـــ٣، ص ٢٩٢.

(٥١) نفسه، جـــ٣، ص ٣١٢.

والجدول التالي(٥٢) يوضح ذلك:

الفترة الزمنية	إجمالي عدد الصهاريج	إجمالي كمية المياه الحلوة بالمتر المكعب
١٠٣٣ هـ	٦٦	١٠٦٢٦ م٣
١٠٤٦ هـ	٨٢	١٣٢٠٢ م٣
١٠٥٣ هـ	٨٤	١٣٥٢٤ م٣
١٠٨٦ هـ	١١٦	١٨٦٧٦ م٣
١٢١٣ هـ	٢٠٧	٣٣٣٢٧ م٣

جدول (٤/٤)

وبنظرة على ما تضمنه الجدول، وتفاصيل ما أوردته سجلات محكمة الإسكندرية، وما ذكره علماء الحملة الفرنسية بموسوعة وصف مصر، والتي استقينا منها تلك البيانات، ينبغي أن نشير إلى الملاحظات التالية:

ففي فترات القرن السابع عشر الميلادي نلاحظ حالة من الاقتراب النسبي لعدد الصهاريج على طول فتراته، ومن ثم تبع ذلك ازدياد نسبي في كمية المياه التي تمتلئ بها الصهاريج. بينما نلاحظ أن إجمالي عدد الصهاريج السلطانية يصل إلى الضعف مقارنة بالقرن الثامن عشر الميلادي، ومن ثم يترتب على ذلك زيادة كمية المياه إلى الضعف -أيضًا- بالمقارنة بالقرن السابع عشر.

- أن الزيادة المضاعفة لكمية المياه في القرن الثامن عشر، ربما كان سببها هو الزيادة المضطردة لعدد سكان المدينة، بالإضافة إلى الحاميات العسكرية بالمدينة.

(٥٢) مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ١٧٨، م٦٤ / بتاريخ ١٠ رجب ١٠٨٦هـ.

محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٥٠٩، م ١٢٥٣/بتاريخ ٢٠ جماد ثان ١٠٥٣ هـ

محكمة الإسكندرية، س ٣٩، ص ١١٠، م ٢١٢/بتاريخ ١١ جماد أول ١٠٤٦ هـ.

محكمة الإسكندرية، س ٢٢، ص ٧٨، م ١٢٠ / بتاريخ ١٣ ربيع ثان ١٠٢٦ هـ.

وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ ٢٤، ص ٢٦٧.

ثالثا: صهاريج الأَسْبِلَة، والجوامع، والحمامات:

في حقيقة الأمر، أن صهاريج الأسبلة، والجوامع، والحمامات كانت تلي الصهاريج السلطانية في أهميتها، ونظرًا لأهمية مياه الشرب وقلتها بخليج الإسكندرية بعد انتهاء فترة الفيضان؛ فقد دفع ذلك أثرياء الإسكندرية، وأغنيائها من التجار إلى تشييد الأسبلة، وإنشاء الصهاريج أسفلها، باعتباره نوعًا من أنواع الإحسان والبر إلى الفقراء والمساكين من سكان الإسكندرية، والواردين إليها. ولهذا السبب – أيضًا – شيدت الصهاريج أسفل الجوامع؛ لاستخدامها في الوضوء والطهارة. كما شيدت الصهاريج داخل الحمامات العامة بالمدينة؛ لاستخداماتها الصحية؛ لذا وجب علينا تعريف كل صهريج ووصفه، سواء ما كان يتعلق منها بالأسبلة، والجوامع، والحمامات، وهي على النحو التالي:

أ- صهاريج الأسبلة: الوصف، والاستخدام:

لقد أُنشئت صهاريج الأسبلة – في الغالب – أسفل السبيل، ويعلوه بيت يستخدم للسكنى. وكان يجاور باب البيت باب السبيل. وغالبًا كان يوضع حوض السبيل على الشارع مباشرة؛ ليتيسر للمارين بالشارع شرب المياه. وكانت ترفع المياه من السبيل عن طريق عوامات موصلة بسلب، أو سلاسل،(٥٣) سميت أحيانًا بالمصاصات، والتي تتصل بخوخة الصهريج،(٥٤) وعن طريقها يتم نقل المياه من الصهريج إلى مزملة حوض السبيل.

وكانت أحيانًا توجد صهاريج الأسبلة أسفل مساحة، أو فسحة من الأرض توجد في محيط البيت، أو أمامه. وقد أعطتنا إحدى وثائق الوقف وصفًا دقيقًا للصهريج والسبيل بنص جاء فيه: "فسحتان على صهريج بالجهة

---

(٥٣) محكمة الإسكندرية، س ٨٧، ص ١٦٠، م ٢٠٣ / بتاريخ ١ ربيع أول ١١٧٩هـ ، محكمة الإسكندرية، س ٨٩، ص ١٤٨، م ٢٢٠ / بتاريخ ٨ ربيع ثان ١١٨٠ هـ

(٥٤) محكمة الإسكندرية، س ٨٦ ص ١٥٨ م١٥٠/بتاريخ٢٢ جماد ثان ١١٥٢ هـ

الشرقية للبيت المرقوم، ومن واجهة بها شباكان معدان؛ لشرب الماء للواردين إليها، أحدهما: من النحاس الأصفر المسبوك، والثاني: من الحديد المصنوع. ومن داخلها سبيل مفروشة أرضه بالرخام الأبيض، وهي مجاورة للشباكين المذكورين أعلاه. يغلق على ذلك باب من الخشب، وبجانب الباب باب معقود بالحجر النحت مركب عليه مخدع نظيف، تجاه الداخل منه. وسلم يصعد منه لبيت سكن مركب على ظاهر الصهريج".(٥٥)

ومن وصف الصهريج والسبيل، يتضح لنا أن صهاريج الأسبلة كانت بمثابة شبكة داخلية لتوصيل المياه من الصهريج إلى مزملة السبيل.

ب-صهاريج الجوامع:

في الحقيقة، لم تقتصر استخدامات المياه على الشرب – فقط -، بل استخدمت -أيضًا- للوضوء؛ لذا كان لازمًا أن يلحق بكل جامع، أو مسجد صهريج، يتم حفره وإنشاؤه بأسفل المسجد.(٥٦) وكان يتم ملء هذا الصهريج بالمياه عند قدوم المياه إلى داخل الإسكندرية، وأحيانًا كان يتم إنشاء الصهريج بظاهر المسجد، وفي هذه الحالة يتصل الصهريج بأيكة في المسجد، وكان يصل بين الصهريج وخارج المسجد مصاصة؛ لتوصيلها بمزملة السبيل؛ لكي يشرب منها المارون أمام المسجد، والواردون إليه للصلاة.

وكانت تستخدم – أيضًا – مياه الصهريج للوضوء، وكانت ترفع المياه من الصهاريج إلى ميضة الوضوء عن طريق أحبال، وقواديس.(٥٧)

ج-صهاريج الحمامات:

كانت الحمامات من المؤسسات العامة التي تحتاج إلى المياه باستمرار؛

---

(٥٥) محكمة الإسكندرية، س ٨٦، ص ١٥٨، م ١٥٠ / بتاريخ ٢٢ جماد الثاني ١١٥٢ هـ. ، س ٨٧، ص ١١٥، م ١٥٣ / بتاريخ ١٢ جمد أول ١١٧٧هـ.

(٥٦) محكمة الإسكندرية، س ٩٢ ص ٢٧٥ م٣٦٢/بتاريخ ٨ ربيع ثان ١١٨٠ هـ

(٥٧) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٢١، م ٩٥٠ / بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٠١٨ هـ.

للاستخدامات الصحية. وكان يقع صهريج الحمام أسفل أرضيته، وكان يعلوه أرض مفروشة بالرخام، ويتم توزيع المياه من الصهريج إلى أحواض متصلة بالمغاطس، عن طريق ساقية[٥٨] تقع بين الصهريج، ومجاري المياه[٥٩] المتصلة بالأحواض التي تنتهي بفسقية في أحد جوانب الحمام. هكذا دفعت الحاجة الملحة للاستخدامات الصحية داخل الحمامات إلى إنشاء الصهاريج.

د-صهاريج البساتين:

لا ريب أن البساتين الموجودة في الإسكندرية كانت تحتاج للمياه بشكل متزايد، وخاصة في وقت التحاريق، بعد انتهاء فترة الفيضان؛ لذا حرص سكان الإسكندرية ممن يحوزون الحدائق والبساتين، على إنشاء الصهاريج داخل هذه البساتين. وكان يقع صهريج البستان أسفل غرفة علوية مركبة فوق الصهريج.[٦٠]كما كانت تقع صهاريج البستان متفرقة على جانبيه. وكانت به مجموعة من الآبار الصغيرة متصلة فيما بينها، ومتصلة بالقنوات الصغيرة والسطحية داخل البستان، التي أطلق عليها القيني.[٦١] يتوسطها فسقية؛[٦٢] لتوزيع المياه دخل البستان. وكان يتم رفع المياه من الصهاريج والآبار إلى المجاري والقنوات عن طريق ساقية كبيرة. كما كانت توجد فسقية على فوهة الآبار الصغيرة المنتشرة داخل البستان عن طريق بعض السواقي الصغيرة؛[٦٣] ليتم توزيع المياه على كل أنحاء البستان.

---

(٥٨) محكمة الإسكندرية، س ٨، ص ١٦٤، م ٤٤٧/بتاريخ ١ جماد ثان ٩٧٣ هـ
(٥٩) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٢١٩، م ٥٣٢/بتاريخ ٢ رجب ١٠٣٥ هـ.
(٦٠) محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٣٧٠، م ٦٦٨ / بتاريخ ١١ جماد ثان ١٠٤٦هـ.
(٦١) محكمة الإسكندرية، س ١٨٢ ص ١٧٣، م ٣٠٨ / بتاريخ ٢٦ ذي القعدة ١٠٦٧ هـ.
(٦٢) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ٥٨، م١٤٦/بتاريخ ٢٣ جما آخر ١٠٠١ هـ
(٦٣) محكمة الإسكندرية، س ٢٤، ص ٨ ، م ٣٠/بتاريخ ٢١ ذي الحجة ٩٦٥ هـ

وكان على أصحاب الحدائق والبساتين إصلاح الصهاريج والآبار بترميمها، وتنظيفها، وإصلاح السواقي المركبة على فوهة هذه الصهاريج.(٦٤)

الصهاريج البلدية: أنواعها، وأعدادها، وتوزيعها الجغرافي:

تعددت الصهاريج البلدية، واختلفت استخداماتها، سواء صهاريج الأسبلة، أو الجوامع، أو الحمامات، أو البساتين، والتي دعت الضرورة إليها. ولتكون الصورة أكثر وضوحًا ودقة، قمنا بحصر كل هذه الصهاريج، وأعدادها، وتوزيعها الجغرافي.

وفيما يلي جدول يوضح أعدادها، وتوزيعها الجغرافي على مدى ثلاثة قرون:(٦٥)

---

(٦٤) محكمة الإسكندرية، س ٨٢، ص ١٧٣، م ٣٠٨ / بتاريخ ٢٦ ذي القعدة ١٦٧٥ هـ.

(٦٥) مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية، س ١١، ص ١١٦٤، م ٢٨٤/ ٢١ ذي الحجة، ٩٨٧ هـ.

س ٤٥، ص ١٩٩ن، م ٤٧٩/ ٢٨ رجب ١٠٣٥ هـ. س ٨٧، ص ٩٥، م ١٢٦/ ٨ ربيع أول ١١٧٨هـ. س٤، ص ٦-٧، م ٢٢ / ١٩ صفر ٩٧٣ هـ، س ٤، ص ٢٨٠، م ١٠١٣ / ١١ ربيع أول ٩٨٤هـ. س ٥٧، ص ٢٤٠، م ٥٥١/ ٥ جماد أول ١١٠٠ هـ، س ٤٥، ص ٢١٩، م ٥٣٢/ ٢ رجب ١٠٣٥هـ. س ٨، ص ٢٣٢، م ٦٥٦ / ١٩ جماد ثان ١١٨٠ هـ، س ٨٥، ص ٤٠٥، م ٤٨٨ / ١٩ جماد ثان ١١٨٠ هـ. س٧٨، ص ١٨٧-١٨٨، م ٢٢٠ / ١٥ ذي القعدة ١١٧٨هـ، س ٨٧، ص ١١٥، م ١٥٣/ ١٥ جماد ثان ١١٧هـ. س ٧٥، ص ٤٥، م ٥٤ / ١ شوال ١١٤٨ هـ، أ س ٤٥، ص ١٠١، م ٢٤١ / ١٦ شوال ١٠٣٤ هـ. س ٥٧، ص ١٨٤، م ٤٣٤/ ١٠ ذي القعدة ١٠٩٩ هـ، س ٩، ص ١٨٠، م ٢٣٠ / ١ محرم ١١٧١ هـ. س ٦٢، ص ١٣٣، م ٣٠٤/ ١٢ ربيع أول ١١١٨هـ. س ٧١، ص ١٤٦، م٣٥٢ / ٣ شوال ١١٣٣هـ. س ٩٠، ص ١٥٠، م ٦٠٢/ ٢١ ذي القعدة ١١٨٢ هـ، س ٨/ ص ٢٦٩/ م ٧٣٣ / جماد ثان ٩٧٣هـ. س ٥٤، ص ١٩، م ١٦٥،/ ١ جمد أول ١٠٨٩هـ، س ٦٤، ص ٢٥٨/ م ٤٥٧/ ١ رجب . س

التوزيع الجغرافي	الفترة الزمنية	صهريج سبيل عدد	صهريج حمام عدد	صهريج جامع عدد	صهريج بستان عدد
داخل ثغر الإسكندرية	٩٦٥-١٠٠٨ هـ	٦	٦	٤	٥
	١٠٠٩-١١١٢هـ	٧	٥	٣	٣
	١١١٣-١٢١٥ هـ	٣	-	٣	٥
خارج الثغر والجزيرة الخضراء	٩٦٥-١٠٠٨هـ	٣	٢	-	٥
	١٠٠٩-١١٢هـ	٦	٤	٤	٤
	١١١٣-١٢١٥ هـ	١٤	٦	٦	٧

جدول (٥/٤)

٨٥، ص ١٦٤، م ١٩٢، ١٠٧٦هـ، س ٩٢، ص ٢٧٥، م ٣٦٢/ ٨ ربيع ثان ١١٨٠. س = = ٨٩، ص ١٤٨، م ٢٢٠/ ٨ ربيع أول ١١٨٠، س ١٨٧، ص ١٦٠، م ٢٠٣ / ١ ربيع أول ١١٧٩هـ . ، محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٣٧٠، م ٦٨٨/ ١١ جماد ثان ١٠٤٦ هـ، س ٤٥، ص ١٥٧، م ٣٦٠ / ٩ ربيع أول ١٠٣٥ هـ، س ٣٧، ص ١٤٦، م ٥٠٦/ ١٥ ذي القعدة ١٠٢٠ هـ، س ٢٤، ص ٨، م ٣٠ / ٢١ ذي الحجة ٩٦٥ هـ، س ٢٩، ص ٥٨، م ١٤٦ / ٢٣ جماد آخر ١٠٠١هـ. س ٦٩، ص ١٦٥، م ٢٦٦ / ٢٥ محرم ١١٤١ هـ، س ٨٦، ص ١٥٨، م ١٥٠/ ٢٢جماد ثان ١١٦٥هـ. س ١١، ص ١٢٦، م ١٤٢/ ٢٣ رجب ٩٧٨ هـ، س ١٤ ص ٤٩٨، م ١٠٩١ هـ / ٧ ربيع ثان ٩٧٣ هـ. س ٤٥/ ص ١٨٧، م ٢١٧ / ١٠ رمضان ١٠٣٤ هـ، س ٥٤، ص ١٨٧، م ٢١٧ / ١٠ رمضان ١٠٣٤ هـ. س ٥٧، ص ٢١١، م ٤٩١/ ٨ محرم ١١٠٠ هـ، س ٣٨، ص ١٣٦، م ٩٤ هـ/ ٢٦ رمضان ١٠٢٨ هـ. س ١١، ص ١٦٩، م ٦٤٦/ ١٣ شوال ٩٧٨ هـ. س ١١، ص ٩٦، م ٣٣٤/ ٢٨ شعبان ٩٧٨ هـ. س ١١، ص ١٢٤، م ٤١٦ / ١٧ رمضان ٩٧٨هـ، س ٤٨، ص ٣٨٤، م ٩٧٤/ ١٠ رجب ١٠٥٣ هـ. س ٨، ص ٥٠، م ٢٠٠/ ٨ ربيع أول ١٠٥٨ هـ، س ١٣٤، ص ١٦٢، م ٣٨٦/ ١ جماد ثان ١٠١١ هـ. س ٤٣، ص ١٣٢١ م، م ٩٥٠ / ١٨ ذي الحجة ١٠١٨ هـ، س ٥٩، ص ١٥٣، م ٢٥١/ ١٥ رجب ١١٤٢ هـ.

بنظرة عامة على ما تضمنه الجدول، وتفاصيل ما أوردته الأدلة الوثائقية المتمثلة في حجم الأوقاف، ووثائق التعاقدات الإيجارية، والتي استقينا منها تلك البيانات، ينبغي أن نشير إلى الملاحظات التالية:

أولا:من الجدول السابق يتضح لنا أنه في الفترة من ٩٦٥ – ١٠٠٨هـ نجد ازديادًا ملحوظًا في صهاريج الأسبلة، والحمامات، والجوامع، والبساتين بالمقارنة بالجزيرة الخضراء. ونجد عدد الصهاريج بالجزيرة الخضراء قليلاً نسبيًا بالمقارنة بداخل الثغر، وهذا يفسر تركز سكان الإسكندرية داخل الثغر في القرن السادس عشر الميلادي، بينما تركز عدد قليل منهم بظاهر الثغر بالجزيرة الخضراء.

نلاحظ – أيضًا – في الفترة من ١٠٠٩ هـ – ١١١٢ هـ نقصًا ملحوظًا في عدد صهاريج الحمامات، والجوامع، والبساتين مع زيادة صهريج سبيل واحد داخل الثغر. وبمقارنة ظاهر الثغر بالجزيرة الخضراء نلاحظ ازديادًا في عدد صهاريج الأسبلة، والحمامات، والجوامع داخل الجزيرة الخضراء، وهذا يشير إلى بداية هجرة سكان الإسكندرية من داخل الثغر إلى ظاهره في الجزيرة الخضراء، ويؤكد ذلك الشكوى المرفوعة من السكان المقيمين داخل الثغر بضرورة وجود حمام داخله؛ نظرًا لهجرة السكان إلى الجزيرة الخضراء؛ مما أدى إلى اندثار الحمامات داخله.(*)

نلاحظ أن النقص كان حادًا في عدد صهاريج الأسبلة، والجوامع، والحمامات والبساتين داخل الثغر في الفترة من ١١١٣ – ١٢١٥ هـ، ومن ثم كان ذلك مؤشرًا مهمًا على هجرة الجزء الأكبر من سكان المدينة إلى الجزيرة الخضراء؛ إذ نجد أن عدد صهاريج الأسبلة، والحمامات، والجوامع، والبساتين قد ارتفع بشكل ملحوظ. ويؤكد ذلك – أيضًا – استقرار السكان الذين هاجروا من داخل الثغر إلى الجزيرة الخضراء. ويفسر علماء الحملة الفرنسية هذا الاستقرار، بوجودها بين الخليج من ناحية، والبحر من ناحية

(*) محكمة الإسكندرية، س ٣٤، ص ١٦٢، م ٣٨٦/ ١ جماد ثاني ١٠١١ هـ.

أخرى؛ مما جعل جوها دافعًا إلى استقرار السكان داخلها.

فعلى سبيل المثال، نلاحظ ازدياد عدد صهاريج الأسبلة في الجزيرة الخضراء إلى أربعة عشر صهريجًا، لعدم وجود صهاريج سلطانية داخل الثغر؛ مما دفع بالتجار، والأغنياء إلى إنشاء الأسبلة ووقفها على وجوه البر والخير على الفقراء والمساكين.

صهاريج المنازل:

الواقع أنه لم تكن الصهاريج البلدية تتمثل في صهاريج الأسبلة، والحمامات، والبساتين – فقط –، بل عُدت صهاريج المنازل من الصهاريج البلدية. ومما لاشك فيه، أن فترة حدوث الفيضان في خليج الإسكندرية – التي لا تتجاوز بضعة أشهر – دفعت بسكان المدينة إلى إنشاء صهاريج صغيرة أسفل منازلهم. وصهاريج المنازل عبارة عن بئر يتم حفره أسفل دهليز المنزل.(٦٦) وفي بعض الأحيان كانت تبنى المنازل وسط البساتين، فيتم حفر آبار، وصهاريج المنازل في بساتينها.(٦٧) وكان على سكان المدينة ممن لا يمتلكون في منازلهم آبارًا، أو خزانات للمياه، الذهاب إلى الصهاريج السلطانية للحصول على المياه اللازمة لاستهلاكهم اليومي من المدينة القديمة.(٦٨)

ويتم ملء خزانات المنازل بواسطة الجمال، أو على ظهر البغال والحمير، سواء من مياه الخليج عند حدوث الفيضان، أو من الصهاريج السلطانية. لصعوبة حصر أعداد صهاريج المنازل؛ اقتصرنا في دراستنا هذه على التعريف بها، وبكيفية ملئها بالمياه.

ومما سبق نخرج بنتيجة مفادها: أن توزيع شبكة المياه اقتضت ضرورة إنشاء

---

(٦٦) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ١١٢، ص ١١٢، م ٣٣٥، بتاريخ ٢٠ رجب ١٠٠٠ هـ.

(٦٧) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ٢٦١، م ٧٧ / بتاريخ ١ شوال ١٠٠٠ هـ.

(٦٨) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ ٣، ص ص ٢٩٢ – ٢٩٣.

الصهاريج، وتحدد عددها بناء على قدر الاستخدام. وفيما يلي نتحدث عن هيدروليكية نقل المياه إلى الصهاريج، وكيفية نقلها فيما يسمى بالسواقي السلطانية.

دور السواقي السلطانية في إمداد الصهاريج بالمياه:

اهتمت الإدارة العثمانية بأمر السواقي السلطانية للحاجة الماسة إليها في إمداد الصهاريج السلطانية بالمياه. ولم يأل أحدٌ منهم جهدًا في العناية بها، والمحافظة عليها، وإجراء الإصلاحات الدورية لها كل عام قبل حدوث الفيضان، حيث تضمن الأمر الصادر من الديوان العالي كل عام بشأن شبكة توزيع المياه على حث رجال الإدارة بتنظيف السواقي السلطانية، وإجراء الإصلاحات اللازمة لها.(٦٩) كما أصدرت الإدارة العثمانية من الديوان العالي أوامر منفردة تختص بالسواقي السلطانية وحدها، مثلما صدر الأمر إلى الأمير عمر أمير عربان البحيرة بالحث على عمل سواقي الثغر لسنة ٩٩٠ هـ.(٧٠) والواقع أن إصلاحات السواقي وتنظيفها، كان يطرح للإيجار من قبل أحد رجال الإدارة، إذ التزم البدري حسن بك باشا بقلعة الركن متكلمًا على إجارة، وعمارة السواقي السلطانية بثغر الإسكندرية لسنة ١٠٢١هـ من الأمير ممى أمير إقليم البحيرة. وكان على أمير إقليم البحيرة مد من يكون؟ على إجارة، وعمارة السواقي بالأنوار اللازمة؛ لإدارتها وتشغيلها.(٧١)

وفي بعض الأحيان كانت الإدارة في ثغر الإسكندرية ترسل أمرًا من قبلها إلى حاكم إقليم البحيرة بتحضير الأنوار اللازمة لإشغال السواقي، وتحديد عددها، وثمنها، وحث حاكم البحيرة بسرعة إحضار هذه الأنوار؛ لكي لا

---

(٦٩) محكمة الإسكندرية، س ١٥ ص ١٣٨ م٢٢٠/بتاريخ ٣٠ جماد أول ٩٩١ هـ

(٧٠) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ٧٩، م ٥٤/ ١٥ ربيع ثان ٩٩٠هـ.

(٧١) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ٦، م ١٠ / بتاريخ ١٠ رجب ١٠٢١ هـ.

يتعطل ري المدينة المتمثل في إمداد الصهاريج بالمياه.[٧٢]

ونظرًا لأهمية السواقي السلطانية لإتمام عملية ملء الصهاريج، اختصت مجموعة من طوائف الحرف بإصلاح وتنظيف السواقي. فكانت أولى هذه الطوائف هي: طائفة نجارين السواقي، التي اختصت بترميم السواقي السلطانية، وتركيب أخشابها.[٧٣] كما كان على طائفة العتالين إخراج آلات السواقي من حواملها بعد إتمام عملية ملء الصهريج بالمياه، وتخزينها في الحاملات المعدة لذلك للعام القادم.[٧٤] كما كان هناك بعض الطوائف المساعدة في صناعة السواقي، مثل: طائفة نشارين خشب السواقي. وعلى طائفة صناع قواديس الفخار اللازمة للسواقي صناعتها قبل حدوث الفيضان.[٧٥] ولم تكن هذه الطوائف تعمل وحدها، بل كان على من يختص بإجارة وعمارة السواقي السلطانية انتداب كاتب ومباشر؛ لخدمة صناعة السواقي،[٧٦] وبعد الفراغ من صناعة السواقي وتركيبها كان على قاضي الإسكندرية المرور والكشف عليها للتأكد من سلامة تركيبها.[٧٧]

ومما تجدر الإشارة إليه، أن السواقي السلطانية كان يتم تركيبها على قنوات الخليج المنتشرة داخل المدينة، وعلى الرغم من أن هذه القنوات كانت توجد في باطن الأرض؛ إلا أنه كانت توجد مساحة مربعة مكشوفة أمام الصهاريج مباشرة، حيث يتم تركيب السواقي السلطانية على طرفها المقابل للصهاريج السلطانية. ويصل بين الصهريج والساقية مجرى صغير؛ لإمداد

---

(٧٢) محكمة الإسكندرية، س ١٠١، ص ١٧٤، م ٣٥٣/ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٠٤هـ.

(٧٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٥ ص ٩١، م ٢٢٦/بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ

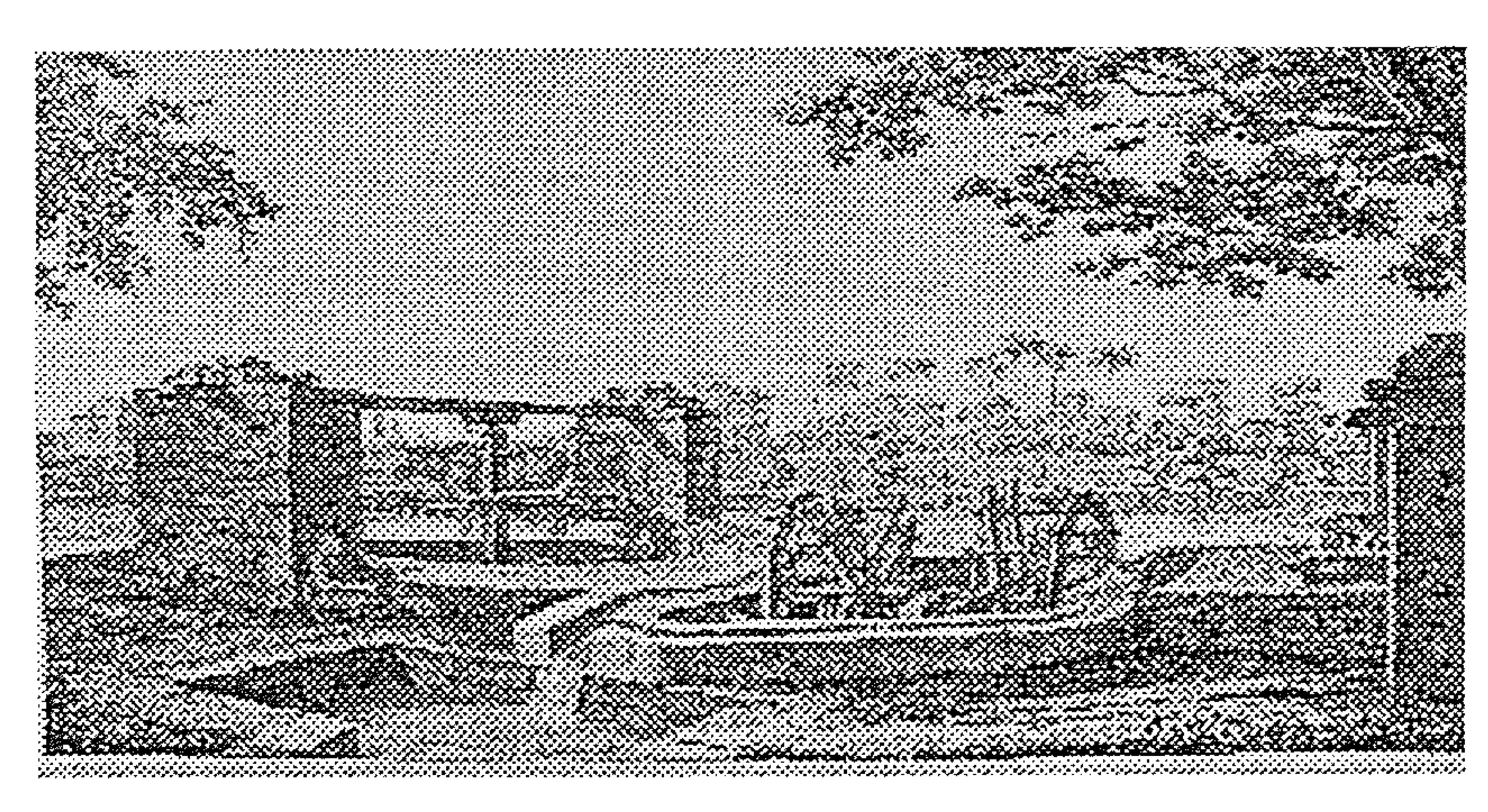
(٧٤) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، المادة السابقة.

(٧٥) محكمة الإسكندرية س ١٠٧، ص ٢٥٩ م ٣٥٣ /بتاريخ ١ محرم ١٢١٩ هـ

(٧٦) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، المادة السابقة.

(٧٧) محكمة الإسكندرية س ٣٩، ص ١٥٣، م٢٥١ /بتاريخ ١٥ رجب ١١٤٢ هـ

الصهاريج بالمياه. وقد أشار علماء الحملة الفرنسية إلى رفع المياه من القنوات إلى الصهاريج عن طريق سواقي تجرها الجياد. وكانت هذه السواقي تتصل بالصهاريج عن طريق قنوات متصلة بالساقية لتوزيع المياه على صهاريج مختلفة في المدينة. ولا يزال يوجد منها فى نهاية القرن الثامن عشر اثنتا عشرة ساقية سلطانية تستخدم في نقل وإعداد الصهاريج بالمياه.(٧٨)



شكل (٢/٤)

نموذج لصورة الساقية السلطانية الموجودة بمدينة الإسكندرية فى العصر العثماني(*)

تعريف ووصف الساقية السلطانية:

يبدو من الضروري التعريف بالساقية السلطانية، ووصفها؛ لنوضح أهمية تركيبها لنقل مائة وستة وعشرين متر مكعب من المياه.

والساقية السلطانية التي نحن بصدد تعريفها ووصفها هي ساقية النبهانة السلطانية. كانت هذه الساقية تحمل اسم الصهريج المركبة عليه المسمى بصهريج النبهانة.(٧٩) وتقع في النطاق الشرقي من مدينة الإسكندرية داخل الثغر من شرقيه، بخط كوم الدكة من الناحية القبلية للطريق

---

(٧٨) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ٢٤، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

(*) موسوعة وصف مصر ، مجلد الصور واللوحات .

(٧٩) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٤٢٤ م١٠٦١/بتاريخ ٢٨ رجب ١٠٥٦ هـ

السلطاني.[٨٠] وتتكون الساقية من حامل مصنوع من الخشب، ومقوى بمقابض من حديد على جانبيه، مركبة على حافتي القناة الصغيرة الموصلة بين القناة الفرعية للخليج، وبين الصهريج، ومركبة في داخل هذا الحامل عجلة خشبية، يتوسطها عمود من الخشب الضخم ممتد من طرفي الحامل. ويركب على الحامل من أطرافه أعمدة خشبية متصلة بطونس حديد دائري؛ ليتم ربطها بأعناق الثيران والجياد التي تجر الساقية؛ ليمر الماء من قناة الخليج إلى الصهريج. وبعد الساقية مباشرة وفي اتجاه الفتحة السطحية المربعة في الجزء العلوي للصهريج توجد مجموعة من القواديس الفخارية مركبة على الأطراف الدائرية للساقية؛ لسهولة نقل المياه من حامل الساقية إلى الصهريج.[٨١] .

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للسواقي قد ارتبط بوجود الصهاريج الموزعة على قنوات الخليج الأربعة المنتشرة أسفل أراضي المدينة، ففي بعض الأحيان كانت توجد ساقية واحدة مركبة على صهريج واحد، على سبيل المثال سُميت الساقية السلطانية باسم الصهريج المركبة على فوهته بساقية النبهانة السلطانية؟[٨٢] وأحيانًا أخرى كانت تركب ساقية واحدة لنقل المياه إلى مجموعة من الصهاريج السلطانية المتصلة فيما بينها عن طريق مجاري مائية صغيرة،[٨٣] مثلما وجدنا ساقية السلطان المستخدمة لرفع

---

(٨٠) محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٣٨٤، م ٧٢٠ / بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٠٤٧هـ

(٨١) محكمة الإسكندرية، س ٤٥ ص ٩١، م ٢٢٦،بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ
نفسه، س ٥٤، ص ٩٠، م ١٤٠؛ بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٠٨٧هـ.
نفسه، س ١٠٧، ص ٢٥٩، م ٣٥٣، بتاريخ ١ محرم ١٢١٨هـ.

(٨٢) نفسه، س ٥٤، ص ٩٠، م ١٤٠، بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٠٨٧هـ.
نفسه، س ٣٦، ص ٦٤ /م- ١٨٢

(٨٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٨٦، م ٩٨٢/ بتاريخ ١٩ جماد الثاني ١٠٥٢هـ.

المياه إلى صهريج الخشاب، وصهريج العرايسة السلطاني.[٨٤] وتمدنا وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية بدلالات مهمة عن التوزيع الجغرافي للسواقي السلطانية، بمجموعة من السواقي السلطانية تلي سور مدينة الإسكندرية من شرقيها، وورد اسمها بالسواقي القبلية.[٨٥]

ويتضح لنا مما تقدم أن السواقي السلطانية، كانت تلي في أهميتها الصهاريج السلطانية؛ نظرًا لضرورتها في نقل المياه من القنوات إلى الصهاريج، مما دفع بالإدارة العثمانية إلى أن توليها نفس اهتمامها بالصهاريج.

دور طوائف الحرف في الاهتمام بشبكة توزيع المياه:

مما لاشك فيه، أن أهمية المياه لمدينة الإسكندرية قد دفعت بالإدارة العثمانية إلى تكريس جهودها للاهتمام بالشبكة الداخلية لتوزيع المياه، إذ لم يقتصر اهتمامها بالخليج – فقط –، بل اهتمت – أيضًا – بمصادر توزيع المياه على المدينة، ومن مظاهر اهتمامها بذلك توجيه الأوامر إلى طوائف الحرف المتعلقة بشبكة توزيع المياه، وقد تعددت الطوائف المعمارية المنوط بها بناء القنوات والصهاريج السلطانية وترميمها، وكذلك السواقي السلطانية. وكانت أعمال هذه الطوائف تتم تحت إشراف كبار رجال الإدارة، مثلما تعهد الأمير عمر، أمير ركب الحاج الشريف وأمير عربان البحيرة، بالإشراف على أعمال الترميمات والبناء المتعلقة بشبكة توزيع المياه.[٨٦] وكانت هذه الطوائف على النحو التالي:

أ–طائفة بنائين الصهاريج:

كانت هذه الطائفة من أهم طوائف المعمار المنوط بها أعمال البناء والترميم للصهاريج السلطانية، وقنوات الخليج المنتشرة في المدينة. وكانت تبدأ مهامهم

---

(٨٤) محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ٢٥٨، م ٧٥٣، بتاريخ ٧ صفر ٩٨٤ هـ.

(٨٥) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٦٥، م ١٧٤، بتاريخ ١ رجب ١٠٨١ هـ.

(٨٦) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ٧٩، م٥٤/بتاريخ ١٥ ربيع الثاني ٩٩٠ هـ

قبل حدوث الفيضان، بعد أن توجه الأوامر من الديوان العالي في القاهرة إلى قاضي الإسكندرية بضرورة القيام بأعمال الإصلاحات اللازمة للصهاريج، والسواقي، والقنوات، والتأكد من سلامة بناء الصهاريج وترميمها.(٨٧) وكان على قاضي الإسكندرية توجيه الأمر إلى _جمرك الإسكندرية، الذي يقوم بتوجيه الأمر إلى مشايخ الطائفة.(٨٨)

مسئوليات طائفة بنائي الصهاريج:

كانت مسئوليات هذه الطائفة تنحصر في بناء فوهات الصهاريج وترميمها،(٨٩) كما كان من مهامها – أيضًا – القيام بالترميمات اللازمة بداخل الصهاريج؛ لكي لا تتسرب المياه من جانبي الصهريج عند امتلائه. فعندما يصدر الأمر من الديوان العالي متضمنًا إنشاء وبناء صهاريج جديدة، كان على هذه الطائفة القيام بتنفيذ الأمر ببناء هذه الصهاريج، مثلما صدر الأمر ببناء ثلاثة صهاريج جديدة في عام ١٠٣٤هـ.(٩٠)

عملية ترميم الصهاريج – أيضًا – من المهام المنوط بها لهذه الطائفة. فقبل حدوث الفيضان، وبعد تنظيف الصهاريج يتم حصر أعداد الصهاريج السلطانية في المدينة، وتحديد ما يحتاج منها إلى الترميم، مثلما تم عام ١٠٥٣هـ من قبل الإدارة في الإسكندرية، حيث كان عدد الصهاريج السلطانية خمسة وثمانين صهريجًا، منها أربعة وثمانون صهريجًا صالحة لتخزين المياه، بينما كان أحدهم يحتاج إلى الترميم والعمارة، وكان هذا الصهريج هو صهريج النبهانة. وكانت عملية ترميم الصهريج الواحد تستغرق

---

(٨٧) محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٣١٥، م ٧٢١ / بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١١٠٠ هـ.

(٨٨) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ١٣٨، م ٢٢ / ٣٠ جماد الأول ٩٩١ هـ.

(٨٩) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ١١٨، م ٢٨٢ / بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٠٣٤ هـ.

(٩٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٥١، م٢٢٦/بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ

أسبوعًا[٩١] ليكون صالحًا لتخزين المياه. وكانت الفترة التي تستغرقها طائفة بنائي الصهاريج والقنوات ضمن باقي أعمال الطوائف الأخرى هي ستة وثلاثين يومًا.[٩٢]

عوائد الطائفة:

كانت عوائد هذه الطائفة تصرف لهم من ديوان جمرك الإسكندرية، بعد الفراغ من أعمال البناء والترميم.[٩٣] وكان على مشائخ الطائفة الإشهاد أمام أمير ولاية البحيرة بقبضهم واستيفائهم لأجرتهم هم وأفراد طائفته.[٩٤]

ومما تجدر الإشارة إليه أن عوائد هذه الطائفة كانت تحدد طبقًا لما قاموا به من أعمال، وكانت تُزَادُ بزيادة الأعمال المكلفين بالقيام بها، فعلى سبيل المثال: كانت أجرة طائفة البنائين عن عام ١٠٣٤ هـ /م تبلغ ٣٠٠ نصف، بينما كان إجمالي النفقات التي صرفت على الاهتمام بشبكة توزيع المياه تبلغ ٤٩٦٨ نصف،[٩٥] وبذلك تبلغ أجرة طائفة البنائين بنسبة ٦,٣% من إجمالي النفقات. بينما نجد أجرة هذه الطائفة قد زادت أضعافًا كثيرة للمبلغ السابق، حيث بلغ ما تقاضته هذه الطائفة عام ١٢١٩ هـ/م ٦٧٠٠ نصف، بينما كان إجمالي النفقات لهذه السنة ١٠٧٤٩٠ نصف،[٩٦] وبذلك تصبح نسبة أجرة هذه الطائفة لإجمالي النفقات ٥,٦٧%.

وكما كان لهذه الطائفة عوائد مالية تصرف لهم من ديوان جمرك الإسكندرية في نظير ما يقومون به، كانت لهم – أيضًا– عوائد على الصنجق أمير

---

(٩١) محكمة الإسكندرية س٤٨ ص ٥٩٨ م١٢٣٥/بتاريخ٢٠جماد الثانية١٠٥٣ هـ

(٩٢) محكمة الإسكندرية، س٤٨، ص٣٦٣ م٩١٣/بتاريخ ١٥ ربيع ثان ١٠٥٣ هـ

(٩٣) محكمة الإسكندرية، س١٥، ص ٧٩، م ٥٤/بتاريخ ١٥ ربيع الثاني ٩٩٠ هـ

(٩٤) محكمة الإسكندرية، س٤٥، ص ٩١، م ٢٢٦/بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ

(٩٥) محكمة الإسكندرية، س٤٥، ص ٩١، م ٢٢٦/بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ

(٩٦) محكمة الإسكندرية، س٤٨، ص ٣٦٢ م٩١٣/بتاريخ١٥ ربيع ثان ١٠٥٠ هـ

البحيرة في كل سنة ثوران[٩٧].

ب-طائفة نجاري السواقي:

كانت طائفة نجاري السواقي من الطوائف المهمة المنوط بها أعمال صناعة السواقي السلطانية، التي يتم عن طريقها رفع المياه من القنوات إلى الصهاريج السلطانية. وكانت تعمل هذه الطائفة تحت إشراف من يلتزم بإجارة وعمارة السواقي، وكان يتم منح هذا الالتزام من قبل أمير إقليم البحيرة، مثلما التزم البدري حسين بلك باشي بقلعة الركن بإجارة وعمارة السواقي السلطانية بثغر الإسكندرية من الأمير ممي أمير إقليم البحرية لعام ١٠٢١ هـ.[٩٨] وكانت تصدر الأوامر إلى شيخ طائفة نجاري السواقي من المتكلم على إجارتها وعمارتها، وعليه توفير عوائد هذه الطائفة من جمرك الإسكندرية.[٩٩]

مسئوليات الطائفة:

انحصرت مسئوليات طائفة نجاري السواقي في تنظيف الأماكن التي تركب عليها السواقي لسهولة رفع المياه إلى الصهاريج السلطانية.[١٠٠] كما كانت من مسئوليات هذه الطائفة صناعة خشب السواقي الذي تم أخذه من حدائق البساتين الموجودة في المدينة وخارجها.[١٠١] وكانت تعمل ضمن هذه الطائفة طائفة النشارين، والقطاعين الذين يقومون بتقطيع الأخشاب اللازمة لصناعة السواقي وتجهيزها.[١٠٢] وكانت من المسئوليات الواقعة على عاتق هذه الطائفة – أيضًا – إحضار الثيران المستخدمة في جر السواقي، وعليهم –

---

(٩٧) محكمة الإسكندرية، س ٣٩، ص ١٥٣ م ٢٥١ / بتاريخ ٥ رجب ١١٤٢ هـ

(٩٨) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ٦، م ١٠ / بتاريخ ١٠ رجب ١٠٢١ هـ.

(٩٩) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ١٣٨، م ٢٢٠ / بتاريخ ٣٠ جماد أول.

(١٠٠) محكمة الإسكندرية، س ١٥ ص ١٣٨، م٢٢٠/بتاريخ٣٠ جماد أول٩٩١ هـ

(١٠١) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٥٩، م٣٥٣/بتاريخ ١ محرم١٢١٩ هـ

(١٠٢) محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ١٩٠، م ١٤٠ / بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٠٤٧ هـ.

أيضًا – صناعة حامل يثبت عليه الساقية السلطانية.(١٠٣) كما أن من مسئولية هذه الطائفة صناعة أعمدة الثيران التي تجر السواقي.(١٠٤)

عوايد الطائفة:

كانت عوائد هذه الطائفة تصرف لهم من ديوان ثغر الإسكندرية كباقي عوائد طوائف الحرف المعمارية، التي ترتبط أعمالهم بشبكة توزيع المياه داخل الثغر. وكانت عوائدهم تسجل بدفتر ملتزم جمرك الإسكندرية بعد خصمها من ضرائب الجمرك.(١٠٥) وكان على شيخ نجاري السواقي الإشهاد بأنهم أتموا أعمال صناعة السواقي وتركيبها، وأنها جاهزة للعمل. وكان يتم الإشهاد أمام أغا ذزدار الحصار الأشرفي في الإسكندرية(١٠٦) بعد إدلاء كاتب ومباشر هذه الطائفة أمام الإدارة بإتمام العمل على أحسن وجه.

وبعد إشهاد شيخ الطائفة بإتمام العمل، كان عليه الإشهاد بقبض أجرته وأجرة طائفته، وكان عليه – أيضًا – قبض أجرة الطوائف الحرفية المساعدة له في عمله، مثل: طائفة النشارين وقطاعي الأخشاب، وعليه الإشهاد بتوصيل الأموال إليها.(١٠٧) وكان المبلغ الذي تتقاضاه هذه الطائفة يُزَادُ تبعًا لزيادة عدد النجارين المنضمين للطائفة، وحجم ما يقومون به من أعمال. فقد بلغ في عام ١٠٩٨ هـ ١٥٥٠ نصف(١٠٨) بينما بلغ مقدار المبلغ الذي تقاضته هذه الطائفة عام ١٢١٩ هـ ١٤٠٠٠ نصف، بينما كان عدد من يعملون بهذه الطائفة مائة وتسعة وسبعين نجارًا كبيرًا وصغيرًا. وكانت أجرة

---

(١٠٣) محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢٨، م ٦٣ / بتاريخ ١ شوال ١٠٩٨ هـ.

(١٠٤) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ١٣٨، م ٢٢٠ / بتاريخ ٣٠ جمادي الأول ٩١ هـ.

(١٠٥) محكمة الإسكندرية، س ١٥، المادة السابقة.

(١٠٦) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٥٩، م ٣٥٣ / بتاريخ ١ محرم ١٢١٩هـ.

(١٠٧) محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢٨، م ٦٣ / بتاريخ ١ شوال ١٠٩٨ هـ.

(١٠٨) محكمة الإسكندرية، المادة السابقة.

النجار الكبير تبلغ ٥٠ نصف؟، ٢٥ نصف للنجار الصغير، لذا بلغ ما تقبضه هذه الطائفة ٨٠٥٥ نصف.[١٠٩] مع ملاحظة أنه على الرغم من أن عوائد هذه الطائفة كانت تصرف لهم من ديوان الثغر، إلا أن لهم عوائد على صنجق البحيرة تتمثل في إعطائهم مجموعة من الثيران؛ لتساعدهم في نقل السواقي وأخشابها.[١١٠]

ج-طائفة البيارين:

تعد طائفة البيارة من الطوائف التي ترتبط أعمالها بالصهاريج والقنوات – فقط –، وكانت تتوقف طهارة الصهاريج ونظافة مياهها على ما يقومون به من أعمال. وعُدت هذه الطائفة من الطوائف الأساسية المختصة بإصلاحات شبكة توزيع المياه.

مسئوليات الطائفة:

لقد كان لهذه الطائفة مسئوليات تنبع من طبيعة عملها، وكانت مسئوليات هذه الطائفة تنصب في تطهير القنوات المتفرعة من الخليج والمنتشرة في باطن الأرض، ونزح ما بها من مياه.[١١١] وكان من مسئولياتها – أيضًا – نزح ما بالصهاريج السلطانية من المياه الراكدة المتبقية بالقاع السفلى لهذه الصهاريج، و– أيضًا – إزالة ما بالصهاريج من الأتربة المتبقية من أعمال الترميم.[١١٢]

---

(١٠٩) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٥٩ م ٣٥٣/بتاريخ ١ محرم١٢٠٩ هـ

(١١٠) محكمة الإسكندرية، س ٣٩، ص ١٥٣، م ٢٥١/بتاريخ١٥ رجب١١٤٢ هـ

(١١١) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ١١٨، م ٢٨٢ / بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٠٣٤ هـ.

(١١٢) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٩١، م ٢٢٦ / بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤هـ.

عوائد الطائفة:

كانت تصرف عوائد هذه الطائفة من ديوان الثغر، ونظرًا لصعوبة الأعمال التي تقوم بها طائفة البيارة كانت عوائدهم من أكثر عوائد طوائف الحرف المرتبطة بشبكة توزيع المياه داخل المدينة. فكانت تتراوح من ٢٦٠٠ نصف(١١٣) في القرن السابع عشر إلى ٥٤٤٠ نصف في نهاية القرن الثامن عشر.(١١٤) وكباقي الطوائف المعمارية كان لهذه الطائفة عوائد مرتبة لهم على صنجق البحيرة، وكانت تتمثل هذه العوائد في صرف الثيران وطوانس السواقي؛ لمساعدتهم في رفع الأتربة والمياه الراكدة من داخل الصهاريج.(١١٥)

طوائف الحرف المساعدة:

على الرغم من الدور المهم الذي ساهمت به طوائف الحرف المعمارية في الاهتمام بإصلاحات شبكة توزيع المياه داخل المدينة، إلا أن هناك بعض الطوائف المساعدة، التي تركز دورها في مساعدة الطوائف الرئيسية، مثل: طوائف الحمارين، والعتالين، التي كان من المهام المنوط بها حمل أخشاب السواقي السلطانية قبل تركيبها. كما كانت من هذه الطوائف – أيضًا– طائفة الحدادين، والفخارجية.

اهتمام العثمانيون بشبكة توزيع المياه وتقدير مصادر التمويل:

يبدو من الضروري الحديث عن مظاهر اهتمام الإدارة العثمانية بشبكة توزيع المياه داخل مدينة الإسكندرية، فمن مظاهر اهتمامها هذا

---

(١١٣) محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ٩٠، م ١٤٠ / بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٠٨٧هـ.

(١١٤) محكمة الإسكندرية، س ٣٩، ص ٥٣، م ٢٥١ / بتاريخ ١٥ رجب ١١٤٢هـ ، محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٥٩، م ٣٥٣ / بتاريخ ١ محرم ١٢١٩هـ .

(١١٥) محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ٩٠، م ١٤٠ / بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٠٨٧هـ.

الحرص على توفير مصدر تمويل للقيام بإجراء الإصلاحات اللازمة لشبكة توزيع المياه بشكل دوري كل عام. ونظرًا لأهمية المياه لسكان المدينة ، حيث تتوقف عليها حيتهم، كان ذلك دافعًا للإدارة العثمانية لتخصيص جزء من إيرادات ديوان جمرك الإسكندرية للإنفاق على أوجه الإصلاحات اللازمة، سواء أكانت تتعلق بقنوات الخليج المتفرعة داخل المدينة، أو الاهتمام ببناء بعض الصهاريج الجديدة، أو ترميم الصهاريج القديمة وتنظيفها، أو صناعة السواقي السلطانية التي كان لها دور رئيسي في رفع المياه من القنوات إلى الصهاريج.

وكان على الإدارة العثمانية أن تدرك بسرعة بالغة أهمية القيام بأعمال الإصلاحات والترميمات؛ لذا كانت تصدر الأوامر إلى قاضي الإسكندرية ورجال الإدارة في المدينة لحثهم على أهمية ترميم الصهاريج، وتنظيفها، وتطهيرها، والتأكد من سلامة بنائها.(١١٦) وكان على أحد طائفة الجاويشية الإشراف على هذه الإصلاحات، كما كان عليه – أيضًا – الإدلاء بشهادته أمام طوائف الحرف المنوط بها القيام بهذه الإصلاحات بمسئوليته التامة عن صرف مستحقاتهم بعد إتمام هذه الإصلاحات على أكمل وجه.(١١٧) وكان على ملتزم جمرك الإسكندرية تخصيص جزء من إيرادات جمرك الإسكندرية، وتسجيله للمبلغ المطلوب بسجلات ديوان الجمرك، ثم يخصم من الضرائب المتحصلة من خراج الأراضي الزراعية، وجمرك الإسكندرية.(١١٨) والملاحظ أن على مشائخ طوائف الحرف المنوط بهم القيام بعملية

---

(١١٦) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ١٣٨، م ٢٢٠ / بتاريخ ٣٠ جماد أول ٩٩٠ هـ.

(١١٧) محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ٩٠ – ٩١، م ١٤٠ / بتاريخ ١ ربيع الأول ١٠٨٧هـ.

(١١٨) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ١٣٨، م ٢٢٠ / بتاريخ ٣٠ جماد الأول ٩٩١ هـ.

الإصلاحات السنوية والمتعلقة بإجراء الترميمات للقنوات، والصهاريج السلطانية، والسواقي السلطانية وتنظيفها، وتطهيرها - الإشهاد أمام أمير ولاية البحيرة، وحاكم ثغر الإسكندرية بأنهم أتموا أعمالهم على أحسن وجه، كما تضمنت شهادتهم - أيضًا - تسلمهم، واستيفائهم لأجرتهم وأجرة طوائفهم.(١١٩)

وعلى الرغم من تحمل الإدارة العثمانية لتمويل نفقات الاهتمام بشبكة توزيع المياه داخل المدينة، إلا أنه في بعض الأعوام كان على كاشف البحيرة تحمل جزء من هذه النفقات، مثلما تحمل الأمير ذو الفقار كاشف ولاية البحيرة عام ١٠٨٧هـ(١٢٠) لجزء كبير من تمويل هذه النفقات.(١٢١)

والملاحظ أن إسهام كاشف ولاية البحيرة لم يقتصر على توفير جزء من هذه النفقات-فقط-، بل تحمل - أيضًا - توفير الثيران اللازمة لتشغيل السواقي السلطانية المركبة بين قنوات الخليج، والصهاريج السلطانية.(١٢٢)

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر كانت الإدارة العثمانية ترسل مندوبًا من الديوان العالي لتقدير النفقات اللازمة لتمويل أعمال الإصلاحات والترميمات بشبكة توزيع المياه داخل المدينة، على أن يعمل تحت إشرافه جوربجي ثغر الإسكندرية، مثلما أرسل محمد صالح أفندي من الديوان العالي في القاهرة مأمورًا لتقدير هذه النفقات. وعمل تحت إشرافه محمد جوربجي المراكشي جوربجي الثغر.(١٢٣)

---

(١١٩) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٩١٨، ٢٢٦/بتاريخ ٠رمضان ١٠٣٤ هـ.

(١٢٠) محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢٨٨، ٦٣ / بتاريخ ١ شوال ١٠٩٨ هـ.

(١٢١) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ١٥٣، م٥٢١/بتاريخ ١٥رجب ١١٤٢ هـ

(١٢٢) محكمة الإسكندرية، س ١٠١، ص ١٧٤ م٣٥٣/بتاريخ٢٦ رجب١٠٢٤ هـ

(١٢٣) محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٥٩، م ٣٥٣ / بتاريخ ١ محرم ١٢١٩هـ.

وجدير بنا أن نذكر أنه في عام ١٢١٨ هـ، وبعد خروج الحملة الفرنسية، كانت مصادر تمويل هذه الإصلاحات يتم تحصيلها من سكان الإسكندرية، بواسطة محمد صالح أفندي المأمور بتقدير النفقات، والإشراف العام على هذه الإصلاحات. ومعه محمد صوباش ثغر الإسكندرية، بعد موافقة الشيخ محمد حسين الميقاتي قاضي الإسكندرية. وقد أشارت وثيقة متضمنة ما تم تحصيله أن هذه الأموال قد تم تحصيلها على وجه السلفة بنص جاء فيه: "على وجه السلفة لحضرة الوزير المعظم محافظ الديار المصرية الحاج علي باشا."[١٢٤]
والملاحظ أن هذه النفقات قد تم تحصيلها من المسلمين، والنصارى، والشوام القاطنين في الإسكندرية على حد سواء. وكانت جملة المحصل من المسلمين، والنصارى، والشوام: ٥٢٥٠١ قرش تركي، ويعادله بالنصف، ٢١٠٠٠٤٠ نصف.[١٢٥] كانت حصة المسلمين من ذلك ٤٠٠٠١ قرش تركي، يعادله ١٦٠٠٠٤٠نصف، بينما كانت حصة النصارى الشوام ١٢٥٠٠قرش تركي ، ما يعادل ٥٠٠٠٠٠ نصف.[١٢٦]

وتجدر الإشارة – أخيرًا – إلى أن المبالغ المطلوبة لإجراء هذه الإصلاحات كانت تختلف من عام إلى آخر، إذ يتوقف ذلك على حجم هذه الإصلاحات. ولكي نوضح ذلك قمنا بحصر الميزانية المرصودة للاهتمام بشبكة توزيع المياه على فترات زمنية متباعدة، والجدول التالي[١٢٧] يوضح ذلك:

---

(١٢٤) محكمة الإسكندرية س ١٠٧ص٢٢٨ م٣١٠/بتاريخ١٧ربيع الثاني١٢١٨ هـ

(١٢٥) محكمة الإسكندرية س ١٠٧ ص ٢٢٨، م٣٠٩/بتاريخ ٢٧ جماد أو١٢١٩هـ

(١٢٦) كانت قيمة القرش التركي تبلغ ٤٠ نصف، وانظـر س ١٠٧، ص ٢٢٨، م ٣١٠ / بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٢١٨هـ.

(١٢٧) مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٩٢٠٩١ م ٢٢٦ / بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٣٤ هـ ، محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٣٦٣، م ٩١٣ / بتاريخ ١٥ ربيع الثاني ١٠٥٠ هـ ، محكمة الإسكندرية، س ٥٤، ص ٩٠، م ١٤٠ بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٠٨٧ هـ. =

الفترة الزمنية	قيمة المبالغ المرصودة لإصلاحات شبكة توزيع المياه بالإسكندرية
١٠٣٤ هـ	٤٩٦٨ نصف
١٠٥٠ هـ	١٠٠٠٠ نصف
١٠٨٧ هـ	٨٨٦٠ نصف
١٠٩٨ هـ	٨٨١٠ نصف
١٢١٨ هـ	٢١٠٠٠٤٠ نصف
١٢١٩ هـ	١٧٦١٣٣ نصف

جدول (٦/٤)

بنظرة عامة على ما تضمنه الجدول، وتفاصيل ما أوردته الأدلة الوثائقية والتي استقينا منها البيانات، ينبغي أن نشير إلى الملاحظات التالية:

من الجدول السابق يتضح لنا أن الفترة الزمنية من ١٠٣١ هـ - ١٠٩٨هـ كانت نفقات تمويل إصلاحات شبكة توزيع المياه متقاربة نسبيًا، وهذا يفسر لنا الثبات النسبي لمقدار قيمة النفقات. كما يتضح لنا - أيضًا - ثبات عدد الصهاريج السلطانية الموجودة في المدينة، ويفسر ذلك - أيضًا - اهتمام الإدارة العثمانية بالقيام بالإصلاحات التي تتطلبها شبكة توزيع المياه بشكل دوري كل عام.

نلاحظ زيادة النفقات بشكل متزايد في الفترة من ١٢١٨ - ١٢١٩، الذي كاد أن يكون عشرة أضعاف قيمة النفقات المنصرفة في القرن السابع عشر الميلادي، وهذا يفسره لنا التزايد السكاني في المدينة وزيادة استخدامات المياه؛ لذا كان عدد الصهاريج السكانية في هذه الفترة يبلغ ٣٠٨ صهريجًا سلطانيًا، كما يفسر - أيضًا - أن شبكة توزيع المياه قد تعرضت للإهمال خلال السنوات الثلاث للحملة الفرنسية على مصر، مما استلزم نفقات كثيرة لإعادة ترميم القنوات والصهاريج السلطانية.

= محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢٨، م ٦٣ / بتاريخ ١ شوال ١٠٩٨هـ.

محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٢٨، م ٣٠٩ / بتاريخ ١٧ ربيع ثان ١٢١٩هـ.

محكمة الإسكندرية، س ١٠٧، ص ٢٥٩، م ٣٥٣ / بتاريخ ١ محرم ١٢١٩ هـ.

الفصل الخامس

أهمية مياه الخليج للعثمانيين ومجتمع الإسكندرية

لا ريب أن اهتمام العثمانيين بالخليج، وبتطوير شبكة توزيع المياه داخل المدينة، لم يأتي من فراغ، بل كانت دوافع العثمانيين واضحة إزاء ذلك، إذ أدركوا أهميته بأنه مجرى ملاحي لنقل تجارتهم من أقاليم مصر إلى مدينة الإسكندرية. ولم تقتصر أهميته للعثمانيين على التجارة – فقط –، بل كانت العوائد الضريبية من الأراضي الزراعية التي تروى من مياه الخليج ذات أهمية كبيرة. بينما نجد أن استخدامات المياه للمدينة قد تعددت وتنوعت، سواء كانت لمؤسسات الدولة داخل المدينة، أو للاستخدامات الخاصة بمجتمع المدينة فيما يتعلق بالأسبلة، والجوامع، والحمامات.

أولا: الاستخدامات العامة للمياه:

كانت الاستخدامات العامة لمياه الخليج تتمثل في كل ما يتعلق بإدارة العثمانيين المالية، سواء التجارة، أو الزراعة وعوائدها، أو لاستخدامات المياه داخل إداراتها. وهي على النحو التالي:

أ-مياه الخليج مجرى ملاحي للتجارة:

عُدَّ خليج الإسكندرية الشريان الملاحي الوحيد الذي يربط مدينة الإسكندرية بالمدن المصرية الأخرى؛ لذا اهتم العثمانيون به. فعند تفرعه من فرع رشيد، عند اقترابه من الرحمانية، ينقسم إلى ذراعين أساسيين مشكلا سلسلة متتابعة من الجذر. وأهم هذين الذراعين هو الذراع الأيمن؛ نظرًا لأنه يظل صالحًا للملاحة عند قدوم الفيضان إلى الخليج.(١) لذا اهتم العثمانيون بحفره وتطهيره؛ نظرًا لاتجاهه إلى الإسكندرية ليأتي بما هو مرجو منه فيما يتعلق بتيسير مرور المراكب التجارية. كما أصدرت الإدارة العثمانية العديد من الأوامر إلى كاشف البحيرة، وأمراء مشايخ العربان بحفر الخليج

---

(١) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ٣، ص ٢٥٧.

وتوسيعه، ليكون مهيأ لمرور السفن، كما يشير الأمر المتعلق بذلك.(٢)

ويشير علماء الحملة الفرنسية إلى أن خليج الإسكندرية كان يمثل أهمية كبيرة لنقل التجارة إلى مدينة الإسكندرية، ليس من الأقاليم المصرية – فقط –، بل لنقل البضائع، والمحاصيل من إقليم البحيرة إلى الإسكندرية. كما أشاروا إلى أن الخليج مجرى ملاحي مهم، لذلك قام العثمانيون بتوسعات على ضفتي الخليج عند البحيرة على شكل مرافئ نصف دائرية، يبلغ اتساعها ثمانين مترًا، مما سهل لكثير من المراكب التجارية الوقوف على شاطئ الخليج لتحميل محاصيل البحيرة، ونقلها.(٣)

وقد اهتمت الإدارة العثمانية بالخليج لما كانت تحصله من العوائد التجارية، حتى أصبح صالحًا للملاحة لمدة ثلاثة أشهر بعد قدوم الفيضان.(٤)

ويتضح لنا مما سبق أن العثمانيين اهتموا اهتمامًا بالغًا بالخليج وتوسعاته، نظرًا لاستخدامه مجرى ملاحي لسير مراكبهم التجارية إلى مدينة الإسكندرية.

ب-مياه الخليج مصدرًا لري الأراضي والبساتين بالإسكندرية:

والآن نتطرق إلى جانب آخر من الموضوع، وهو استخدامات مياه الخليج في ري الأراضي الزراعية، والبساتين الموجودة داخل المدينة وخارجها. ومما تجدر الإشارة إليه أن التنظيم قد عَدَّ الأراضي الزراعية والبساتين الواقعة في نطاق ثغر الإسكندرية وخارجه، وظاهره في الجزيرة الخضراء جزءًا من الجهات التي تدخل في نطاق مسئوليات والتزامات ميناء وجمرك الإسكندرية.(٥) وعلى هذا خضعت هذه الأراضي والبساتين للتنظيم الضريبي لديوان جمرك الإسكندرية. ولذا كانت نفقات حفر الخليج وتطهيره،

---

(٢) محكمة الإسكندرية، س ١٢ ، ص ٥٠ م ١٥٠/بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩ هـ

(٣) وصف مصر، جـ٣، ص ٢٥٨.

(٤) وصف مصر، جـ ٣، ص ٢٧٠.

(٥) عبد الحميد سليمان، المواني، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

وتطوير شبكة توزيع المياه داخل المدينة تسجل في حسابات ملتزم جمرك الإسكندرية، ثم يتم اقتطاعها من خراج المحاصيل الزراعية في الإسكندرية.(٦) كل ذلك كان دافعًا للعثمانيين للاهتمام بالخليج ومياهه.

تركزت الأراضي الزراعية في مدينة الإسكندرية على ضفتي الخليج القبلية والبحرية، فعلى الضفة القبلية للخليج تركزت أراضي وغيطان جرارة، التي زرعت بـــ: البلح، والخروب، والنارنج، والليمون، والخيار، وشنير. كما انتشر - أيضًا - على الضفة القبلية غيط بن عيسى، وغيط العظيمة.(٧) وكانت تروى الأراضي الزراعية المنتشرة على الضفة القبلية للخليج عن طريق قنوات وسواقي، كان أشهرها القناة الشرقية،(٨) التي انتشرت حولها غيطان زراعة البطيخ. كما انتشرت بعض الغيطان الواقعة على الضفة القبلية، وكانت تروى عن طريق بعض الآبار المحفورة بداخلها والمركب عليه سواقي؛ لتيسير انتشار المياه داخل هذه الأراضي.(٩)

وعلى الضفة البحرية للخليج انتشرت الأراضي الزراعية بالقرب من قنطرة السواري. وكانت معظم هذه الأراضي وقفًا للجامع الأعظم الغربي داخل المدينة، مثل: غيط القرفة، وأراضي سيدي عمار. وكانت هذه الأراضي تروى عن طريق ترعة صغيرة سميت بترعة حنيفة.(١٠)

ومن الملاحظ أن انتشار الأراضي الزراعية لم يقتصر على الضفة القبلية والبحرية للخليج - فقط -، بل انتشرت - أيضًا - في الجزيرة الخضراء ظاهر ثغر الإسكندرية. فقد تركزت بعض الأراضي الزراعية بالقرب من طاحونة الرمح في الجزيرة، واعتمدت هذه الأراضي في ريها على تخزين

---

(٦) محكمة الإسكندرية س ١٥، ص١٣٨، م٢٢٠/بتاريخ٣٠ جماد أول ٩٩١هـ

(٧) محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ١١٣، م٣٩٥ /بتاريخ ١٠ ذي القعدة ٩٨٤ هـ

(٨) محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢١٤، م ٤٩٩ / بتاريخ ١ صفر ١١٠٠ هـ.

(٩) محكمة الإسكندرية س ٣٧، ص ١٤٦ م٥٠٦/بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٠٢٠ هـ

(١٠) محكمة الإسكندرية، س٣، ص ١١٦، م ٤٠٦ / بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٨٤م.

المياه في الصهاريج والآبار التي أنشئت بداخلها.(١١) كما انتشرت بعض الأراضي الزراعية التي سميت بغيطان الرمل، والتي زرعت بالبلح، والمحاصيل الزراعية المختلفة، مثل: غيط بن نباش، وأراضي سيد داود، وغيط بن باش.(١٢) وكانت الأراضي الزراعية في الجزيرة الخضراء يتم ريها عن طريق برابخ(١٣) تم شقها من ترعة صغيرة سميت بترعة الزيات.(١٤)

على أية حال كانت الأراضي الزراعية وما تدره من ضرائب، دافعًا مهمًا لاهتمام الإدارة العثمانية بالخليج. ولم تقتصر أهمية مياه الخليج على ري الأراضي الزراعية – فقط ، بل كانت الجناين والبساتين تروى -أيضًا- من مياه الخليج.

وكانت الجناين والبساتين في مدينة الإسكندرية تلي الأراضي الزراعية في احتياجها للمياه، كما أنها -أيضًا- كانت مصدرًا لا ينضب من مصادر تحصيل الخراج الذي يصب في النهاية في ديوان ثغر الإسكندرية، ومن ثم أدرك العثمانيون أهمية الخليج ومياهه لتلك الجنات والبساتين.

وتجدر الإشارة إلى أن الجناين والبساتين قد تركزت أكثرها داخل المدينة بجهاتها: الشرقية، والغربية، ووسطها. ففي الجهة الغربية تركزت الكثير من الجنات بخط باب سدرة،(١٥) وبخط المدابغ.(١٦) وكانت أكبرها مساحة، وأغزرها إنتاجًا جنينة المراكشي،(١٧) ويلاحظ أنها قد تركزت بجوار صهريج الخشاب السلطاني.(١٨) كما وجدت -أيضًا- بالنجع القبلي على خليج القلعة

---

(١١) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص١٥٧، م٣٦٠/بتاريخ ٩ربيع أول ١٠٣٥ هـ

(١٢) محكمة الإسكندرية، س ٢٩، ص ١٦٩، م٤٨٢/بتاريخ ٢١ شعبان ١٠٠٠ هـ

(١٣) محكمة الإسكندرية، س ٣٨، ص١٣٦ م٥٩٤/بتاريخ ٢٦ رمضان ١٠٢٨ هـ

(١٤) محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٢٤، م ٥٤ / بتاريخ ١ ذي الحجة ٩٨٥ هـ

(١٥) محكمة الإسكندرية، س ٦٩، ص ١٦٥، م٢٦٦/بتاريخ ٢٥ محرم ١١٤١ هـ

(١٦) محكمة الإسكندرية، س ٨٦، ص ٢١، م٣١ / بتاريخ ٧ ربيع أول ١١٧٦ هـ

(١٧) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص٣٨٦ م٩٨٢/بتاريخ ١٩جماد ثان ١٠٥٢ هـ

(١٨) محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٣٧٠ م٦٨٠/بتاريخ١١ جماد ثان١٠٤٦ هـ

المتفرع من خليج الإسكندرية داخل المدينة.(١٩) وكانت هذه الجنات والبساتين تروى عن طريق صهاريج وآبار تمتلئ عند قدوم المياه للخليج. وكانت هذه الآبار يتم حفرها داخل الجنينة والبستان، وتدور عن طريق سواقي تم تركيبها على فوهة تلك الصهاريج. كما أنشأت بعض الفسقيات ؛ لتيسير توزيع المياه داخل الجنة. وكانت تنتج هذه الجنات: التين، والتوت، والرمان.(٢٠)

كما تركزت بعض الجناين والبساتين داخل المدينة من جهتها الشرقية في كوم الدكة، وتركزت – أيضًا – بجوار الصهاريج السلطانية، فعلى سبيل المثال: تركزت جنينة أولاد الذهبي بجوار صهريج الطويل السلطاني. كما وجدت –أيضًا– بعض الجناين في شرق المدينة بعد السور مباشرة بجوار السواقي السلطانية القبلية.(٢١) وفي وسط المدينة انتشرت بعض الجناين والبساتين بالقرب من حارة النصارى، وتركزت –أيضًا– بجوار صهريج القصاب السلطاني. وانتشرت في وسطها بعض الصهاريج والآبار.(٢٢)

كما حرص أصحاب هذه الجناين والبساتين على الاهتمام بها، وبعمارة سواقيها والآبار والصهاريج الموجودة بها كل عام.(٢٣)

ومما تقدم يتضح لنا أن الجناين والبساتين قد انتشرت في كل أنحاء مدينة الإسكندرية، وتركزت بالقرب من قنوات الخليج، والصهاريج السلطانية المنتشرة بالمدينة. وربما كان سبب ذلك هو سهولة نقل المياه إلى صهاريج وآبار هذه الجناين عند احتياجها للمياه.

---

(١٩) محكمة الإسكندرية، س ٤٨، ص ٤٥ م١٨٠/بتاريخ٢٢ ذي القعدة ١٠٢٦ هـ

(٢٠) محكمة الإسكندرية، س ٤١، ص ٤١٦ م ٤٠/بتاريخ١٤ جماد أول١٠٤٧ هـ

(٢١) محكمة الإسكندرية، س ٣، ص ٢٥٨، م ٧٥٣، بتاريخ ٧ صفر ٩٨٤هـ.

(٢٢) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٢٢، م ٩٥٣ / بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٠١٢ هـ.

(٢٣) محكمة الإسكندرية، س ٨٢، ص ١٧٩، م ٣٠٨ / بتاريخ ٢٦ ذي القعدة ١١٦٧ هـ.

ثانيا-استخدامات المياه داخل مؤسسات الدولة:

في الواقع لم تكن استخدامات الخليج ومياهه لتيسير حركة الملاحة، أو الزراعة هي الدافع -فقط- وراء اهتمام العثمانيين بالخليج، بل كان من دوافع ذلك الاهتمام استخدام المياه داخل مؤسسات الإدارة العثمانية. حيث كانت حامية الإسكندرية، من مؤسسات العسكر العثمانية، ممن يستخدمون مياه الخليج للشرب، وللاستخدامات الأخرى، خاصة إذا تعرضت المدينة للحصار.[٢٤] كما كان جمرك الإسكندرية من مؤسسات الدولة التي تستخدم المياه للشرب، سواء كان ذلك للعاملين بديوان الجمرك، أو لتزويد السفن الراسية بالميناء، أو تجارها بمياه الشرب.[٢٥]

وتؤكد وثائق محكمة الإسكندرية أن القلاع من أهم المؤسسات التي استفادت من مياه الخليج، حيث ترصد لنا إحدى الوثائق أنه قد تم رصد ثمانية جمال، ومجموعة من السقايين لملء الصهاريج المعدة للشرب للعساكر العثمانية في قلعة قايتباي.[٢٦] إذن يتضح لنا أن الإدارة العثمانية اهتمت بالخليج لأسباب تتعلق بمواردها المالية والتجارية، وبمؤسساتها، لكن هذا كله لا يمنع الإدارة من الاهتمام باستخدامات المياه داخل المدينة فيما يتعلق بالمباني، وهذا ما سوف نتناوله فيما بعد.

أ-الأسبلة (ظاهرة تسبيل المياه):

واقع الأمر أن حدوث فيضان النيل مرة واحدة في العام جعل الحصول على المياه أمرًا شاقًا؛ مما ترتب على ذلك اتجاه الكثير من أغنياء المدينة، من التجار ورجال الإدارة، إلى إنشاء البيوت، والحوانيت، والوكالات التجارية، ووقف جزء من ريعها على تسبيل المياه. وظاهرة تسبيل المياه تعني: إنشاء الصهاريج، وتوصيلها بالأسبلة المعدة للشرب، وغالبًا ما كانت توجد أسفل البيوت؛ لتيسير شرب الماء العذب للفقراء والمارين بالأسبلة من الناس.

---

(٢٤) وصف مصر، تأليف علماء الحملة الفرنسية، جـ٣، ص ٣١٤.

(٢٥) نفسه، جـ ٣، ص ٣١٥.

(٢٦) محكمة الإسكندرية، س ١٥، ص ١٩، م ٢٥ / ١٥ جماد أول ٩٨٩هـ.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة رصد الأوقاف على تسبيل المياه لم تكن من مستحدثات العصر العثماني، بل وجدت هذه الظاهرة وانتشرت في مصر في العصر المملوكي،[٢٧] وفي العصر العثماني، كان الحصول على المياه العذبة في مدينة الإسكندرية من المهام الشاقة؛ لذا أصبح تسبيل المياه والإنفاق عليها من ريع الأوقاف من وجوه البر والإحسان، لتسهيل الحصول على مياه للشرب.

وجدير بالملاحظة أن معظم الأسبلة التي شيدت بمدينة الإسكندرية في العصر العثماني ألحقت ببيوت معدة للسكن، وحرص أصحابها على وقف ريعها بالكامل، أو جزء منه على السبيل؛ لتوفير وشراء المياه لتوضع في الأسبلة.[٢٨]

وأحيانًا كانت هذه البيوت الموقفة على الأسبلة تتعرض للخراب والاندثار، ومن ثم كان يخشى أن يؤثر ذلك على الأسبلة وتعطيلها؛ لذلك كان على الحاكم الشرعي في الثغر الكشف على ذلك، وعليه أن يطلب من صاحب الوقف أو ورثته ترميم الوقف. وفي حالة ما إذا كان الواقف متوفيًا وليس له ورثة، كان على ديوان ثغر الإسكندرية الإنفاق على الوقف حتى لا يتعطل السبيل.[٢٩] وفي بعض الأحيان اتجاه بعض التجارة إلى شراء الأراضي الخالية من البناء، ثم ينشئون عليها الأسبلة، كما ينشئون بجوارها بعض الحوانيت -المحال التجارية- ثم يخصص جزء من ريعها على الأسبلة.[٣٠] وأحيانًا أخرى كان يصرف من ريع الأوقاف على ملء السبيل بالماء العذب،

---

(٢٧) محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٩.

(٢٨) محكمة الإسكندرية، س ٨٥، ص ١٦٤، م ١٩٢، بتاريخ ٣ ربيع أول ١١٧٦هـ.

(٢٩) محكمة الإسكندرية، س ٨٥، ص ١٦٤، م ١٩٢/ بتاريخ ٣ ربيع أول ١١٧٦هـ.

(٣٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ١٠١، م ٢٤١/بتاريخ ١٦ شوال ١٠٣٤ هـ

بالإضافة إلى ترميمه.[٣١] على أن بعض التجار اتجهوا إلى إنشاء الأسبلة في المساجد رغبة منهم في الثواب، ووقفوا عليها أوقافهم للإنفاق منها على ملء سبيل المسجد بالماء العذب.[٣٢] وكانت أسبلة المساجد يتم إنشاؤها بأيكة المساجد، مثلما أنشأ أحد الواقفين سبيلاً بأيكة مسجد الأباصيري وجعله لشرب المارين أمام المسجد والواردين إليه للصلاة.[٣٣]

والواقع أن الأسبلة لم يقتصر وجودها في المساجد، وأسفل البيوت – فقط–، بل تركزت –أيضًا– في الأسواق، مثلما تركزت بعض الأسبلة في سوق الحدادين،[٣٤] وفي سوق السقايين،[٣٥] وسوق الحمارين، وسوق الغلال. وعلى الرغم من أن معظم الأسبلة كانت أوقافها المرصدة عليها أوقافًا أهلية، إلا أن بعض الأسبلة كان يصرف لها مرتبات من وقف الاستحقاق بديوان الخمس بجمرك الإسكندرية. وكانت تلك المرتبات تصرف سنويًا على شراء الماء، وملء الصهريج به، وترميمها –أيضًا–. وأهم هذه الأسبلة: سبيل ابن كثير، وسبيل الذريعة، وسبيل قشمغا، وسبيل سيدي محمد خلف، وسبيل كلشني.[٣٦] وكان على قاضي الإسكندرية مهمة تسلم مرتبات هذه الأسبلة من ديوان وقف الخمس بجمرك الإسكندرية. ويعد كل من الوزير يحيى باشا،

---

(٣١) محكمة الإسكندرية، س ٧٥، ص ٤٥، م ٥٤ / بتاريخ ١ شوال ١١٤٨ هـ.
محكمة الإسكندرية، س ١١٤، ص ٥٢، م ٧٣ / بتاريخ ١ ربيع ثان ١٢٢١هـ.
محكمة الإسكندرية، س ٨، ص ٢٦٩، م ٧٣٣ / بتاريخ ١ جماد ثان ٩٧٣هـ.
محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ١٨٤، م ٤٣٤ / بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٠٩٩هـ.
(٣٢) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ١٩٩، م٤٧٩/بتاريخ ٢٨ رجب ١٠٣٥ هـ
(٣٣) محكمة الإسكندرية، س ٩٢، ص ٢٧٥ م٣٦٢/بتاريخ ٨ ربيع ثان ١١٨٠ هـ
(٣٤) نفسه، س ٨٥، ص ٤٠٥، م ٤٨٨ / ١٩ جماد ثان، ١١٨٠ هـ، س ٨٧، ص ٩٥، م ١٢٦/ ٨ ربيع أول ١١٧٨ هـ، س ١١، ص ١٦٤، م ٢٨٤، ٢٦ ذي الحجة ٩٧٨ هـ.
(٣٥) س ١٠٨، ص ٣٤٨ / ١١ ربيع ثان ١٢١١هـ.
(٣٦) محكمة الإسكندرية، س ٧٠ ص ١١٨ م٢١١/بتاريخ ١٧ رمضان ١١١٧ هـ

وكتخدا محمد باشا من أوائل من رصدوا مرتبات للأسبلة من وقف الاستحقاق، مثلما رُصِدَ لسبيل سيدي محمد الأباصيري مرتبات من وقف الاستحقاق.(٣٧)

ويبدو أن بعض الأسبلة المرصود لها مرتبات من وقف الاستحقاق قد تعرضت للإهمال والاندثار؛ نظرًا لتوقف هذه المرتبات، مما ترتب على ذلك تقدم نظارها بالشكوى إلى قاضي الإسكندرية لما آلت إليه هذه الأسبلة، وبناءً على موافقة القاضي صرفت مرتبات هذه الأسبلة، وتم إعادة الإنفاق عليها مرة أخرى من وقف الاستحقاق.(٣٨)

ولم تسلم الأوقاف الأهلية المرصودة على الأسبلة من بعض المضايقات من قبل رجال الإدارة، إذ يتضح من الادعاء الصادر من الحاج أحمد، من ترسانة الإسكندرية، إلى الحاكم الشرعي بسبب تعرض رجال الحسبة لمحصول أرضه المرصودة على سبيليه، الكائنين في الجزيرة الخضراء.(٣٩) وكما تعرضت الأسبلة للإهمال والاندثار، تعرضت -أيضًا- لنقص المياه بها؛ نظرًا لعدم دفع ناظر الوقف أجرة المزملاتي الذي يقوم بملء صهريج السبيل بالماء العذب.(٤٠) كما تعرضت -أيضًا- بعض الأسبلة للتعطيل؛ نظرًا لأن ريع الوقف لا يفي بثمن الماء، وأجرة نقلها وملء السبيل.(٤١)

والجدول التالي يتضمن حصر لجميع الأسبلة الواردة بوثائق محكمة الإسكندرية من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، كما يتضمن -أيضًا- التوزيع الجغرافي لهذه الأسبلة، وأوقافها، والعمل المرصود عليه الوقف، وهي مرتبة طبقًا للترتيب الزمني حسب ورودها بالوثائق.

---

(٣٧) محكمة الإسكندرية، س ٩٠، ص ٥٠٢، م ٦٠٢، بتاريخ ١١٨٢هـ.

(٣٨) محكمة الإسكندرية، س ٨٣، ص ١٤، م ١٧ / بتاريخ ١ صفر ١١٦٩ هـ.

(٣٩) محكمة الإسكندرية، س ٨٧، ص ٢١١، م٤٩١ / بتاريخ ٨ محرم ١١٠٠ هـ

(٤٠) محكمة الإسكندرية، س ٤٥، ص ٨٧، م٢١٧/بتاريخ ١٠ رمضان ١٠٣٤ هـ

(٤١) محكمة الإسكندرية، س ٧١، ص ٤٦، م ٥٢.

السنة	الوظيفة بالسبيل المرصد عليها الوقف	المرصد من الوقف على السبيل	صاحب الوقف	التوزيع الجغرافي	اسم السبيل
٩٧٣ هـ	ملئ الميه وثمن كيزان برسم الشراب	١٥نصف	سوف بن أحمد طوبخي بالحصار الأشرمي	الجزيرا الخضرا	سبيل سيدي خلف
٩٧٣ هـ	ملئ السبيل	١ دينار ذهب	غير معروف	ثغر الإسكندرية	سبيل سيدي أبي الحسن الشاذلي
٩٧٣ هـ	لملئ السبيل	٣٥ نصف	الزيني منصور بن ناصر	الجزيرا الخضرا	سبيل تربة الزيني منصور
٩٨٧ هـ	لملئ السبيل بالمياه	٣ نصف كل شهر	عبد الله الجاويش بالحصار الأغرمي	ثغر الإسكندرية -باب البحر	سبل عبد الله الجاويش بالحصار
٩٨٧ هـ	لملئ سقاية السبيل	جزء من ريع الوقف	وقف المدرسة البرهنية	داخل الثغر بقرب باب رشيد	سبيل المدرسة البرهانية
٩٩٣هـ	ملاء مياه بالسبيل	غير معروف	وقف جامع باب رشيد	ثغر الإسكندرية خارج باب رشيد	سبيل جامع باب رشيد
١٠٢٨ هـ		غير معروف	غير معروف	خارج الثغر من شرقية	سبيل بن علية
١٠٣٤ هـ		غير معروف	وقف الراسي عمر بن خطاب	الجزيرا الخضرا	سبيل الرايس بن خطاب
١٠٣٤ هـ	لملئ السبيل بالماء	نصف واحد كل يوم	وقف الأمير إبراهيم بن يعقوب أمير اللوا بالثغر	الجزيرا الخضرا	سبيل أمير اللوا

اسم السبيل	التوزيع الجغرافي	صاحب الوقف	المرصد من الوقف على السبيل	الوظيفة بالسبيل المرصد عليها الوقف	السنة
سبيل عجماسي	دخل الثغر خارج باب رشيد	وقف جامع عجماس	٢ ونصف يوميًا	لملئ السبيل بالماء	١٠٣٥ هـ
سبيل أبي الكرم	الجزيرا الخضرا	وقف الحاج أبي الكرم	غير معروف	ملئ السبيل بالماء	١٠٥٠ هـ
سبيل الأمير محمد جاويش سردار مستحفظان	داخل الثغر بخط الديوان	الأمير محمد جاويش سرداد مستحفظان	٧٥ نصف كل شهر	ملئ السبيل بالماء العذب	١٠٩٩هـ
سبيل بن كثير	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	١٠٤٠ نصف كل عام	ملئ السبيل بالماء العذب بالإضافة لترميمه	١١١٦ هـ
سبيل الذريبة	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	٣٤٠ نصف كل عام	ملئ السبيل بالماء العذب بالإضافة لترميمه	١١١٦ هـ
سبيل قمشغا	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	٤٠ نصف كل شهر	ملئ السبيل بالماء العذب	١١١٦ هـ
سبيل سيدي محمد خلف	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	٨٠٠ نصف كل عام	ملء السبي بالماء العذب بالإضافة لترميمه	١١١٦ هـ
سبيل سيدي عبد الله المغاوري	الجزيرا الخضرا	الحاج نافع الأنذي	غير معروف	ملء صهريج السبيل بالماء العذب	١١٣٣ هـ
سبيل كلشني	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	٣٥٨٠ كل عامين	ملء السبيل بالماء العذب بالإضافة لترميمه	١١١٦ هـ

اسم السبيل	التوزيع الجغرافي	صاحب الوقف	المرصد من الوقف على السبيل	الوظيفة بالسبيل المرصد عليها الوقف	السنة
سبيل عمر الرفاعي	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	١٠١٠ نصف كل عام	ملء السبيل بالماء العذب بالإضافة لترميمه	١١١٦ هـ
سبيل اليماني	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	٣٤٠ نصف كل عام	ملء السبيل بالماء	١١١٦ هـ
سبيل القروي	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	٣٤٠ نصف كل عام	ملء السبيل بالماء العذب	١١١٦ هـ
سبيل المراكشي	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	غير معروف	-	١١٤٢ هـ
سبيل الحناوي	الجزيرا الخضرا بالتجمع القبلي	وقف الحاج محمدالحناوي	جزء من ريع الوقف	ملء صهريج السبيل بالماء العذب	١١٤٨ هـ
سبيل سيدي محمد الأباصيري	ثغر الإسكندرية	الوزير محمد كخندا باشا	٣ نصف كل يوم	ملء السبيل بالماء العذب	١١٦٤ هـ
سبيل تكية الكلشنية	الجزيرة الخضرا بخط الميدان	الحاج علي الجلاد	١٢٠٠ نصف كل عام	ملء السبيل بالماء العذب بالإضافة لترمميه	١١٦٥ هـ
سبيل كمش	خارج الثغر	وقف الاستحقاق	غير معروف	ملء السبيل بالماء العذب	١١٦٩هـ
سبيل الجدرة	خارج الثغر	وقف الاستحقاق	غير معروف	ملء السبيل بالماء العذب	١١٦٩ هـ
سبيل سيدي محمد الأباصيري	ثغر الإسكندرية	الوزير كخندا محمد باشا	٣ نصف كل يوم	ملء السبيل بالماء العذب	١١٧٧ هـ
سبيل بن شوفان	الجزيرة الخضرا التجمع البحري	الحاج محمد بن شوفان	٥٠ قرش كل سنة	ثمن ماء عذب للسبيل	١١٧٨هـ

اسم السبيل	التوزيع الجغرافي	صاحب الوقف	المرصد من الوقف على السبيل	الوظيفة بالسبيل المرصد عليها الوقف	السنة
سبيل أودة باشي	الجزيرا الخضرا التجمع القبلي	مصطفى أودة باشي بباب مستحفظان	٨ قروش كل سنة	ثمن ماء عذب للسبيل وأجرة مزملاتي	١١٧٩هـ
سبيل الأندي	الجزيرا الخضرا	الحاج نافع الأندي	جزء من ريع الوقف	ثمن ماء عزب للسبيل	١١٨٠هـ
سبيل أبو شنب	الجزيرا الخضرا	الحاج مصطفى بن علي أبو شنب	جزء من ريع الوقف	ملء السبيل بالماء العذب	١٢٢١هـ

جدول (٥/١)

مصدر الجدول : محكمة الإسكندرية(٤٢)

ب-استخدامات المياه داخل المساجد:

شهدت مدينة الإسكندرية في العصر العثماني اهتمامًا متزايدًا من قبل الإدارة العثمانية، ومن هذا الاهتمام حرصها على استمرار المنشآت والمباني في أداء وظيفتها الاجتماعية والدينية، وفي هذا الإطار ارتبط أداء هذه المنشآت بتوفير المياه

---

(٤٢) س ٨، ص ٢٦٩، م ٧٣٣ / بتاريخ ١ جماد ثان ٩٧٣هـ. س ٤، ص ٦، م ٢٢ / بتاريخ ١٩ صفر ٩٧٣هـ. س ٤، ص ٤٩٨، م ١٠٩١ / بتاريخ ٧ ربيع الثاني ٩٧٣ هـ. س ١١، ص ١٢٦، م ١٤٢ / بتاريخ ٢٣ رجب ٩٧٨ هـ. س ١١، ص ١٦٤، م ٢٨٤ / بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ٩٧٨ هـ. س ٨، ص ٢٤٧، م ٦٨٦ / بتاريخ ٢٠ شوال ٩٩٣هـ. س ٣٨، ص ١٣٦، م ٥٩٤ / بتاريخ ٢٦ رمضان ١٠٢٨ هـ. س ٤٥، ص ١٠١، م ٢٤١ / بتاريخ ١٦ شوال ١٠٣٤ هـ. س ٤٥، ص ٨٧، م ٢١٧ / بتاريخ ١٠ رمضان ١٠٣٤ هـ. س ٤٥، ص ١٩٩، م ٤٧٩ / بتاريخ ٢٨ رجب ١٠٣٥ هـ. س ٤٨، ص ٣٦٠، م ٩٠١ / بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٥٠ هـ. س ٥٧، ص ١٨٤، م ٤٣٤ / بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٠٩٩ هـ. س ، بتاريخ ١٧ رمضان ١١١٦هـ. س ٦٤، ص ٢٥٨، م ٤٥٧ / بتاريخ ١ رجب ١١٢٦هـ. س ٧١، ص ٤٦، م ٥٢ / بتاريخ ٣ محرم ١١٣٣ هـ. س ٣٩، ص ١٥٣، م ٢٥١ / بتاريخ ١٥ رجب ١١٤٢هـ. س ٧٥، ص ٤٥، م ٥٤ / بتاريخ ١ شوال ١١٤٨هـ. س ٨٧، ص ١١٥، م ١٥٣ / بتاريخ غرة رجب ١١٧٩هـ. س ٨٦، ص ١٥٨، م ١٥٠ / بتاريخ ٢٢ جماد ثان ١١٦٥ هـ. س ٨٣، ص ١٤، م ١٧ / بتاريخ ١ صفر ١١٦٩ هـ. س ٨٥، ص ١٦٤، م ١٩٢ / بتاريخ ١١٧٦ هـ. س ٨٧، ص ١١٥، م ١٥٣ / بتاريخ ١٥ جماد أول ١١١٧ هـ. س ٨٧، ص ١٦٠، م ٢٠٣ بتاريخ ١ ربيع أول ١١٧٩ هـ. س ٨٩، ص ١٤٨، م ٢٢٠ / بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١١٨٠ هـ. س ٨٥، ص ٤٠٥، م ٤٨٨ / بتاريخ ١٩ جماد الثاني ١١٨٠ هـ. س ٨٩، ص ٢٧٥، م ٤٦٢ / بتاريخ ٨ ربيع ثاني ١١٨٠ هـ. س ٩٠، ص ٥٠٢، م ٦٠٢ / بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١١٨٢ هـ. س ١١٤، ص ٥٢، م ٧٣ /بتاريخ ١ ربيع الثاني ١٢٢١ هـ

اللازمة لها، ومن هذه المنشآت الجوامع التي أنشئت في المدينة القديمة والجزيرة الخضراء، فبادر تجار المدينة وأغنياؤها إلى وقف المنشآت التجارية على هذه المساجد لتوفير الماء اللازم لها، سواء المستخدم للشرب أو للطهارة، وفيما يتعلق بتوفير مياه الشرب أنشئت الأسبلة وصرف عليها من ريع الأوقاف التي وقفها أغنياء المدينة لشراء الماء العذب للواردين للمسجد، كما تحدثنا سابقًا عن الأسبلة.

وبالإضافة إلى استخدامات المياه للشرب، استخدمت المياه داخل جوامع المدينة، للوضوء، وعادة كان يتم حفر صهريج المياه المستخدمة للوضوء أسفل الجامع، ويتصل هذا الصهريج بمطهرة لملء مياه الوضوء، وتصل هذه المطهرة بالحنفية المعدة للوضوء وتوجد على يمنة الداخل للمسجد(٤٣)، وكان الواقفون يحرصون دائمًا على تخصيص جزء كبير من ريع أوقافهم على ملء الصهريج والمطهرة، وأن يصرف أيضًا جزء من الريع على وظيفة رجل لحنفية الوضوء(٤٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالمساجد في المدينة وتوفير المياه لها لم يقتصر على أغنياء المدينة من التجار فقط، بل أبدت الإدارة اهتمامها بتوفير المياه للمساجد، بصرف مرتبات لهذه المساجد، فكان على صنجق البحيرة توفير الجمال اللازمة لنقل المياه لصهريج المساجد كما كان عليه أيضًا توفير السواقي اللازمة لإدارة السواقي التي ترفع المياه من الصهريج للمطهرة، كما كان عليه أيضًا توفير الثيران اللازمة لطائفة البيارين المختصين بنزح مراحيض المساجد. (٤٥)

ولم تقتصر مساهمة الإدارة، بما يقدمه صنجق البحيرة للمساجد، بل رصد لها مرتبات سنوية من وقف الاستحقاق بديوان الخمس بجمرك الإسكندرية، وكانت هذه المرتبات نقدية تصرف للمساجد لشراء المياه وترميم

---

(٤٣) س ٥٤، ص ١١٦، جماد أول ١٠٨٩هـ.

(٤٤) س ٤٨/ ص ١٠٦، ٢٥٧، م ٣٠ جماد أول ١٠٥٨ هـ.

(٤٥) س ٣٩، ص ١٥٣، م ٢٥١ / ١٥ رجب ١١٤٢ هـ.

المسجد[٤٦].

والجدول التالي يوضح حصرًا للمساجد التي كانت بالمدينة والجزيرة الخضراء والتي لها أوقاف لتوفير المياه:

اسم المسجد	التوزيع الجغرافي	صاحب الوقف	الوقف	المنصرف من الوقف	الوظيفة بالمسجد المرصد عليها الوقف	السنة
جامع عجماس	داخل الثغر القبلي بالتجمع القبلي	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	غير معروف	ملء صهريج المسجد بالمياه	١٠٣٥ هـ
جامع عبد اللطيف	داخل الثغر بالتجمع القبلي	وقف عائشة بنت الحاج أبي الكرم	دار	ريع الدار	ملء الصهريج	١٠٥٠ هـ
جامع العزب	داخل الثغر	غير معروف	جنينه	ريع الجنينة	ملء الصهريج بالماء	١٠٥٢ هـ
جامع العطارين	داخل الثغر	وقف الاستحقاق وحمام وقف	مرتب نقدي	٢٠٠٠ نصف	شراء المياه للجامع وترميمه	١١١٦ هـ
جامع الجيوش	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	١٠١٣ نصف	شراء مياه للجامع وترميمه	١١١٦ هـ
جامع العزبي	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٩٦٠ نصف	ملء صهريج المسجد بالمياه وترميمه	١١١٦ هـ
جامع التمرازية	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	١٦١٣ نصف	ملء صهريج المسجد بالمياه وترميم المسجد	١١١٦ هـ
جامع النوفرية	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٣٦٠ نصف	لشراء مياه لصهريج المسجد	١١١٦ هـ

(٤٦) س ٧٣، ص١١٢، م ١٧٨ بتاريخ ١٧ رمضان ١١١٦هـ.

اسم المسجد	التوزيع الجغرافي	صاحب الوقف	الوقف	المنصرف من الوقف	الوظيفة بالمسجد المرصد عليها الوقف	السنة
جامع الخواجا عبد اللطيف الوارسي	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٩٣٠ نصف	شراء مياه لصهريج المسجد	١١١٦ هـ
جامع علي جاويش	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٤٥٦	شراء مياه لصهريج المسجد	١١١٦ هـ
جامع السروارية	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٨٠ نصف	شراء مياه للمسجد	١١١٦ هـ
جامع باب السدرية	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	١٠٤ نصف	شراء مياه للمسجد	١١١٦ هـ
جامع القبودان	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٧٨٨ نصف	ملء صهريج المسجد بالماء	١١١٦ هـ
جامع عثمان أفندي	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٣٦٠ نصف	ملء صهريج المسجد بالماء	١١١٦ هـ
جامع القاضي	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٣٦٦ نصف	ملء صهريج المسجد بالماء	١١١٦ هـ
جامع القسامية	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	١٣٦٠نصف	ملء صهريج المسجد بالماء وترميم المسجد	١١١٦ هـ
جامع مصطفى أفندي	الجزيرا الخضرا	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	٦٦٠ نصف	ملء صهريج المسجد بالماء	١١١٦ هـ
جامع صفوان	داخل الثغر	وقف الاستحقاق	مرتب نقدي	١٠٠٠ نصف	ملء صهريج المسجد بالماء	١١١٦ هـ
جامع مصطفى أوده باشي	الجزيرا الخضرا	وقف صالحة بنت مصطفى أودة باشي مستحفظان	دار	أجرة الدار	ملء صهريج المسجد بالماء	١١٧٩ هـ

اسم المسجد	التوزيع الجغرافي	صاحب الوقف	الوقف	المنصرف من الوقف	الوظيفة بالمسجد المرصد عليها الوقف	السنة
مسجد الأباصيري	داخل ثغر الإسكندرية	وقف الوزير كتخدا محمد باشا	غير معروف	٣٠ نصف كل شهر	ملء صهريج المسجد بالماء	١١٨٠ هـ
مسجد سيدي محمد الحلوجي	الجزيرا الخضرا	وقف الحاج محمد المدابغي	داز	غير معروف	ملء صهريج المسجد بالماء	١١٧٨ هـ

جدول (٥/٢)

مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية(٤٧):

ج-المياه والحمامات العامة في الإسكندرية:

تعتبر الحمامات العامة في مدينة الإسكندرية من المنشآت المهمة والحيوية في استخدامها، حيث لم تقتصر أهميتها على الأغراض الصحية المرتبطة بالنظافة والاستحمام والطهارة فقط، بل تعددت وظائفها الاجتماعية، ومن ثم تبوأت مكانتها بين المنشآت الأخرى في المدينة، وبالتالي نالت اهتمامًا كبيرًا في العصر العثماني، وكانت الحمامات من أكثر المنشآت العامة من حيث

---

(٤٧) س ٤٥، ص ١٩٩، م ٤٧٩، بتاريخ ٢٨ رجب ١٠٣٥هـ. س ٤٨، ص ٣٦٠، م ٩٠١، بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٥٠ هـ. س ٤٨، ص ٣٨٦، م ٩٨٢، بتاريخ ١٩ جماد الثاني ١٠٥٢هـ. س ٣٩، ص ١٥٣، م ٢٥١ / بتاريخ ١٥ رجب ١١٤٢ هـ. .س ٨٧، ص ١٦٠، م ٢٠٣، بتاريخ ١ ربيع أول ١١٧٩ هـ = س ٩٢، ص ٢٧٥، م ٣٦٢، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١١٨٠ هـ. س ٨٧، ص ١١٥، م ١٥، ١٥ جماد أول ١١٧٧ هـ. ص ٨٧، ص ١٨٧، م ٢٢٠ بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١١٧٨ هـ. س ٤٥، ص ٢١٩، م ٥٣٢، ٢ رجب ١٠٣٥ هـ.

استهلاكها لمياه خليج الإسكندرية. وكان لكل حمام بالمدينة، دورة لاستخدامات المياه، تبدأ بوجود صهريج أسفل أرضية الحمام يتصل بأحواض عن طريق مجاري داخل الحمام، ويتم نقل المياه إلى الأحواض عن طريق ساقية، تقوم بضخ الماء إلى المغاطس(٤٨)، وكانت استخدامات المياه متعددة داخل الحمام سواء كانت للاستحمام والنظافة أو للشرب(٤٩).

والواقع أن انتشار الحمامات بالمدينة في العصر العثماني توقف على تركز التجمعات السكانية، فتوفرت الحمامات العامة داخل مدينة الإسكندرية، نظرًا لانتشار جميع الصهاريج السلطانية داخل سور المدينة، إذ استطعنا حصر تسعة حمامات عامة، حيث تركز منها ثلاثة بالمدينة من جهتها الغربية، وأربعة بالجهة الشرقية للمدينة وثلاثة بوسط المدينة، وإذا رجعنا للجدول الخاص بالتوزيع الجغرافي للصهاريج السلطانية بالفصل الرابع، سوف نلاحظ تركز معظم الصهاريج السلطانية بهذه الجهات الثلاثة داخل المدينة، ومن ثم نخرج بنتيجة مهمة؛ بأنه نظرًا للاستخدام الدائم للمياه داخل الحمامات، تركز وجودها بجوار مصادر المياه بالمدينة، ويؤكد ذلك الدعوى المقدمة من سكن الجزيرة الخضراء والمؤرخة بعام ١٠٣٤ هـ/ م بضرورة إنشاء حمام بالجزيرة الخضراء نظرًا لعدم وجود أي حمام بها، بعد هجرة السكان من المدينة وتوطنهم بالجزيرة الخضراء(٥٠)، وفي تحليلنا لذلك، إنه من المؤكد أن السبب في ذلك هو عدم وجود مصادر مستمرة للمياه داخل الجزيرة الخضراء، كما أننا لم نجد أية إشارة بوثائق محكمة الإسكندرية تؤكد على وجود صهريج سلطاني بالجزيرة الخضراء.

---

(٤٨) محكمة الإسكندرية، س ٨، ص ١٦٤، م ٤٧٧/بتاريخ ١ جماد ثان ٩٧٣ هـ

(٤٩) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٢١، م ٩٥٠ / بتاريخ ١٨٥ ذي الحجة ١٠١٨هـ.

(٥٠) محكمة الإسكندرية، س ٣٤، ص ١٦٢، م ٣٨٦ / بتاريخ ١ جماد ثان ١٠١١ هـ.

والجدول التالي[51] يوضح حصر الحمامات العامة التي تستخدم مياه الخليج وتوزيعها الجغرافي داخل مدينة الإسكندرية والصهريج السلطاني المجاور له، والسنة التي ذكر اسمه بالوثائق.

اسم الحمام	التوزيع الجغرافي داخل المدينة	الصهريج السلطاني المجاور له	السنة
المشاطرة	داخل الثغر من وسطه بالقرب من الزلطة	صهريج القضائي	٩٧٣ هـ
الأخوين	داخل الثغر من غربية بخط حارة النصارى	صهريج الشاكرين والقصاب	٩٧٨ هـ
طلائع	داخل الثغر من شرقية بالقرب من باب رشيد	صهريج أولاد الذهبي	٩٨٤ هـ
عطية	داخل الثغر من غربية بجوار الطريق السلطاني	صهريج السلطان	١٠٠٤ هـ
الذهب	داخل الثغر من الجهة الوسطى	غير معروف	١٠١٨ هـ
الرايس	داخل الثغر بخط الصراجين	صهريج الخطابي	١٠١٨ هـ
النسا	داخل الثغر من غربية بالقرب من باب سدرة	صهريج السلطان	١٠٥٣ هـ
الرجال	داخل الثغر من غربية بالقرب من باب سدرة.	صهريج السلطان	١٠٥٣ هـ
النبي	داخل الثغر بقرب سوق شرقي	صهريج المقدم	١١٠٠ هـ

جدول (٣/٥)

(51) مصدر الجدول: محكمة الإسكندرية، س ٨، ص ١٦٤، م ٤٧٧ / بتاريخ ١ جماد ثان ٩٧٣هـ. س٨، ص ٧٠ن م ٢٠٠، تاريخ ٨ ربيع أول ١٠٥٨ هـ. س ١١، ص ١٦٩، م ٦٤٦، بتاريخ ١٣ شوال ٩٧٨هـ. س ١١، ص ٩٦، م ٣٤، بتاريخ ٢١ شعبان ٩٧٨ هـ، س ١١، ص ١٢٤، م ٤١٦ن بتاريخ ١٧ رمضان ٩٧٨هـ. س ٣٤، ص ١٥٩، م ٣٨٠، بتاريخ ٥ جماد ثاني ١٠١١ هـ، س ٤٣، ص ٣٢١، م ٩٥٠، بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٠١٨ هـ، س ٤٨، ص ٣٨٤، م ٩٧٤، بتاريخ ١٠٥٣ هـ، س ٥٧، ص ٢٤٠، م ٥٥١، بتاريخ ٥ جماد أول ١١٠٠هـ.

بنظرة على ما تضمنه الجدول وتفاصيل ما أوردته وثائق محكمة الإسكندرية التي استيقنا منها هذه البيانات ينبغي أن نشير إلى الملاحظات التالية:

- نلاحظ تركز جميع الحمامات العامة داخل المدينة، مع عدم وجود أي حمام داخل الجزيرة الخضراء، وذلك لتوفر مصادر المياه داخل المدينة، وهذا ما أدى بسكان الجزيرة الخضراء إلى طلب إنشاء حمام.
- تركز الحمامات بجوار الصهاريج السلطانية حتى يتسنى نقل المياه بسهولة إلى تلك الحمامات.

ومما تقدم جميعه نخرج بنتيجة مفادها أن وجود الحمامات ارتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود مصادر المياه، نظرًا لاستخداماتها المتعددة للمياه.

د-مياه الخليج مصدرًا لشرب الحيوانات:

تعددت استخدامات المياه داخل المدينة سواء كانت للشرب أو لاستخداماتها داخل المنشآت مثل الأسبلة والجوامع والحمامات، بل وكان من استخدامات مياه الخليج، سقاية الحيوانات والدواب الموجودة بالمدينة، فكانت تستخدم المياه لشرب الثيران المقدمة من صنجق البحيرة(٥٢) لإدارة السواقي السلطانية والبلدية والموجودة أيضًا بالحمامات والجوامع لإدارة سواقيها، وكان بكل طاحونة بالمدينة دار دواب. على أن ينشأ بها حوض مبني من الأحجار والجير يستخدم لسقي الدواب الواردة بالغلال إلى الطاحونة(٥٣).

وقد حرص بعد الواقفين على إنشاء أحواض لسقي الدواب بجوار الأسبلة التي ينشئونها، كما حرصوا أيضًا على ترميمها وتجديدها وملئها

---

(٥٢) محكمة الإسكندرية، س ٣٩، ص ١٥٣، م ٢٥١/ بتاريخ ١٥ رجب ١١٤٢هـ.

(٥٣) محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٦٤، م ١٧٢/ بتاريخ ١ رجب ١٠٨١هـ.

بالمياه مثل الأسبلة تمامًا، وذلك لشرب الدواب التي يمتطيها الواردين على السبيل لشرب الماء العذب(٥٤)، وأيضًا لم تخلو الجناين والبساتين من أحواض خصصت لشرب الدواب والحيوانات الموجودة بها(٥٥)، على أية حال استخدمت مياه الشرب في كل المنشآت الموجودة بالمدينة، بما فيها الحيوانات والدواب.

مدينة الإسكندرية والاحتفال بوفاء النيل:

لقد أدرك المصريون منذ القدم أهمية نهر النيل وفروعه، تلك الأهمية التي دفعتهم إلى الاهتمام برصد مقياسه وفيضانه ونقصانه، فإن نقص كان ذلك نذيرًا ببوار الأرض، وإن وفى بمياه وزاد كان ذلك بشير بهجة وسرور وخير، ومن ثم احتفلوا بوفائه. وكان طبيعيًا أن يهتم العرب الفاتحون بمقياس النيل ورصد فيضانه ونقصانه، لذا أنشأ عمرو بن العاص مقياسًا بدندرة، ثم من بعده معاوية بن أبي سفيان (٤٠ هـ - ٦٠ هـ/ ٦٦٠ - ٦٧٩ م) ومن بعده أنشأ عبد الملك بن مروان مقياس الروضة سنة (٩٧ هـ/ ٧١٥ م) (٥٦)، ونظرًا لأهمية نهر النيل احتفل المصريون بوفائه منذ قدماء المصريين، ثم استمر هذا الاحتفال بعد الفتح الإسلامي، وازدهر في العصر الفاطمي، وفي العصر المملوكي كان الاحتفال بوفاء النيل يتم عند بلوغ مقياسه ستة عشر ذراعًا، ثم يشاع بين الناس بوفائه، حيث لم يكن هذا الاحتفال احتفالاً عاديًا؛

---

(٥٤) محكمة الإسكندرية، س ٥٧، ص ٢١١، م ٤٩١، بتاريخ ٨ محرم ١٠٠ هـ.

(٥٥) محكمة الإسكندرية، س ٤، ص ٦، م ٢٢، بتاريخ ١٩ صفر ٩٧٣ هـ.

محكمة الإسكندرية، س ٤٣، ص ٣٢٢، م ٩٥٣، بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٠١٢ هـ.

(٥٦) هويدا عبد العظيم رمضان، المجتمع في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩، ص ١٤٩ - ١٥٠.

بل اعتبره سلاطين المماليك احتفالاً قوميًا[٥٧].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاحتفال بوفاء النيل في العصر العثماني لم يختلف عنه في العصر المملوكي، حيث اعتبره المصريون والعثمانيون عيدًا مهمًا، حيث يحتشد عند المقياس أعداد غفيرة من الناس – المصريون والعثمانيون على السواء – وبينهم رجال الإدارة العثمانية وتنتشر البهجة والسرور على وجوه الجميع ويسارعون إلى كسر الخليج بدار المقياس، ثم يسرعون إلى النيل بالمراكب[٥٨]. ، وبخصوص ما تقدمه وثائق محكمة الإسكندرية في العصر العثماني من معلومات جديدة حول الاحتفال بوفاء النيل، فيتضح أن المصادر والكتابات التاريخية قد أشارت إلى أن هناك احتفالاً واحدًا بوفاء النيل يتم في القاهرة عند وصول مياه النيل وكسر الخليج المصري، في حين تؤكد وثائق الاحتفال بوفاء النيل التي تم رصدها بوثائق الإسكندرية في الفترة العثمانية، أنه بعد مرور شهر من الاحتفال بوفاء النيل في القاهرة يتم الاحتفال به في مدينة الإسكندرية، حيث تستغرق المياه منذ جريانها في النيل بعد كسر الخليج المصري شهرًا حتى وصولها إلى مدينة الإسكندرية. ففي صباح اليوم الخامس من شهر ربيع الثاني سنة أربعة وثمانين ومائة وألف تم الاحتفال بوفاء النيل وكسر الخليج المصري[٥٩]، بينما تم الاحتفال بوفائه في مدينة الإسكندرية في التاسع من شهر جمادى الآخر سنة أربعة وثمانين ومائة وألف[٦٠].

---

(٥٧) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصري، المرجع السابق، ص ص ص ٤٣-٤٤-٤٥.

(٥٨) ليلى عبد اللطيف، المجتمع المصري في العصر العثماني، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧م، ط ١، ص ص ٢١١ – ٢١٢.

(٥٩) دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي، سجل رقم ٢، ص ١٣١ – ١٣٢، م ١٧٤، ٥ ربيع ثاني ١١٨٤هـ.

(٦٠) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم ٩٦، ص ٣٩٠- ٣٩١، م ٥٣٨، بتاريخ ٩ جمادي آخر ١١٨٤ هـ.

إذن مما سبق يتضح لنا أن هناك احتفالاً بوفاء النيل يتم بمدينة الإسكندرية عند كسر الشباك بنهاية الخليج الناصري خارج الثغر السكندري، الذي يعتبر شريان الحياة لمدينة الإسكندرية آنذاك؛ نظرًا لأنه بالرغم من سريان مياه النيل عبر فرعيه واستفادة معظم أقاليم مصر إلا أن استفادة مدينة الإسكندرية كانت محدودة؛ نظرًا لاختلاف الظواهر التضاريسية لمدينة الإسكندرية عن غيرها من الأقاليم؛ حيث ينخفض سطح أراضي مدينة الإسكندرية عن منسوب المياه الجارية وعن الأراضي المتاخمة لمجرى الخليج[٦١]، ولهذا اعتبرت مياه النيل لمدينة الإسكندرية بمثابة شريان الحياة، وهذا الأمر دفع العثمانيين إلى حفر الخليج الناصري وتنظيفه وترميم جسوره قبل مجيء مياهه[٦٢]؛ حيث لم تقتصر أهميته في كونه يمد المدينة بمياه الشرب فحسب بل أيضًا اعتبر مجرى ملاحيًا للمراكب التجارية بين القاهرة والإسكندرية[٦٣].

أما الاحتفال بوفاء النيل في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني فقد كان يتم على مرحلتين في يوم واحد، أولهما: في صباح يوم الاحتفال يخرج كاشف البحيرة ومعه مجموعة من النجارين والمهندسين ومشايخ العربان وأهل الدرك والخدم وأهل الخبرة إلى الخليج الناصري ويعطون شهادتهم بتمام وصول المياه بالخليج ووفائه إلى تمام الري[٦٤]، وثانيهما: بعد إشهاد أهل الخبرة على تمام الري ينتقل قاضي الإسكندرية ومعه كبار الموظفين بالديوان

---

(٦١) عمر الفاروق السيد رجب، البراري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ط١، ص ٢٥-٢٦-٢٧.

(٦٢) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم ٩٤، بتاريخ ١٨ جمادي أول ١١٨٤ هـ.

(٦٣) المقريزي، انلمصدر السابق، جـ ١ ، ص ١١٦.

(٦٤) دار الوثائق، سجلات محكمة الإسكندرية، سجل رقم ٥٠، ص ٣٢٠، م ٧٨٩، ١٧ ذو القعدة ١٠٧٠هـ.

وكبار الحاميات العسكرية إلى نقطة انتهاء الخليج ظاهر ثغر الإسكندرية، ويتم كسر الشباك فتسير المياه ثم تدور السواقي والتي بدورها تساعد على سهولة نقل المياه إلى الصهاريج السلطانية(٦٥).

والجدير بالذكر أن الاحتفال بوفاء النيل لم يقتصر على حضور كبار رجال الديوان بمدينة الإسكندرية فحسب، بل حضره أيضًا العلماء ورجال الدين والأشراف والتجار والحرفيون وعامة سكان الإسكندرية، ويتم الاحتفال بعد كسر الشباك، ثم يتم تلاوة القرآن الكريم والصلاة حمدًا على فيضان النيل، ثم الدعاء بالشكر للسلطان العثماني وباشا مصر وكاشف البحيرة وحاكم الإسكندرية، وبعد وصول المياه إلى داخل الثغر تنتشر السعادة والسرور والبهجة على وجوه السكندريين، ويكون يومًا مسرورًا سعيدًا، وفي نهاية الاحتفال يتم كتابة وتسجيل مظاهر الاحتفال في حجة شرعية، فتدون صورتها بسجل المحكمة ويعطى أصلها لحاكم مدينة الإسكندرية لتعرض عليه(٦٦).

إذن مما تقدم جميعه نخرج بنتيجة مفادها أن أهمية الخليج واستخدام مياهه دفعت بالإدارة العثمانية إلى الاهتمام به، نظرًا لما تمثله مياهه من أهمية سواء أكانت للتجارة أم الزراعة أو الاستخدامات داخل مؤسسات الإدارة، كما دفعت أهمية لكل سكان مدينة الإسكندرية إلى حرص الأغنياء من التجار ورجال الإدارة إلى وقف المنشآت والأراضي الزراعية على استخدامات المياه كالأسبلة والجوامع والحمامات.

وفي النهاية إذا كان هيرودت وصف مصر بأنها هبة النيل، فيجدر بنا أن نقول "إن مدينة الإسكندرية هي هبة الخليج الناصري آنذاك".

---

(٦٥) نفسه، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، سجل رقم ٩٦، ص ٣٩٠-٣٩١

(٦٦) محكمة الإسكندرية، رقم ٩٦، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

محصلة الدراســـة

بعد هذا العرض يتضح لنا أن دراسة الجغرافية التاريخية لخليج الإسكندرية، وأهمية مياهه لمدينة حيوية كالإسكندرية؛ من الموضوعات المهمة التي تبين لنا ما يطرأ على نهر النيل وفروعه من تغيرات وتحولات تتعلق بجغرافيته. خاصة عند دخول العثمانيين مصر، إذ اعتبروا نهر النيل بمثابة الشريان الرئيسي الذي يؤدي إلى ضخ العوائد المالية من ضرائب الأراضي الزراعية والتجارية في خزينة الدولة العثمانية.

واتضح من الدراسة أن الجغرافية التاريخية لخليج الإسكندرية في العصر العثماني قد اختلفت في تحولاتها عن العصور السابقة؛ نظرًا لمروره بعدة تحولات وتغييرات جغرافية أدت إلى تغير نقاط امتداده من منبعه عند فرع رشيد، حتى دخوله مدينة الإسكندرية. وقد حددت الدراسة ثلاثة امتدادات طولية له. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه التغيرات التي طرأت على جغرافيا الخليج قد ترتب عليها وجود سدين مهمين على الخليج، هما: سد أبي قير، وسد أدكو، وأربعة قناطر انتشرت على طول الخليج. بالإضافة إلى الجسور السلطانية التي شيدتها الإدارة العثمانية.

أما ما يتعلق بالأزمات التي تعرض لها خليج الإسكندرية، فقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الأزمات كانت بفعل الطبيعة؛ بسبب الارتفاع الدائم لمنسوب الطمي بالخليج، وقرب الفرع الكانوبي للخليج من البحر المتوسط. بينما كانت الحاجة الملحة لري الأراضي الزراعية هي السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمات البشرية، تلك الأزمات التي كانت دافعًا رئيسيًا لاهتمام العثمانيين بالتصدي لهذه الأزمات.

وتوصلت الدراسة إلى أن فلسفة العثمانيين في اهتمامهم بهذا الخليج تمثلت في المقام الأول في رغبتها الشديدة في زيادة عوائدها من ضرائب الأراضي الزراعية التي تروى من مياه خليج الإسكندرية، واتخاذهم إياه مجرى ملاحي لمراكزهم التجارية، التي تأتي من أقاليم مصر إلى مدينة الإسكندرية. وتوصلت الدراسة إلى أن العثمانيين قد اعتمدوا – أحيانًا – على تسخير فلاحي القرى الواقعة على ضفتي قرى الخليج في حفره وتطويره، وأحيانًا أخرى اعتمدوا على نظام التمويل المالي للإنفاق عليه، بل وقع على

عاتق سكان مدينة الإسكندرية المساهمة بأموالهم في تمويل أعمال الحفر والتطوير بالخليج. ولم تقتصر هذه المساهمة على فئة سكانية بعينها، بل ساهم كل سكان المدينة بكل طوائفهم من المسلمين، والنصارى، واليهود، أو المغاربة، أو الأوربيين المقيمين في المدينة.

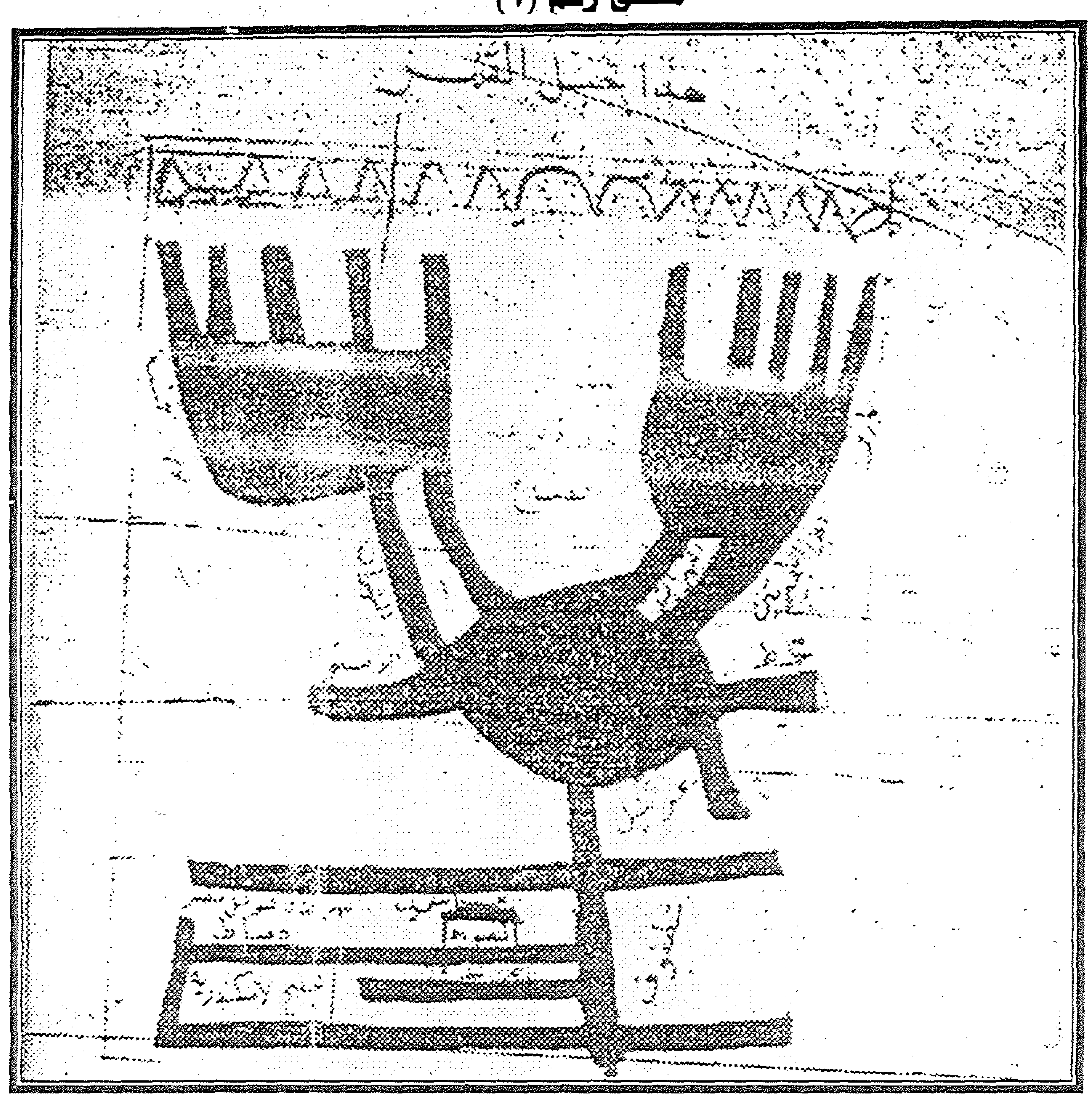
ورأينا من خلال هذه الدراسة كيف انعكس الاهتمام بهذا الخليج على شبكة توزيع المياه داخل المدينة. وتوصلت الدراسة إلى تحديد الفروع المنتشرة في باطن الأرض أسفل مدينة الإسكندرية بأسمائها، وتحديد أماكنها. أما فيما يتعلق بالآبار والصهاريج السلطانية فقد كشفت الدراسة بما لا يدع مجالا للشك بأن العثمانيين قد أضافوا إليها بإنشائهم عدد غير قليل من هذه الصهاريج، وذلك ينفي ما ذهب إليه علماء الحملة الفرنسية بالقول بأن العثمانيين لم يضيفوا جديدًا إلى هذه الصهاريج. وفي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى حصر إجمالي عدد الصهاريج السلطانية الموجودة في المدينة على فترات زمنية متباعدة، مع تحديد كمية المياه المخزنة بها سنويًا. كما كشفت الدراسة عن مجموعة كبيرة من الصهاريج السلطانية بأسمائها، وتحديد أماكنها. وقد يساعد ذلك علماء الآثار للكشف عن العديد من حفريات المياه الموجودة تحت الأرض في مدينة الإسكندرية حتى يومنا هذا.

كما أبرزت الدراسة أنه على الرغم من عد مياه الخليج هي المصدر الرئيسي لإمداد الإسكندرية بالمياه، إلا أنها توصلت إلى وجود مصادر أخرى للمياه، مثل: مياه العيون الجوفية، ومياه الأمطار. وتوصلت إلى أن كل الصهاريج السلطانية قد انتشرت داخل سور المدينة، وعدم وجود أي صهريج سلطاني داخل الجزيرة الخضرا الموجودة ظاهر ثغر الإسكندرية، ومن ثم اعتمد سكان المدينة على الجمال، والعربات المجرورة بالثيران لنقل المياه، كما اعتمدوا في ري أراضيهم على قطع برابخ صغيرة بضفتي الخليج.

وكشفت الدراسة عن المنشآت الدينية والاجتماعية التي اعتمدت على المياه، والتي ارتبط وجودها بوفرة المياه. وتوصلت الدراسة إلى تركز أكبر عدد من الأسبلة داخل الجزيرة الخضرا؛ لعدم وفرة المياه بداخلها. وتوصلت إلى تمركز جميع الحمامات العامة داخل سور المدينة بجوار الصهاريج السلطانية؛ نظرًا لتوفر المياه في المدينة.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)



شكل يوضح مخطط لنهر النيل وفروعه وبه خليج الإسكندرية

مصدر المخطط : أحمد بن محمود بن عبد السلام (٨٤٧هـ-٩٣١هـ) الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، خط ١١٥٤ هـ ، رقم ٦٦ جغرافيا ص ٣٠

تاريخ المخطط : ٩٣١ هـ

ما يستفاد من المخطط : يوضح الشكل مخطط لخليج الإسكندرية بعد تفرعه من فرع رشيد بنهر النيل .

ملحق رقم (٢)

عنوان الوثيقة : التزام حفر خليج الإسكندرية

١- النص :

بحضرة مولانا المقام المعظم والدستور المكرم والمشير المفخم مدبر مصالح جماهير الأمم كافل المملكة الإسلامية بالديار المصرية والأقطار الحجازية حضرت سنان باشا الوزير دام إقباله التزم قدوة الأماجد جامع المحامد الأمير محمد الجويلي أمير عربان البحيرة دام عزة بحفر سبعة وثلاثين ألف ذراع وخمسمائة ذراع وخمسين ذراعا بذراع العمل بالخليج الناصري من قنطرة السباع قرب إسكندرية مقبلا إلى قرية الكريون خلا ما حفر في خلال ذلك من مال السلطنة بمباشرة قيث اغا طايفة تفكيجيان عرض ذلك اثنا عشر ذراعا جل انه عند تمام حفر كل عشرة آلاف ذراع يحفر عرض الخليج المذكور عشرون ذراعا ممتدا حفر هذا العرض إلى نهاية أربعين ذراعا طولا لاجل ممر السفن من ذلك إن شاء الله تعالى كل ألف ذراع من ذلك خمسمائة دينار ذهبا جديدا لرجوة من مال السلطنة الشريفة وإن لم يتم حفر ذلك على الوجه المشروح برجال يجمعها من بلاد ولايته بالبحيرة قبل وصول ماء النيل في هذه السنة كان مستحقا لإخراجه من ولاية البحيرة ويعمل معه سياسة اللايقة به بسبب تقصيره في ذلك حسبما ألزم نفسه بذلك طايعا مختارا وثبت الإشهاد عليه لدى مولانا أفندى الحاكم الشرعي الحنفي المشار إليه شهادة شهوده ثبوتا شرعيا معتبرا مرضيا مسؤلا في ذلك.

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق، محكمة الإسكندرية، س ١٢، ص ٥٠، م ١٥٠.

تاريخ الوثيقة : ٢٠ ذي القعدة ٩٧٩هـ.

٣- ما يستفاد من قرار الوثيقة :

- توجيه الأوامر لمشايخ وأمراء العربان بالتزام حفر خليج الإسكندرية وتحديد الامتدادات المطلوب حفرها.
- تشير الوثيقة إلى أهمية الحفر لتيسير سير السفن بالخليج.

ملحق رقم (٢)

عنوان الوثيقة : الكشف على عمارة وترميم خليج الإسكندرية.

١- النص :

سبب تحرر الحروف أنه بموجب الأمر العالي الذي مضمونه بعد فواتح الخطاب لقدوة الأمرا الكرام أمير اللوا السلطاني بثغر إسكندرية دام عزه ولمولانا أفندي قاضي الثغر السكندري أيده الله ولمصطفى أغا قلعة الركن زيده قدره أن مصطفى أغا المذكور عرض للحضرة العالية بان بالخليج الناصري قرب إسكندرية محلا يحتاج إلى البنا والعمارة وعمارته من المهم الضروري وبرز الأمر العالي بتعيين بركات بن محمد المصري المهندس للتخمين على ذلك وعرض ما يحتاج إليه الحال في عمارة ذلك على الحضرة العالية مؤرخ ذلك باوايل شهر تاريخه وامتثل ذلك بمزيد الامتثال وتوجه إلى المحل المذكور أهل الخبرة والوقوف وجمع من الأعيان وبركات المذكور وأحمد بن طوغان ومحمد بن أحمد وعامر بن بكار المهندسون بإسكندرية ودرعوا المحل المحتاج إلى العمارة فكانت جملة ذلك ألف ذراع ومائتي ذراع وخمسين ذراعا البنا منها خمسمائة وذراعين عرضا وستمائة ذراع ارتفاعا وعرضا كذلك ومائة ذراع وخمسون ذراعا ارتفاعا وعرضا كذلك وإن أقل ما يكفي من المصروف على ذلك بتجهيز (بتخمين) المهندسين المذكورين وأرباب الخبرة من ثمن حجارة وثمن مائة فرن وخمسين فرنا من الجير وأجرة رجال ودواب لنقل آلات العمارة وغير ذلك من لوازم عمارته ألف دينار ذهبا جديدا أجري ذلك في ١١ محرم سنة ٩٨٦هـ.

٢- مصدر الوثيقة : دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية، س١٢، ص ٧٠٣، م٩٣٨. ، تاريخ الوثيقة ، ١١ محرم ٩٨٦هـ.

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة : توضح الوثيقة اهتمام الإدارة العثمانية بالكشف على خليج الإسكندرية، وتحديد ما به من قطوعات ، وتشير الوثيقة إلى انتداب طائفة المهندسين للكشف على الخليج وتحديد ما به وما يحتاج إليه من ترميمات .

ملحق رقم (٤).

١- النص :

هذه صورة حجة كان أصلها مقيد بسجلات محكمة الثغــر المزمنـــة القديمـــة وجدت بورقة من جملة أوراق السجلات القديمة ساقطة بدولاب السجلات بهذه المحكمة مفتكة من سجل أصلها لشدة قدمه وفرط أوراقه ودواب جلده ومقواته من طول الأزمنة وتداول الأيدي عليه بالتقليب إذن بقيدها هذا الـــسجل فخـــر قضاة الإسلام حضرة مولانا خليل أفندي قاضي الثغر أصاله يومئـــذ بالتمـــاس علماء الثغر واطلاعهم عليه لأجل حفظها حيف صـــياغتها والاحتيـــاج إليهـــا مضمونها ما لفظه.

بين يدي سيدنا ومولانا شيخ الإسلام محب الفقر والعلما والأيتام الواثق بعنايـــة علام الغيوب إبراهيم افندي بن مولانا يعقوب الحاكم الشرعي الحنفي النـــاظر في الأحكام الشرعية والتعلقات السلطانية محروس ثغر الإسكندرية ومـــا مـــع ذلك أدام الله علاه آمين بمحمد واله عن بروز الأمر الكريم العال من مولانـــا الوزير المكرم والمشير المفخم صاحب السعادة بالديار المصرية وماكد السيادة والأحكام العثمانية أدام الله نصره بحفر خليج الناصـــر المعـــروف بـــالمرخم بالثغر المذكور عن القبط ثمانية آلاف ذراع طولا وستة عشر ذراعا عرضـــا وثلاثة عمقا فما دونها إلى ذراعين وإقامة مولانا المشار إليه عند حلول ركابة المقر العالي الأمير قيث أغا التوفكجيه بالقاهرة المعزية امبنا على حفر الخليج المذكور بالثغر المذكور خاصة واذنه الكريم له في صرف دينا مـــن الـــذهب الجديد عن كل ذراعين وامتثال ذلك بمزيد الطاعة وندب لـــذلك أقوامـــا وهـــم بحالتي حصه واختيار مما يشهد بذلك الدفتر المخلد تحت يد المقر المشار إليه بكتابه مولانا محمود جلبي من جماعة المتفرقـــة بالـــديار المـــصرية كاتـــب إخراجات حفر الأذرع المعينة أعلاه مكمل بالختم الكريم والخطوط على العادة أشهد عليه جماعة الأغيان المندبون لذلك أنه قبضوا وتسلموا أجر حفر الثمانية آلاف ذراع من الخليج المعينة أعلاه من الأمير قيث المنـــدوب لـــذلك أربعـــة آلاف دينا رمن الذهب الجديد المتعامل به بالديار المصرية القـــبض الـــشرعي

على ما يبين فيه من ذلك أهل الجزيرة ثلاثة آلاف ذراع منها على طايفة المسلمين ألف ذراع وسبعمائة ذراع عنها ذهب جديد ثمان مائة دينار وخمسون دينار تسلمها فخر أقرانه جعفر الأيدي والحاج شحاده وبقيت نلك ألف ذراع وثلاثمائة ذراع على طايفة اليهود عنها ذهب جديد ستمائة وخمسون دينارا تسلمها بالعلم يوسف الديو وكيل العامل ووكيله حييم اليهودي وجهت أهالي الناحية عن خمسة آلاف ذراع على ما يبين فيه فمن ذلك جماعة الجانب الشرقي والبرانقة والزلطة ألف ذراع عنها ذبهب جديد خمسمائة دينار تسلمها.... محمد بيرم والحاج محمد الزهراوي والحاج محمد الضامن والحاج منصور كركباي... محمد فارس وأحمد بن جلال العزوف وأحمد أبي السعود ويوسف الجلاد وبدر الدين بن غانم بمعرفة القاضي محيي الدجين بن القاضي عفيف المالكي ومن ذلك حصة أهالي كوم التكة خمسمائة ذراع عنها مائتين دينار وخمسين دينار وتسلمها يوسف الحلبي والحاج سالم زادن وسلامة شلوف والحاج خليفة والحاج علي المعاز والقاضي محيي الدين المشار إليه ومن ذلك حصة أهالي باب السدرة ثلاثمائة ذراع عنا ذهب مائة دينار وخمسون دينار تسلمها القاضي المشار إليه ومن ذلك جماعة النجعيين ثلاثمائة ذراع عنها مائة دينار وخمسون دينار تسلمها الحاج علي الجويلي ومحمد بن فايد والقاضي المشار إليه ومن ذلك جماعة المغاربة أربعمائة ذراع عنها مائتا دينار تسلمها الحاج فيمان والنوري علي الخياط والحاج محمد بسباس ومن ذلك حصة أهالي الرمل خمسمائة ذراع عنها ذهب جديد مائتا دينار وخمسون دينارا تسلمها القاضي المشار إليه وعمر بن حصوة وخليفة بن ودين ومحمد بن لويفة والحاج عمر الربوعي والحاج ناصر ومن لك حصة النصارى القبط ثلاثمائة عنها مائة دينار وخمسون دينارا تسلمها غبريال بن نصر الله ونصر الله بن مرقص وإبراهيم بن نصر الله ومديح بن نصر الله وخمسين بن غبريال والقمص يوحنا ولد برسوم ومن ذلك حصة النصارى القبارسة مائتا ذراع عنها مائة دينار تسلمها زكريا ولد لويز وغبريال ولد مركوا ومن ذلك حصة الإفرنج التجار بالثغر من جماعة القرانسة والوندس والديروية الف ذراع

وخمسمائة ذراع عنها ذهب سبعمائة وخمسون دينارا تسلمها المعلم بـاولوا وجون ولد يندرا وفرنسيسكوا وكازلو الحكيم وعليهم الخروج من عهـدة مـا قبضوه بالطريق الشرعي وبمقتضى ذلك بريت الأمير قيث من المال المقبوض بيده من الأموال الشريفة.

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق القومية، محكمة الإسكندرية، س ٤٦، ص ٢٨٤، م ٤٢٢.

تاريخ الوثيقة، ١ شعبان ١١٢٧.

٣- ما يستفاد من الوثيقة :

- الاطلاع على تقارير حفر خليج الإسكندرية المحفوظة بمحـاكم فـوه والبحيرة والإسكندرية لتحديد الامتدادات التي سيتم حفرها.
- وتوضح الوثيقة تقدير نفقات حفر الخليج كما تشير إلى تحمل سـكان مدينة الإسكندرية لجزء كبير من نفقات الحفر.

ملحق رقم (٥)

عنوان الوثيقة : أمر من الديوان العالي بتنظيف وتطهير خليج الإسكندرية.

١- **النص** :

صورة حكم عالي

قدوة الأماجد والأكارم جامع المحامد والمكارم المختص بعناية الملك الكريم الأمير عمر داد عزه أمير عربان البحيرة بعد السلام نبدي لعلمه أن خليج الثغر السكندري مهم وحدد ذلك وتقدمت الكتابة بسببه المرة بعد الأخرى ولم يظهر نتيجة وما علمنا حال الخليج الآن فيتقدم حال ذلك بالوقت والساعة بالتوجه بنفسه للخليج المذكور والاجتهاد التام في تنظيفه وإصلاحه واعتماد مصالحه تنظيفا جيدا أعظم من قبل لتظهر همته ونتيجته في هذه السنة وبياض وجهه وكتبا للشهابي أحمد بن دراز بالتأكيد على المساحة على تنظيف الخليج المذكور من غير تهاون ولا إهمال ولا بد بعد ذلك يجهز للكاشف ومعه أهل الخبرة فإن ظهر فيه خلل في محل من محلاته أو جانب من جوانبه يقرر عليه العقاب قولا واحدا فليعتمد ذلك، تحريرا في ثامن ذي الحجة سنة ٩٦٩هـ.

٢- **مصدر الوثيقة** : دار الوثائق، محكمة الإسكندرية، س ٨٣، ص ٢٧٤، م ٦٨٨.

تاريخ الوثيقة، ٨ ذي الحجة ٩٦٩هـ.

٣- **ما يستفاد من قراءة الوثيقة** :

- توضح الوثيقة اهتمام الإدارة العثمانية بتطهير وتنظيف خليج الإسكندرية عن طريق توجيه الأوامر من الديوان العالي بالقاهرة إلى مشايخ وأمراء العربان بالكشف على الخليج وعدم الإهمال في القيام بذلك .

ملحق رقم (٦)

عنوان الوثيقة : طلب الكشف على حفر خليج الإسكندرية.

١- النص :

سبب تحرير الحروف هو أنه بمجلس الشرع ومحفل الدين المنيف بثغر إسكندرية المحروس أجله الله تعالى لدى مولانا جمال الدين ومناف الإسلام كمال ولاة الأنام محرر القضايا والأحكام ما في النقص والإبداع الواثق بالملك المعيد المبدي حضرة مولانا عثمان أفندي الناظر في الأحكام الشرعية والقضايا الدينية والتعلقات الشريفة السلطانية بالثغر المرقوم ولواحقه وقدوة الأشراف وخلاصة آل عبد مناف فخر الموالي العظام عمدة ذوي الفضل والفضايل الكرام قاضي الإسلام مولانا محمد افندي الناظر في الأحكام الشرعية والقضايا الدينية والتعلقات الشريفة السلطانية بمدينة دمنور البحيرة ولواحقها موقعي خطهما أعلاه لما أن برز أمر مولانا الوزير المعظم والمشير المفخم والدستور المكرم حضرة مولانا الوزير أبا بكر باشا محافظ مصر حالا ببيورلدي شريف علي بياض وارد إلى الثغر على يد فخر الأغوات حسني أغا بالخدمة العالية وقدوة الأفاضل عمدة ذوي الفضايل الشيخ العمدة شمس الدين محمد الشهير نسبه الكريم بالمشهدي من طرف مولانا الوالي الأعظم قاض القضاة شيخ مشايخ الإسلام علم العلما الأعلام حضرة الولي الأعاظم قائد العساكر المحترم جوقدار حضرة الوالي المشارة إليه هو فخر أمثاله شهباظ المعينين في خصوص ما سيذكر فيه المتضمن الخطاب البيورلدي المرقوم لمولانا أفندي المومي إليه ومولانا قاضي دمنهور البحيرة المشار إليه وحضرة قاضي فوا بالكشف على سجلات محكمة الثغر وسجلات محكمة دمنهور وسجلات محكمة مدينة فوا بالكشف على سجلات محكمة الثغر وسجلات محكمة دمنهور وسجلات محكمة دمنهور وسجلات محكمة مدينة فوا من قبل جرف الخليج الترعة الموصل المياه من بحر النيل المبارك إلى الثغر السكندري وقيسها طولا وعرضا وعمقا والفحص عن ذلك والتخمين على جرفها وتنظيفها وقوبل ذلك بمزيد من القبول والامتثال إلى آخر ما تضمنه البيورلدي المرقوم على جرفها وتنظيفها وقوبل ذلك بمزيد القبول والامتثال إلى آخر ما تضمنه البيورلدي المرقوم مؤرخ بثامن شهر رجب الفرد سنة تاريخه أدناه وبموجب الأمر المرقوم كشف على سجلات الوقائع المخلدة بخزينة السجلات بالثغر فلم وجد بها من تعلقات الجرف المرقوم شيئا مطلقا ماعدا ورقة من دستة الأوراق كتب بظاهرها أعلام وسلمه لحسني أغا المباشر المرقوم وكشف على سجلات محكمة مدينة دمنهور ومدينة فوي فلم يوجد بها من تعلقات الجرف شيئا مطقا وصدر الكشف على الخليج الناصري واقيس قصابته من فم بحر الرحمانية إلى بدن ثغر اسكندرية فبلغ جملة طوله قيسها ستة وعشرين ألف قصبة وماية قصبة وسبعة وثلاثين قصبة وربع من قصبة قيسها من فم بحر الرحمانية إلى ناحية بسنتاو عشرة آلاف قصبة وخمسمائة قصبة وثلاثة وثلاثون قصبة محتاج قيسها إلى الجرف والتنظيف

من ناحية بسنتاو إلى شباك الثغر أربعة عشر ألف قصبة وأربعمائة قصبة وسبعون قصبة وربع من قصبة ومن الشباك المرقوم إلى البدن ألف قصبة وماية قصبة وأربعة وثلاثين قصبة طولا وستة اقصاب عرضا وعمقا قصبتين مع الارتفاع ما هو عمقا من قيسها نصف قصبة وما هو ارتفاعها قصبة ونصف قصبة ما في القصبتين المذكورتين قيس الخولا أهل الخبرة لذلك هم أحمد بن عبد الله الشربوني وخضر بن سليمان ويوسف بن أحمد من أهالي ناحية أمري كلاهما بالولاية المذكورة بحضرة مولانا السيد محمد افندي قاضي مدينة دمنهور وحضرة مولانا الشيخ شمس الدين محمد المشهدي وحضرة حسني أغا المشار إليه وشهباظ الخواقدار المعينين المذكورين وفخر أمثاله سيدي أحمد وسيدي حسن سليمان والقدم على اتباع الغر الكريم العالي الأمير عثمان بيك أمير اللوا الشريف السلطان وحاكم ولاية البحيرة حالا والجمع الكثير والجم الغفير من المسلمين فدل الكشف المرقوم على أن الضروري الداعي للجرف والتنظيف الراجعين إليه الضرورة الكلية من ناحية بسنتاو إلى بدن ثغر سكندرية وان وفي حفر ذلك حظ ومصلحة لجهة الثغر وبعض النواحي التي روي منه وأن النفع لبعض النواحي تعلق السلطنة الشريفة العلية ورى ثغر اسكندرية وان عدم حفره وجرفه وتنظيفه ضرر عام للخاص والعام على بعض النواحي والثغر المرقوم وربما يولد بسبب عدم الجرف والتنظيف خراب للثغر ولبعض النواحي ولم يوجد جرف فيها ولا حفره ولا تنظيفه على جميعه مطلقا وإنما فيها تعلق الميري لا محالة ولم يمكن التخمين على قيسها كشفا شافيا واقعا موقع القبول ولما صار الحال على هذا المنوال كتب ذلك ضبطا لواقعة الحال وعلى ما جرى وقع التحرير.

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق، محكمة الإسكندرية، س ٧٠، ص ١١، م ١٠.

تاريخ الوثيقة، ٧ شعبان ١١٤١هـ.

٣- ما يستفاد من الوثيقة:

- تشير الوثيقة إلى تحديد امتدادات خليج الإسكندرية وطوله وعرضه وعمقه من منبعه إلى نهايته ، كما توضح الإجراءات الإدارية التي تتم كل عام لحفر الخليج.

ملحق رقم (٧)

عنوان الوثيقة : الالتزام بحراسة ودرك خليج الإسكندرية

١- النص :

سبب تحرير الحروف وموجب تسطيرها هو أنه بمجلس الشرع الشريف الأزهر ومحفل الدين المنيف الأنوار بمدينة دمنهور البحيرة أجله الله تعالي وشرفه حضر قدوة الامرا الكرام عمدة الكبر الفخام صاحب العز والمجد والقدر والاحتشام حضرة أمير اللوا إبراهيم بيك حاكم ولاية البحيرة حالا دام عزة بين يدي مولانا جمال قضاة الإسلام وكمال ولاة الأنام محرر القضايا والأحكام مؤيد شريعة خير الأنام محيي ما اندرس من شعاير الإسلام المتوكل على لطف مولاه المعين المبدي مولاه محمد افندى الناظر فى الأحكام الشرعية والأمور الدينية والتعلقات السلطانية بمدينة دمنهور وكامل ولاية البحيرة وهو الواضع رسم خطة بعاليه دامت بالمسرة أيامه ولياليه بجاه سيدنا محمد واله وأصحابه أمين وعرفه أن اجتهد وتقيد بذلك الهمة والمجهود فى جرف الخليج الأشرفي الذي يروي منه الثغر السكندري وسد به من المقاطع وكساه كسوة جديدة حتي صار على أحسن حال واتم منوال والتمس من مولانا افندي المومي إليه الكشف عليه إجابة لذلك وتوجه مولانا أفندي المومي إليه اعلاه بنفسه وعين ذاته وصحبته قدورة الاماجد الكرام حاوي المحامد العظام الجناب العالي الامير أحمد افندي وكيل حضرة أمير اللوا المشار إليه أعلاه والجناب العالي حاوي املفاخر والمعالي الأمير إسماعيل جوربجي توفكجيان والجناب العالي الأمير مرتيض توفكيجان والمحرمين المكرمين خولا الجرافه السلطان بالولاية وهم الخولي على بن شاهين والخولي يونس بن سيلمان والخولي أحمد بن يوسف الخولا بالجرافه السلطانية وكشفوا على الخليج الأشرفي المذكور فوجد مجروفا جرفا حصيناً متقنا حابسا لمياه النيل المبارك سنة تاريخه فمن ذلك ما هو درك الكشوفية وحده فى الشرق البحر الأعظم وحده فى الغرب قنطرة الرحمانية ومقابل لقنطرة بوسط الاشرفية كوديه حرس وعدة اقصابه اربعماية قصبة وما هو درك الأهالي ناحية العطف

وحده فى الشرق القنطرة والكوديه الخرس وحده فى الغرب إلي جمصه تعرف بمقطع برزقه بأراضي محلة داوود وعدة اقصابه ستماية قصبة وما هـو درك إلي ناحية سرنبويه وحده فى الشرق الجمصه المذكورة الفاصلة بينه وبين درك أهالي ناحية العطف وحده فى الغرب مقابل لمقام ولي اله تعالي بمقبره منيـة بني موسي وعدة اقصابه ستماية قصبه وما هو درك أهالي ناحية سنباده وحده من الشرق المقام الفاصل بينه وبين درك ناحية سربيويه وحده مـن الغـرب كودية خرس شرقي كوم كبير هناك وعدة اقصابه ثلثماية قصبه ما هـو درك أهالي قرية الشيخ وخده من الشرق الكوديه الفاصلة بينه وبـين درك أهـالي ناحية سنباده وحده من الغرب إلي جسر بلدي يتوصل منه إلي ناحية سـميدس شرقي كوم سيدي اسكندر وعدة اقصابه اربعماية قصبه وثمانون قـصبه ومـا هو درك أهالي ناحية منيه عطية وحده من الشرق الجسر والمقام المـذكورين أعلاه ومن الغربي إلي كوديه خرس مقابله لمقطع أبي طياره وعـدة اقـصابه سبعماية قصبه وما هو درك أهالي ناحية الناصريه وحده من الشرق الكوديـه الفاصلة بينه وبين درك منيه عطية وحده من الغرب إلي كوديه خرس يجربها محل يعرف بابي تراب وعدة اقصابه ألف قصبه ومـا هـو درك الكـشوفية المفرز عليهم فيما قبل تاريخه وحده من الشرق الكوديه وأبي تراب الفاصـل بينه وبين درك أهالي الناصريه وحده من الغرب إلي محـل يعـرف بالوجـه بأراضي زاوية غزال وما هو درك أهالي ناحية بسنتويه وحده مـن الـشرق المحل المعروف بالوجه الفاصل بينه وبين درك الكشوفية وحده مـن الغـرب إلي محل يعرف بالسبعيه بأرض بسنتويه المفرد علـيهم فيمـا قبـل تاريخـه بييورلدي شريف وحجة مقيد عليها بالسجل المحكوم كل ذلك بالحـد البحـري من الاشرفيه وحضر كل من أرباب الإدراك بين يدي مولانا افنـدي المـومي إليه اعلاه وكيلهم فخر الأماجد مستجمع المحامد الجناب العالي الامير علـى أغا قايم مقام بلاد الأدراك الآتي ذكرهم فيه وهم المحترم الحاج علـى سـليم وعلي حرزه شيخا ناحية الناصرية وموسي بن سالم الغيـوري وزويـن بـن زوين وسليمان عامر مشايخ ناحية العطف والحاج شعبان بن يـونس والحـاج

خطاب وعلى زيدان مشايخ ناحية سنباده الثابت توكيله عنهم بشهادة الحاج شرف الدين بن موسي ومصطفي جبار شيخا ناحية سنهور ثبوتا شرعيا والمحترم عمر وعلى عسكر شيخا ناحية سرنيويه بجميع أرباب الإدراك بالحد البحري وأما الحد القبلي فأنه فأنه مجروف ومكتوب على اربابه حكم الخوالي من قديم الزمان وإلي هذا الآن واشهدوا على أنفسهم أرباب الإدراك المعين أسماؤهم أعلاه أن إدراكهم سنة تاريخه مجروفة جرفا حصيناً متقنا حابسا ومانعا لمياه النيل المبارك زمن جريانه إلي الثغر السكندري وأن عليهم القيام بحفظ إدراكهم المذكورة ليلا ونهارا وصباحاً ومسا بأنفسهم ويمن يستعينون به إلي تمام تمامه واشهدوا على أنفسهم بذلك كذلك اشهادا واقرارا شرعيين وثبت الاشهاد عليهم بذلك ما نص وشرح أعلاه لدي مولانا افندي المومي إليه أعلاه ثبوتا شرعياً وحكم بموجب ذلك الحكم الشرعي .

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق ،محكمة البحيرة، س ٢/ص ٨٣١م ٢٦٦ تاريخ الوثيقة ، ٢٤ رمضان ١١٠٣ هـ

٣- ما يستفاد من الوثيقة :

- توضح الوثيقة قيام بعض القرى بإقليم البحيرة بالالتزام بحراسة ودرك امتداد خليج الإسكندرية مروره بإقليم البحيرة ، كما تشير الوثيقة إلي تحديد حصة كل قرية ومسافتها .

ملحق رقم (٨)

عنوان الوثيقة : طلب بناء وترميم سد أبي قير

١- **النص** : أنه بمجلس الشرع الشريف ببندر الإسكندرية اجتمع العلماء والحكام المتكلمين والمشايخ والفقراء وسكان الإسكندرية وتقدموا بشكواهم إلي مدير جمرك الإسكندرية فى حضور أهالي الإسكندرية بالميناء الشرقي والغربي بأن هناك ضرر على المسلمين وعلى المستأمنين (أهل الذمة) الذين يأتون بالسفن بسبب السد الذي أنشاؤه المرحوم والمغفور له السلطان الأشرف قايتباي الموجود بالجانب الشرقي من قلعة أبي قير المتوصل من المجري القديم لترعة الأشرفية حيث تأثرت بتلاطم أمواج البحر المالح ومن زيادة هذه الأمواج اختلطت مياه البحر المالح بجريان مياه الترعة مما سبب الخراب وتضررت القري والمزارع بإقليم البحيرة ويطلبون من السلطنة الشريفة بناء السد من ناحية مقام سيدى جابر الأنصاري رضي الله عنه حتى يفصل بين الترعة وبين ساحل البحر المالح والذي أدي هدمه إلي الأضرار بمزارع قري النشو وكفر سليم والعكريشة والكربون وبركة غطاس وطلبوا بعجالة إصدار مرسوم ببناء السد المنيم بالترعة الأشرفية حتى لا يؤثر على المال الميري وأيضا حتى لا يؤدي على المال الميري وأيضاً حتى لا يؤدي إلي تخريب القرى وتسحب الفلاحين بسبب نقص المال الميري وعدم القدرة على سداده كما أن نقصان الماء بالترعة وإفساده يضر بأبناء السبيل والموجودين بالسفن الذين يشربون من ماء الترعة حتى لا يتسبب فى النهاية فى خراب الولاية وعلى ذلك نطلب إعلام الديوان بمصر لإرسال بيورلدي بذلك رحمة وإحسانا منكم ، تحريرا فى أواخر محرم الحرام سنة سبع وخمسين ومابة وألف من هجرة من له العز والمجد وكمال الشرف الداعي للدولة العثمانية بالصدق وخلوص النية مصطفي القاضي بثغر إسكندرية .

٢- **مصدر الوثيقة** : دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ٨٣ ، ص ١٣٣ م ٢٨٤ ، تاريخ الوثيقة ٣٠ محرم ١١٥٧ هـ

٣- **ما يستفاد من قراءة الوثيقة** :- انهيار سد أبي قير الذي يفصل بين المياه المالحة والمياه العذبة بخليج الإسكندرية ، - توضح الوثيقة خطورة انهيار السد على الأراضي الزراعية الموجودة بين طرفي الخليج والسد .

ملحق رقم (٩)

عنوان الوثيقة : شراء أحجار وقف لترميم سد أبي قير

١- **النص :** حضر لديه فخر الأعيان وعمده ذوي الشأن الأمير أغا بالخدمة العاليه المعين فى خصوص بناية السد فيما بين أبي قير ورشيد وأنهي إليه بأن السد طايفة البنايين لاجل البناية وهم محتاجون للسرعة من الأحجار التي تبني بالسد وما يحضره طايفة الحجارين فى كل يوم مرتين قليل وطلب إحضارهم والسؤال منهم عن ذلك فأجابه لذلك وأرسل خلف طايفة الحجارين فحضروا وطلب منهم كثرة الأحجار فتضرروا من قلتها ثم تبين أن بالسوق القديم الذي كان بالبلد القديمة وخرب وصار خاليا من السكان بعض أماكن خربت ومن جملتها وكالة خربت وهدمت وضاع أخشابها وسقفها وأبوابها وصارت مهولة بالأتربة وبعض حواصل خراب وبعض أحجار مناسبة لبناية السد وهي فى الأصل وقف على زاوية بالقرب منها تسمي بالتكريتية وخربت ودثرت وصارت أرضا لتقادم الزمن والمشاع بين الناس الثقاة أن تلك الوكالة وقف على تلك الزاوية فعند ذلك استخار الله تعالي مولانا أفندي المومي إليه وباع بما له من الولاية العامة والنظر على الأوقاف للأمير إبراهيم أغا المشار إليه تلك الأحجار التي بقيت بالوكالة المذكورة لأجل إتمام بنا السد المذكور بألف نصف فضة أذنه فى صرفها على بعض مساجد بالجزيرة المذكورة محتاجه لذلك بيعا شرعيا مسلما بيده معاقدة شرعية بعد النظر والرضي والتخليه والمعاقدة الشرعية على ذلك بالإيجاب والقبول الشرعيين ثم أصرف الامير إبراهيم أغا على بعض من المساجد الألف نصف المذكورة ولم يتأخر لهم منها شيء قل ولا جل وذلك بمعرفة مولانا أفندي المومي إليه ثم طلب الأمير إبراهيم من مولانا أفندي المومي إليه كتابة ما هو الواقع فأجابه لذلك وكتب ذلك طبقا لواقعة الحال عند الطلب والسؤال وعلى ما جري وقع التحرير فى أواخر ذي الحجة الحرام ختام شهور سنة ثلاثة عشر ومايه وألف .

٢- مصدر الوثيقة : دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ٦٠ ، ص ٣٢ ، م٥٨ ، تاريخ الوثيقة ٣٠ ذي الحجة ١١١٣ هـ .

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة : - تشير الوثيقة إلي موقف الإدارة العثمانية من التصدي للأزمات الطبيعية التي تعرض لها خليج الإسكندرية ، ذلك الموقف الذي دفعها إلي شراء أحجار وقف لترميم سد أبي قير وإعادة بناءه .

ملحق رقم (١٠)

عنوان الوثيقة : ادعاء على قطع جسر سلطاني على خليج الإسكندرية.

١- النص : هذه صورة حجة مكتوبة بمحروسة مصر بمحكمة الجامع القوصوني بين يدي مولانا القاضي عبد الرحمن المولى خلافه بها متوجه ببيورلدي شريف مؤرخ بثامن عشر شهره صدر الإذن بتسجيلها من مولانا شيخ الإسلام محمد أفندي قاضي البحيرة حلا زيد فضايله مضمونها بالمحكمة الشرعية المخلدة بباب الجامع القوصوني بمصر المحروسة بين يدي متوليها الحاكم الشرعي الموقع خطه أعلاه دام علاه لما صدر التكلم بين قدوة الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام المقر الكريم العالي مولانا قانصوه بيك مير اللوا الشريف السلطاني بمصر حالا والدفاتر دار بها سابقا الوكيل الشرعي عن فخر الأعيان كما اولى الشان مولانا محمد بيك بن المرحوم المقام العالي مولانا عثمان باشا كافل الديار المصرية كان وهو الملتزم لكامل أراضي سرنباي بولاية البحيرة الثابت توكيله عنه فيما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه وهو الملتزم لكامل أرضي شنبارة بولاية البحيرة المرقومة بسبب ماء الأرز النازل من أراضي سرنباي المرقومة إلى أراضي شنبارة بولاية البحيرة المرقومة بسبب أن الماء المرقوم مضر بأراضي شنبارة وطال بينهم وطال بينهم التكلم في ذلك فتكلم المتكلمون فاصطلحا صلحا جيدا على أن كل شئ مشى عليه ماء الأرز الوارد من ناحية سرنباي المذكروة على أراضي شنبارة المذكورة يحرر بالقياس ويكون على مولانا محمد بيك الموكل المرقوم أعلاه القيام بخراجه لمولانا جعفر بيك حكم قطيعة ناحية شنبارة الشتوية كل ذلك الواجب عن سنة ١١٠٢ هـ ، وبعد انقضاء سنة ١١٠٢ هـ يجدد الأمير محمد بيك المرقوم من ماله جسرا بأراضي ناحية شنبارة المرقومة تجاه الجسر السلطاني يكون أوله متصلاً بأراضي سرنباي وآخره متصلا بالقنطرة المتوصل منها ويكن جرف الجسر السلطاني يكون أوله متصلا بأراضي سرنباي وآخره متصلا بالقنطرة المتوصل منها ويكون جرف الجسر المتجدد في كل سنة على ملتزم ناحية سرنباي المرقومة نازلا بالخليج الذي سيجدد بين الجسرين المرقومين لاجل ايصال الماء إلى القنطرة النازلة بالغاطس حكم الخوالي السابقة، وبعد تجديد الجسر والخليج الذي تجرى فيه الماء من ناحية شنبارة تقاس وتحرر بذلك.

٢- مصدر الوثيقة : محكمة البحيرة، س٢، ص ٥٠، م١١١ ، تاريخ الوثيقة : ١٤ رجب ١١٠٣ هـ.

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة:

- تعرض خليج الإسكندرية لبعض التعديات من قبل فلاحي قرى البحيرة عن طريق قطع الجسور السلطانية الموجودة على الخليج قبل وصول المياه إلى مدينة الإسكندرية
- توضح الوثيقة أيضا موقف الإدارة العثمانية والقضاء من هذه التعديات.

ملحق (١١)

عنوان الوثيقة : تعدى بعض الملتزمين بالبحيرة على مياه خليج الإسكندرية .

١- النص :

بحضرة كل من فخر الأعيان ذوي الشان الأمير إسماعيل أغا ملتزم كمرك ديوان الثغر حالا وفخر الأعيان أحمد أغا الحواله بالثغر المرقوم حالا وقدوة الأكابر الكرام إبراهيم أوضا باشى المسلم بالثغر وفخر الأعيان عمدة ذوي الشأن الأمير على أغا دزدار الحصار الكبير حالا وقدوة السادة الأشراف السيد بركات قايم مقام النقابة الشريفة بالثغر وفخر الأعيان منصور أغا دزدار قلعة الركن وفخر السادة الأشراف السيد أحمد وكيل الجاويشية بالثغر والسيد الشريف فخر الأعيان محمد جوربجي سردار كومليان بالثغر وخفر الأعيان على جوربجي سردار تكجيان وفخر السادة الأشراف السيد عبد الرحمن ممي سردار وقدوة الأكابر الأمير عبد الرحمن افندي سردار طايفة مستحفظان بالثغر وفخر السادة الأشراف وكيل طايفة عزبان وفخر السادة الأشراف مصطفي كتخدا الترسخانة وفخر الأعيان حسن جاويش بباب المتفرقة أيضا وغيرهم من الحاضرين حضر فخر الأعيان محمد أغا قايم مقام البحيرة حالا وأنهى لمولانا أفندي ولجميع الحكام بأن فخر الأعيان محمد أفندي ملتزم ناحية العكريشة وكفر سليم والنشو وغيرهم اطلق المياه من الخليج الناصري على بلاده وبذلك يحصل تعطيل الري بالثغر والتمس من مولانا أفندي المذكور وجميع الحكام الكشف على بلاد الأمير محمد أفندي المذكور فأجابوه لذلك ووجهوا صحبه من يوثق به من عدول محكمة الثغر وكتخدا مولانا افندي هو حسن جلبي وقدوة السادة الأشراف السيد أحمد وكيل الجاويشية المذكورة وفخر الأكابر والأعيان السيد محمد جوربجي سردار كومليان المشار إله حالا وفخر أمثاله وذخر أقرانه مصطفي باشي المسلم حالا وفخر أمثاله محمد تابع حضرة الأمير على أغا الدزدار المشار إليه والحاج سعد تابع الأمير اسماعيل أغا المشار إليه وتوجهوا صحبة إلى بلاد الأمير محمد أفندي المذكور لأجل الكشف على ما انهى به قايم مقام المذكور فوجدت ناحية العكريشة وناحية كفر سليم وناحية النشو الثلاث نواحي لم يكن بأراضيها مياه غير أن قناطرها مسدودة ووجد بأراضي الكريون قطعة تتعرف بالحجيجة بها مياه وقطعة أرض رزقة الشيخ سليمان وقطعة لوقف الجامع الغربي تعرف بالقضاب بها مياه أيضا ولم يكن بأراضي الكريون مياه ما عدا القطعتين المذكورتين ووجد بأراضي لوقين قطعة أرض تعرف برقيث نعم بها آبار مياه

وبها بركة دايرة بالبلد بها ماء لشرب الحيوان ولشرب الناحية لم تزرع وباقي أراضي لوقين لم ينزلها مياه وحضر محمد افندي المذكور والتمس من أمنا الكشف المشار إليهم الكشف على نزله من بلاد اكشوفية وكشف على أراضيها فوجدت بها المياه وهي مروية ومفتوح بأراضيها ترعتين من البحر وعادوا المتوجهون للكشف وأخبروا مولانا أفندي وجمع الحكام بذلك ثم حضر كلا من محمد أفندي المذكرو من بلاده العكريشة والكفر والنشو لم يطلق عليها مياء ولم يفتح بها قناطر كما كشف عليها وأن المياه التي نزلت بالبيضا والكريون وأراضي لوقين من علو البحر لعدم الجرف وتفايض المياه وتركت الأراضي المذكورة ولم تفتح لهم قناطر كما دل على ذلك علو البحر وأن قايم مقام المذكور قبض على رجل من مشايخ الكريون وخوزقه هناك وهجم على بلدة الكريون المذكورة ونهبها وأرما نسائها إلى البحر وأخذ مصاغها وأجاب الأمير محمد أغا قايم مقام المذكور بحضور من ذكر بأنه خوزق الرجل المذكور ويخوزقه أيضا بأن كونه حاكم الولاية وطال النزاع والخصام بينهما بسبب ذلك وعند ذلك بحضرة مولانا شيخ الإسلام علامة الأنام ولي الدين أفندي قاضي العساكر بمصر سابقا المتوجه الآن مع سلامة الله إلى محمية استنبول وأصلح بينهما وألزموا الأمير محمد أغا قايم مقام المذكور ري بلاد محمد أفندي وتوافقا على ذلك فسئل مولانا أفندي في كتابه ما هو الواقع ليراجع عند الاحتياج إليه.

٢- مصدر الوثيقة:

محكمة الإسكندرية اس ٦٤، ص ١٦٤ م ٣٠٠.

تاريخ الوثيقة: ٢٣ جمادى الثاني ١١٢١ هـ

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة :

- توضح الوثيقة بعض الأزمات البشرية التي تعرض لها خليج الإسكندرية أثناء مروره بإقليم البحيرة.
- كما تشير الوثيقة إلى ادعاء الملتزمون على بعضهم البعض بسبب قطع مياه الخليج على أراضيهم وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية وعلى وصول المياه إلى مدينة الإسكندرية.

ملحق رقم (١٢)

عنوان الوثيقــة : أمر من الديوان العالي بترميم وتنظيف الصهاريج والـسواقي السلطانية وإنشاء صهريجان جديدان .

١- النص : أقصي قضاة المسلمين أولي ولاة الموحدين المختص بمزيد عنايـة الملك المعين مولانا قاضي الإسكندرية زيد فضله ليكن معلومـاً لـديكم عنـدما يصلكم التوقيع الرفيع الهمايوني أن تأتي أهمية تنظيف وتطهير المياه هذا العـام أهم خطوة من خلال ترميم السواقي وتنظيف وطهارة الصهاريج التـي تخـزن المياه والتأكد من سلامة بناء هذه الصهاريج وبناء صهريجين زيادة على العـدد الأصلي الموجود لزيادة الحاجة للمياه ولتعلم أن هذا الحكم الشريف قـد صـدر باتخاذ اللازمة تجاه هذا الأمر حيث لم يتم تنظيم وتطهير هذه الـصهاريج هـذا العام بأكمله مع العلم أنه أمر يجب وضعه في الاعتبار جيدا ولهذا يجب تطبيـق العادات القديمة والشروط اللازمة لترميم وتنظيف السواقي وبنـاء صـهريجين جديدين زيادة على الصهاريج اللازمة تنظيفها وهـو أن علـى ملتـزم بنـدر الإسكندرية دفع الأموال اللازمة لإجراء هذه الإصلاحات على أن يقتطـع هـذه الأموال خراج المحاصيل الزراعية ويقدر المبلـغ لتـرميم وتنظيـف الـسواقي والصهاريج بحوالي ستة آلاف باره وهو المبلغ الواجب على الملتزم دفعه لإتمام العمل ويتم تسجيل هذا المبلغ في السجلات ووضع صورة الأمر الشريف مع قيد هذا المبلغ لإدخاله بعد ذلك فى حسابات البندر المذكور وخصمه مـن حـسابات الملتزم وإذا تطلب العمل صرف مقدار أخر من الأموال يتم صرفه وقيده ضمن هذا الحساب وليعتمد بالعلامة الشريفة

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ١٥ ، ص ١٣٨ ، م ٢٦١

تاريخ الوثيقة ٣٠ جماد أول ٩٩١ هـ .

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة :

- تشير الوثيقة إلي اهتمام إلي اهتمام الإدارة العثمانية بشبكة توزيع المياه بمدينة الإسكندرية المتمثل ذلك في ترميم الصهاريج بتنظيفها والاهتمـام بالـسواقي السلطانية وإصلاحها قبل وصول مياه الخليج إلي المدينة .
- تشير الوثيقة إلي اهتمام العثمانيون بإنشاء صهاريج سلطانية جديدة بالمدينة ، كما ترصد المصروفات المرصدة لإصلاح شبكة توزيع المياه .

ملحق رقم (١٣)

عنوان الوثيقة : الإشهاد على تسليم نفقات إصلاح شبكة توزيع المياه بمدينة الإسكندرية .

١- **النص** : مسطر من الجناب العالي أحمد جاويش المعين على إدارة سواقي السلطنة الشريفة أيدت خلافتها وملئ الصهاريج السلطانية بالثغر سنة تاريخه أشهد على نفسه أمام طايفة المشايخ بخدمة السواقي والآبار والصهاريج السلطانية بالثغر سنة تاريخه وأشهد على نظافتها وأشهد الأتي ذكر أسمائهم فيه شهود الأشهاد الشرعي وكل منهم بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار من غير أكراه عليهم في ذلك ولا إجبار وجواز الأشهاد عليهم في ذلك شرعا أنهم قبضوا وتسلموا واستغلقوا واستوفوا ووصل إليهم من وكيل الأمير ذو الفقار كاشف ولاية البحيرة يومئذ أن الجناب العالي إبراهيم أغا درزدار الحصار الكبير الأشرفي حالا زيد قدرهما مبلغا قدره من الفضة الأنصاف العددية ثمانية آلاف نصف فضة وثمانماية نصف فضة وستون نصفا فضة وخمسماية نصف نظير أجرته له ولطايفته وما قبضه الحاج سلامة البنا من ذلك ثلثماية نصف فضة وما قبضه الحاج داود شيخ طايفة الحبالين له ولطايفته وما قبضه الحاج سلامة البنا من ذلك ثلثماية نصف فضة وما قبضه الحاج داود شيخ طايفة الحبالين له ولطايفته عن ذلك ألف نصف فضة واحدة ومايتي نصف فضة وستين نصف فضة وما قبضه على جوربجي بالحصار الكبير ثم صرف ذلك ثلثماية نصف فضة وستين نصفا وما قبضه من ذلك الحاج وأهوه محمد ولدا منصور سلطان ومحمد على الحريري ومحمد بن علي العايدي وعامر بن عامر شيخ مشايخ طايفة البيارة ألفا نصف اثنتان وستماية نصف فضة وما قبضه شيخ الحدادين من ذلك سبعماية نصف فضة وما قبضه من ذلك الشيخ أجمد الصناديدي ألف نصف فضة واحدة الحاجة حمادي شيخ طايفة العتالين من ذلك تسعين نصفا فضة وما قبضه منصور والحاج أحمد شيخ طايفة العتالين من ذلك تسعين نصفا فضة وما قبضه منصور والحاج أحمد شيخ طايفة الحمارين فى نظير شيل أخشاب السواقي ماية نصف فضة واحدة وخمسين نصفا فضة باقي ذلك ماية نصف فضة واحدة وعشرون نصفا فضة فى نظير ثمن أعمدة أثواره وضخ حاصل ومباره وصر

ذلك بتمام ذلك وكماله حسبما أشهد على نفسه كل من المذكورين الأشهاد الشرعي وعلى الجماعة المذكورة القيام بما عليهم من الخدمة فى تنظيم الآبار والصهاريج والسواقي وإدارتها وعمارتها على الحكم المعتاد حكم الخالية وما قبلها قبضا واستغلالا شرعيات وصدقهم علي ذلك الأمير إبراهيم أغا المشار إليه وقبله الأمير إبراهيم أغا المشار إليه وقبله منهم لموكله المشار إليه التصديق والقبول الشرعيين وثبت ذلك ما وصف وشرح أعلاه لدي مولانا المومي إليه بشهادة شهوده وصدر لديه ثبوتا شرعياً وحكم بموجب ذلك الحكم الصحيح الشرعي المستوفي لشرايطه الشرعية .

٢- **مصدر الوثيقة** : دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ٥٤ ، ص ٩٠ ، م ١٤٠ تاريخ الوثيقة ١ ربيع الثاني ١٠٨٧ هـ .

٣- **ما يستفاد من قراءة الوثيقة** : - تشير الوثيقة إلي طوائف الحرف المختصة بالإصلاحات السنوية بشبكة توزيع المياه بمدينة الإسكندرية - توضح الوثيقة إجمالي نفقات التمويل ، وما يخص كل طائفة منها .

ملحق رقم (١٤)

عنوان الوثيقة : أمر من الديوان العالي إلي قضاة البحيرة والإسكندرية بضرورة الاهتمام بحفر خليج الإسكندرية وشبكة توزيع المياه .

١- النص :

أقضي قضاة الإسلام عمدة ولاة الأنام معدن الفضل والكلام المختص بمزيد عناية الملك العلام ببندر إسكندرية وقاضي ولاية البحيرة زيد فضلهما ومفاخر الأماثل والأقران أغا الحوالة بالإسكندرية وكتخدا ولاية البحيرة وساير المتكلمين بها زيد قدرهم أن يكون معلوما لديهم أن جريان النيل المبارك يتطلب تنظيف وتطهير الصهاريج وأن ذلك من أهم المهمات وعين قدوة الأماثل والأقران دولار جاويش زيد قدره في ذلك بناء على حكم هذا الأمر ويعمل على تنظيف السواقي وتطهيرها وأن يباشر ذلك بنفسه وعمل صهريجين زيادة على جاري العادة والقانون والسعي والاهتمام بتطهير الخليج تحريرا في خامس عشرين شهر رمضان المبارك من شهور سنة ١٠٧٠ هـ

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ٥٠ ، ص ٩٦ ، م ٢١٠

تاريخ الوثيقة ٢٥ رمضان ١٠٧٠ هـ .

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة :

- توضح الوثيقة الإجراءات الإدارية بين الديوان العالي وقضاة الأقاليم بضرورة حضر خليج الإسكندرية وتطهير مجراه .

ملحق رقم (١٥)

عنوان الوثيقة : أمرين الديوان العالي بتطهير القنوات الأربعة المتفرغة من الخليج في باطني أراضي مدينة الإسكندرية .

١- **النص** : لما ورد البيورلدي الشريف الواجب القبول والتشريف من الديوان العالي بمصر المتضمن بدفع ١٠٠٠ نصف إلي ديوان الثغر وأن ذلك يصرف على العمارة والترميم بالآبار والقنوات التي يتوصل فيها الماء من الخليج الناصري للثغر المرقوم بمباشرة مولانا عمدة الامرا الكرام قدوة الكبرا الفخام مولانا قاسم باشا دام عزه وحماه وقوبل ذلك بمزيد القبول والامتثال وقبض مولانا قاسم باشا مبالغ ١٠٠٠ نصف على ظاهرة وصول المبلغ وقيد علمه بالسجل وحصل التقييد الكلي بحفر الآبار وقطع الأتربة والعمارة في محلات متعددة خارج الثغر وداخله في مدة ٣٦ يوماً متولي وكشف على ذلك بعد العمارة والترميم فوجدت الآبار والقنوات صارت عامرة على جاري العادة القديمة وضبط المبلغ الذي صرف علي ذلك جميعة في المدة المذكورة ضبطا كليا وكانت جملته ١٠٠٠٠ نصف و ٤٩٩ نصف فضة على ما بين فيه : ما هو أجرة فعلا لقطع الأتربة ونقل الأحجار والخدمة ٧٢٠٩ نصف فضة ، وما هو أجرة بنايين العمارة في المدة ١٧٧٢ نصف ، وما هو ثمن جير العمارة ٦٧٥ نصف ، وما هو عم ثمن الماد لطفي الجير ١٣٥ نصف ، وما هو ثمن حبال ٣٤ نصف فضة ، وما هو ثمن أجرة حمير لنقل الجير والشراب في المدة ١٥٧ نصف ، وما هو ثمن شمع الوقود داخل الآبار ١٠٠ نصف ، وما هو أجرة طفي الجير ١٦ نصف ، وما هو ثمن حديد ٤ نصف فكانت جملة ذلك عشرة آلاف نصف وأربعماية نصف وتسعة وتسعون نصف فضة كليا بتمام ذلك وكماله بماشرة شاهد مقيم من قبل مولانا أفندي المومي إليه ومعرفة المحترم يوسف معمرجي باشي بالثغر والزيني عبد الرحمن شيخ الحجارين والبياضين وغيره من طايفة البنايين والنقلا ولما تم الحال وتكامل على هذا المنوال كتب ذلك ضبطا لواقع الحال عند الطلب والسؤال ليراجع عند الاحتياج إليه ليعرض على من له ولاية الأمر .

٢- **مصدر الوثيقة** : دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ٤٨ ، ص ٣٦٣ ، م ٩١٣ ، تاريخ الوثيقة : ١٥ ربيع الثاني ١٠٥٠ هـ .

٣- **ما يستفاد من قراءة الوثيقة** : توضح الوثيقة مصادر تمويل إصلاح شبكة توزيع المياه داخل مدينة الإسكندرية ومقدارها ، كما ترصد الوثيقة المدة الزمنية التي يستغرقها حضر الخليج وترميم الصهاريج والقنوات داخل المدينة وهي ٣٦ يوماً .

ملحق رقم (١٦)

عنوان الوثيقة : إقرار بعمل سواقي وتنظيف الصهاريج والآبار

١- النص :

صورة حكم كريم عالي وارد من الديار المصرية مكمل بالختم والعلامة على العادة مضمونه بعد البسملة ، قدوة الأمرا الكرام الفخام ذوي القدر والاحترام المختص بمزيد عناية الملك العلام أمير اللوا الشريف بثغر إسكندرية زيد فضله قضاة الموحدين معدن الفضل واليقين المعين مولانا الحاكم الشرعي بثغر إسكندرية زيدت فضايله والحكام يتضمن إعلامهم أن عرض المقر الجناب العالي قدوة الأماجد والمكارم جامع المحامد والمفاخر أوحد المعتمدين المختص بعناية خالق البر الأمير عمر أمير ركب الحاج الشرف وأمير عربان البحيرة زيد مجده ودام عزه ورد من الديوان العالي في خصوص عمل سواقي الثغر وتنظيم صهاريجها وأبارها ومحال تحوي المياه وأن ذلك من الأمور المهمة وقد رسمنا بذلك وأن العادة جرت لذلك فى من يتولي قبض المصروف من ديوان الثغر يكون محل خبره ويصرفه في مصاريفه اللازمة وأن فخر الأماثل والأقران يوسف بن الرايس منصور من أهل الثغر وأهل خبرة ووقوف صالحا لأداء الخدمة وسأل في أن يكون معين في هذه الخدمة فأجبناه إلي ذلك ورسمنا بتعيين الجمالي يوسف المشار إليه في تعاطي الخدمة بقبض المصروف ويصرفها في مصاريفها الشرعية اللازمة بالمعقول عوضا عن مصطفي مع السعي لجناب الميري والجد والاجتهاد في أداء الخدمة بالإتقان بمعرفة الحاكم الشرعي من غير تهاون ولا إهمال فليعتمد ذلك ، بمدينة مصر

٢- مصدر الوثيقة :

دار الوثائق ، محكمة الإسكندرية ، س ١٥ ، ص ٥٩ ، م ٥٤

تاريخ الوثيقة ١٥ ربيع الثاني ٩٩٠ هـ .

٣- ما يستفاد من قراءة الوثيقة :

- توضح الوثيقة التزام أمير عربان البحيرة بعمل السواقي السلطانية وتنظيف الصهاريج وترميمها ، كما تشير الوثيقة إلي تحمل ديوان مدينة الإسكندرية تمويل هذه الأعمال والإصلاحات .

ملحق رقم (١٧)

عنوان الوثيقة: الاحتفال بوفاء النيل إلى مدينة الإسكندرية وحصر أعداد الصهاريج السلطانية

١- النص : ورد هذا البيورلدي الشريف الواجب القبول والتشريف الوارد من الديوان العالمي على بياض المؤرخ بسنة تاريخية من مولانا المعظم حسين باشا يسر الله له سبحانه وتعالى من الخيرات ما يشاء كافل المملكة الإسلامية والديار المصرية والأقطار الحجازية دامت سعادته وأيدت سيادته إلى يوم الدين في خصوص جرف الخليج الناصري وتنظيفه لري الثغر السكندري المرقوم من ماء النيل المبارك سنة تاريخه على جاري العادة حكم الخوالي السابقة المستمرة على يد فخر الأغاوات المعتمدين وفخر الأكابر المفخمين عايدي أغا قابجي باشي من إتباع صاحب الدولة والسعادة المشار إليه والجانب العالي مراد جاويش المتفرقة بمصر المحروسة المعين في خصوص ذلك قوبل ذلك بمزيد القبول والامتثال وبذل الهمة والمجهود حتى يبلغ المأمول والمقصود والجانب العالي حاوي الأمير أغا ولاية البحيرة حالا سد جميع القناطر والقنوات والترع والمساقي التي بالخليج المذكور حتى تزايتت المياة وانحدرت على الشباك المقياس ودخلت إلى حواصل سواقي السلطنة الشريفة بالثغر ودارت السواقي ليلا نهارا حتى امتلأت الصهاريج الكاينة بالثغر المرقوم من داخله المتعلقة بالسلطنة الشريفة بالثغر شيدت أركان ملكها إلى يوم المأب وكشف على صهاريج السلطنة وقدرها ماية صهريج وستة عشر صهريجا المحصور ذلك من قبل كلا من قدوة الأماجد مصطفى أغا الحوالة بالثغر وبديوانه حالا والأمير مصطفى بيك حالا كتخدا الثغر والأمير إبراهيم أغا دزدار الحصار الكبير الأشرفي والجناب العالي عابدي أغا قابجي باشي الأمير مراد جاويش متفرقة المعين في خصوص ذلك والأمير محمد جوربجي كموليان وأحمد جوربجي وحسين جوربجي سردار مستحفظان ورمضان أغا عزبان ومحمد أغا دزردار قلعة الركن وقاسم أغا بحصار مصطفى باشي ورجب جاويش المعين لذلك ودارة السواقي أمام الجم الخفير والجمع الكبير من الأكابر والأعيان والخاص والعام ودارت بمعرفة كل من الحاج سلامة البنا بسواقي السلطنة والمعلم داود شيخ طايفة الحبالين في خدمة السواقي وجدت الصهاريج المرقومة ملانة فلما علا الماء على جاري العادة وزيادة بإخبار المعلم سلامة وداود المذكورين فعندئذ شرع أغا قابجي المعين المرقوم في كتابت ذلك فأجيب لذلك طبقا للحال.

٢- مصدر الوثيقة: محكمة الإسكندرية ، س ٥٤ / ص ١٧٨ ، م ٣٦٤ تاريخ الوثيقة: ١٠ رجب ١٠٨٦هـ

٣- ما يستفاد من الوثيقة : تشير إلى الوثيقة إلى تمام الانتهاء من أعمال حفر الخليج وعمل السواقي وترميم الصهاريج وملئها كما توفير إشهاد طوائف الحرف بتمام أعمالهم قبل وصول المياه للمدينة مباشرة.

ملحق رقم (١٨)

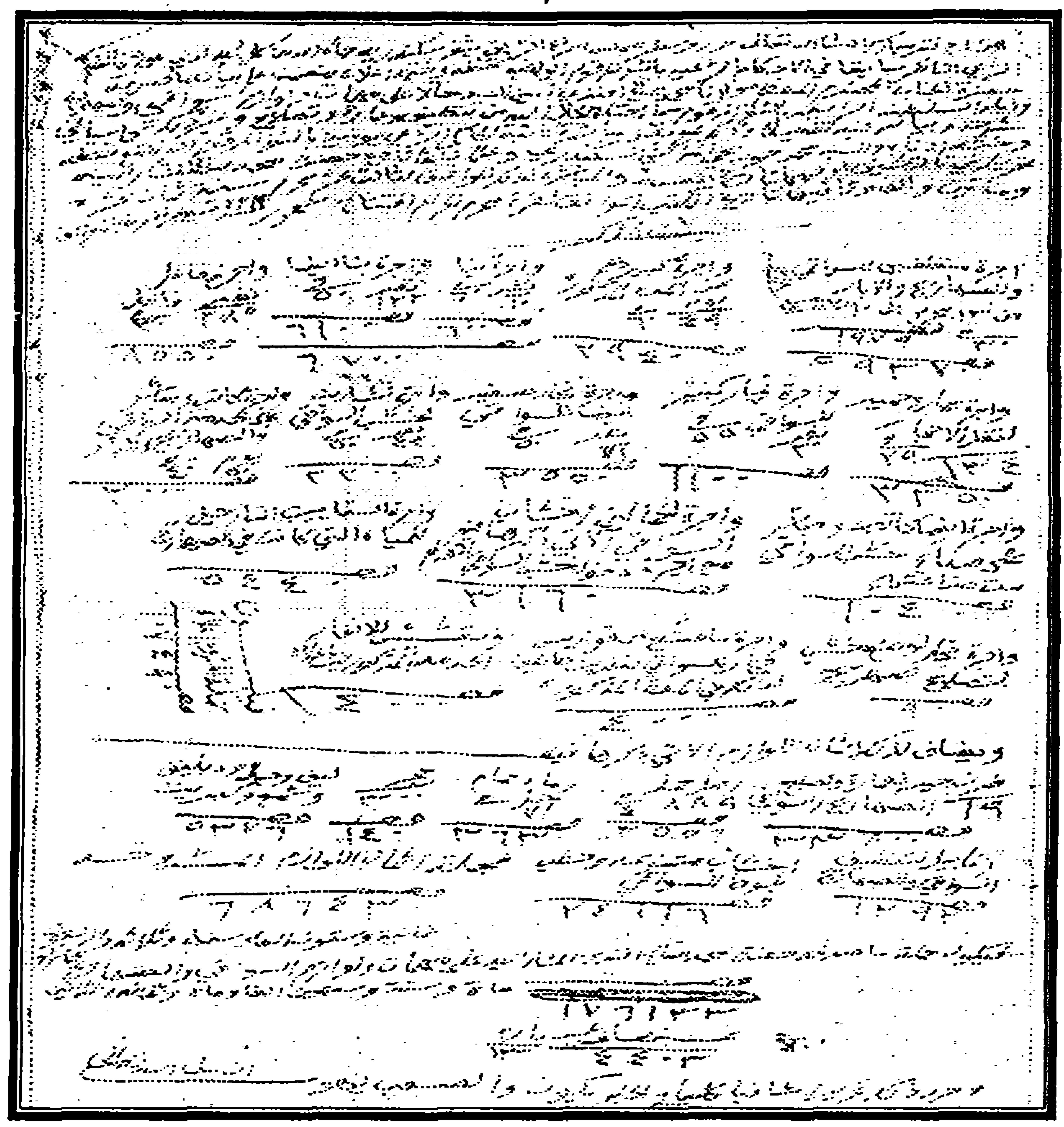
عنوان الوثيقة : طلب أهالي الجزيرة الخضراء بإنشاء حمام

١- **النص :** تحرير هذه الحروف المعربة موجب تسطير هذه الصفوة المرتبة هو أنه بعد أن حضر ذوي المفاخرة الباهرة الطاهرة يعتمد السلاطين ومرجع المعتمدين صاحب الرأي الثاقب والصايب ناظر الدشايش الشريفة بالديار المصرية دام سعادته وزينت مصرته وأدام النفع بوجوده بالإسكندرية المحمية وظهرت آثاره إحسانه على الخاص والعام وكان سببا في استرسال الأدعية الصالحة بصحايف الشريفة الخنكارية والنصر الإسلامية واستبشر بوجوده المقيمين والواردين صاحب الراحة على المساكين حضر الجمع الغفير والجم الكثير من الخاص والعام وأعرضوا أمره على المشار إليه فيلين أن داخل الإسكندرية صار خاليا والناس توطنوا بالجزيرة الخضراء الطيب هوائها بأن داخل الإسكندرية لا حمام بها وقد حصل على الناس الضرر الكلي بسبب أن الباب لا يفتح إلا بعد صلاة الصبح ويلزم أن صاحب العذر الشرعي يتعطل عن أوالته وإذا حصل لأحد العذر عند المغرب يتعطل عن صلاة المغرب والعشاء والصبح وأن بعض المرضى لا يستطيع المشي ولا الركوب وإذا لزم عليه الحمام ألحق الضرر الكلي وكذلك النسا المخدرات والحبالى وسائر الرعايا يتضرروا من أنه دايما يكون مغلوق ويتضرروا من الخوف من حوادث الضهر وهتك العرض والمفاسد وسالوا حضرة الأغا المشار إليه أن يكون سعيا في حمام بالجزيرة ومطحرة ومحل وصاروا أنهم لم يكن بالجزيرة ذلك وبذلك يحصل النفع الكلي والخير الدايم والمشار إليه قد ظهر منه الخير وتزايد المعروف فأجابهم بالكشف على ذلك وسال في الكشف على ذلك والذي ظهر أن بالقرب من باب البحر من الجهة الغربية فسحة خالية بجانب الخندق ذراعها مشرقا مغربا ٨٠ ذراعا ومقبر مبحرا ٥٠ ذراعا بذراع العمل وأنه عمل قنطرة من الصور المركبة على الخندق وصل الماء إليها وأنه من القابل أن يعمل في ظهر الحمام مطهرة ومصلاة لدفع الضرر والوضوء وبذلك ينتظم أحوال الشارد والوارد والمقيم والداخل وتنتشر الأدعية في الصحايف الكريمة العالية من ذلك وقد حرر ذلك وبرز الأمر العالي به في مستهل جماذ ثاني ١٠١١ هـ

٢- **مصدر الوثيقة :** مكتبة الإسكندرية س ٣٤، ص ٦٢، م ٣٨٦. تاريخ الوثيقة: ١ جماد الثاني ١٠١١.

٣- **ما يستفاد من قراءة الوثيقة :** تشير الوثيقة إلى تاريخ هجرة السكان من داخل الثغر إلى ظاهره بالجزيرة الخضراء كما توضح طلب سكان الجزيرة إنشاء حمام لهم.

ملحق رقم (١٩)



عنوان الوثيقة : إجمالي نفقات إصلاح وتطوير خليج الإسكندرية وشبكة توزيع المياه بالمدينة

مصدر الوثيقة : محكمة الإسكندرية ، س ١٠٧ ، ص ، م

تاريخ الوثيقة : ٣٠ محرم ١٢١٩ هـ

ما يستفاد من الوثيقة :

- توضح الوثيقة إجمالي نفقات الإدارة العثمانية على مصادر المياه بمدينة الإسكندرية ، كما توضح طوائف الحرف الخاصة بشبكة توزيع المياه والخليج وأجرة كل طائفة على حدي .

ملحق رقم (٢٠)



عنوان الوثيقة : مساهمة سكان الإسكندرية فى تمويل نفقات حفر وتطوير خليج الإسكندرية وشبكة توزيع المياه بالمدينة .

مصدر الوثيقة : محكمة الإسكندرية ، س ١٠٧ ، ص ٣٠٩

تاريخ الوثيقة : ١٧ ربيع ثاني ١٢١٨ هـ

ما يستفاد من الوثيقة : تشير الوثيقة إلي إجمالي مساهمة سكان الإسكندرية من المسلمين والنصارى الشوام كما ترصد الوثيقة إجمالي أضعاف النفقات التي تم بها تمويل أعمال الحفر والتطوير بالخليج نظراً لإهماله ثلاث سنوات متالية أثناء تواجد الحملة الفرنسية فى مصر كما تشير الوثيقة إلي انتداب محمد صالح افندى من الديوان العالي مأموراً لإصلاح السد وتؤكد ما أشار إليه عبد الرحمن الجبرتي .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة

تنوعت الوثائق التى رجعت إليها الدراسة ، وأفاد منها واعتمد عليها بصفة أساسية فى دار الوثائق القومية المصرية ، وتحتوي على مواد متنوعة نقلت إلينا تفاصيل واسعة عن خليج الإسكندرية وأهميته وجغرافيته التاريخية ، كما تمدنا بالعديد من المعلومات عن أثر هذا الخليج على سكان ومدينة الإسكندرية فى العصر العثماني وذلك على النحو التالي :

١- دفاتر الروزنامة :

- دفتر الرزق الأحباسية لإقليم البحيرة رقم ٥٤١ .
- دفتر الجسور السلطانية لإقليم البحيرة والمنوفية لسنة ٩٣٤ هـ .
- دفتر ترابيع المساحة لإقليم البحيرة ورشيد وجزيرة خضرا لسنة ٩٣٤ رقم ٤٠

٢- سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية :

وقد أفاد البحث ورجع إلي مائة وثمانية سجلاً غطت الفترة مدار البحث – حيث يبدأ السجل الأول بسنة ٩٥٨ هـ وينتهي أخر سجل إلي عام ١٢١٨ هـ .

٣- سجلات محكمة البحيرة الشرعية :

واعتمد البحث فيها على سجل رقم ١ ، ٢ ويرجع تاريخها لمنتصف القرن السابع عشر .

الوثائق المشورة :

قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر ترجمة أحمد فؤاد متولي ، القاهرة (د.ت) .

المخطوطات :

١- أحمد بن محمود بن عبد السلام : (٨٤٧ هـ – ٩٣١) : الفيض المديد فى أخبار النيل السعيد – مخطوط بدار الكتب المصرية ، خط ١١٥٤م ، رقم ٦٦ جغرافيا .

٢- فرج أفندي العشرواي : تاريخ مصر والنيل وخير من ملك ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٢٠٣٧ تاريخ طلعت .

٣- مجهول : عجائت البلاد والأقطار والنيل والإنهار والبرارى : مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٧ جغرافيا .

المصادر المنشورة :

- عبد الرحمن الجبرتي : عجائت الآثار فى التراجم والأخبار تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م جـ٥ ، جـ٦ .
- تقي الدين أحمد بن على المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مكتبة الآداب ، جـ١ ١٩٧٨ .

المصادر والمراجع المترجمة :

- علماء الحملة الفرنسية ، موسوعة وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، مكتب الأسرة ، جـ٣ ، جـ٢٤ ، ٢٠٠٢ م .
- لانكريه – شابرول – دراسة موجزة عن ترعة الإسكندرية ، وصف مصر ، جـ٣ ، المدن والأقاليم المصرية ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الأسرة ٢٠٠٢ م .

المراجع

الهام على زهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن السادس عشر والسابع عشر ، سلسلة مصر النهضة ، عدد ٣٦ ، مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر ، دار الكتب ، ١٩٩١ م

- مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر سلسلة تاريخ المصريين ، عدد ٥٢ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٩٢م .

أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد عند الجبرى من الدخيل ، دار المعارف ، ١٩٧٨م .

أيمن أحمد محمد محمود : الأرض والمجتمع فى مصر فى العصر العثماني (١٥١٧م – ١٦٥٨م) ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .

جمال حمدان : شخصية مصر ، الأعمال الفكرية ، الهيئة العامة المصرية للكتابة ٢٠٠١م

سيد أحمد الناصري : الناس والحياة فى مصر زمن الرومان ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧م .

عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثماني ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد ٨٩ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٩٥م

عبد الرحمن عبد التواب : منشآتنا المائية عبر التاريخ ، المكتبة الثقافية ، عدد ٩٦ ، القاهرة ١٩٦٢م

عبد العظيم محمد سعود : تاريخ تطور الرى فى مصر (١٨٨٢م – ١٩١٤م) سلسلة تاريخ المصريين ، عدد ١٩٦ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ٢٠٠١م .

عفاف مسعد السيد : دور الحاميات العثمانية فـــى تـــاريخ مـــصر (١٥٦٤م – ١٦٠٩م) ، سلسلة تاريخ المـــصريين ، عـــدد ١٧٩ ، الهيئـــة العامـــة المصرية للكتاب ١٩٩٩م .

عمر الفاروق السيد رجب : البرارى ، الهيئـــة العامـــة المـــصرية للكتـــاب ، ١٩٨٦م .

عمر طوسون : خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية ، مطبعة العـــدل ، الإسكندرية ١٩٤٣م .

قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصري فى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨م .

ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصري فى العـــصر العثمـــاني ، دار الكتـــاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٧م .

محمد بركات البيلى : الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مـــصر الإســـلامية ، نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٦م .

محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المـــصرية ، القـــسم الأول – القـــسم الثاني – الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٤م .

محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعيـــة فـــى مـــصر (٦٤٨هـــ – ٩٢٣هـــ) دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠م .

محمد محمود الخناوى : خليج الإسكندرية ودوره إبان عهد الحملة الفرنسية .

هويدا عبد العظيم رمضان : المجتمع فى مصر الإسلامية منذ الفـــتح العربـــي إلي العصر الفاطمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأســـرة ١٩٩٩م .

I. Hairy, O. sennoune , Geographie Du Canal D' Alexandrie, celx 2003 .

المحتويات

ثانياً : فهرس الجداول

ثالثاً : فهرس الأشكال والخرائط

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٩٤٢/ ٢٠٠٨

